

الرقم التسلسلي:.....
رقم التسجيل: DC/02/12

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: علوم إقتصادية

العنوان

أثر الصدمات الاقتصادية في تحليل مؤشرات الأزمات
المصرفية خلال الفترة 1980-2015
- دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية -

إعداد الطالب:
زيتوني كمال

نوقشت بتاريخ : 12 مارس 2017
أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة :

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ د/ عبد الحميد برحومة
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أد/ عبد الله خبابة
مناقشا	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ التعليم العالي	أد/ حسين بن الطاهر
مناقشا	جامعة سطيف 1	أستاذ التعليم العالي	أد/ حمودي حاج صحراوي
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أستاذ محاضر أ	د/ حسين بلعجوز
مناقشا	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	أستاذ محاضر أ	د/ زبير عياش

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت

علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه"

الآية 15 سورة الأحقاف

فالحمد والشكر والفضل أولا وأخيرا لله العلي العظيم الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع؛

بعد كمال الحمد و الشكر للمولى العلي القدير،
يسرني أن أتقدم بأسمى عبارات الثناء والعرفان لكل من
مد لنا يد المساعدة في إنجاز هذا البحث و إتمامه سواء
من قريب أو بعيد، ونخص بالذكر:

الأستاذ المشرف الدكتور **خبابة عبد الله** لقبوله تأطير هذا البحث، ولكل الجهد والعناء الذي

بذله من خلال إسداء توصياته ونصائحه السديدة، وحرصه على إثراء هذا العمل ببصمته وخبرته العلمية

الواضحة؛

إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث للمساهمة في إثرائه

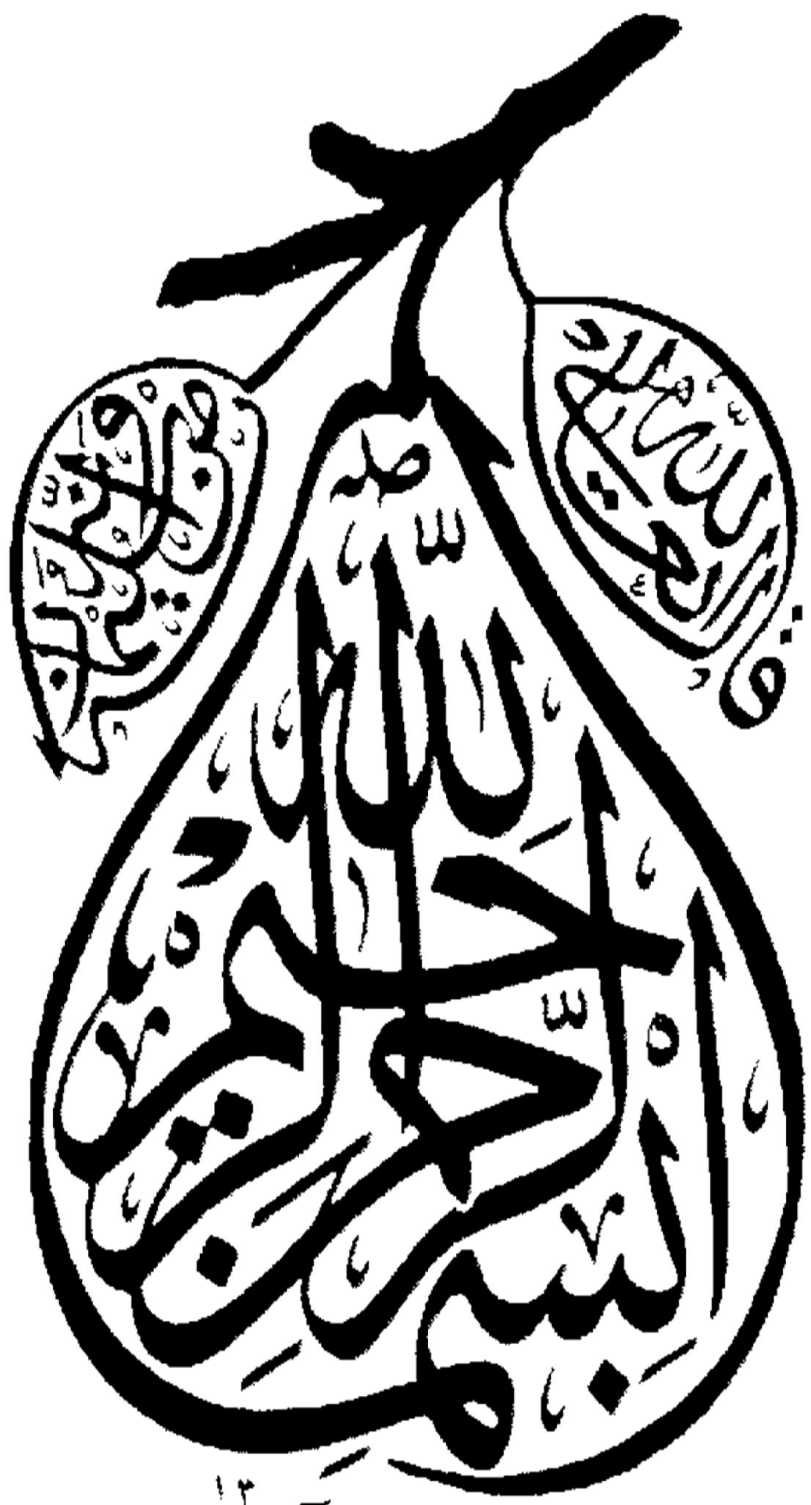
وتقييمه، وإسقاط العيوب عنه؛

الطالب: **كمال زيتوني**


الإهداء

أهدي هذه المذكرة لمن كان لهما الفضل علي بعد الله سبحانه وتعالى إلى
والدي الكريمين أظلا الله في عمرهما وأبقاهما بصحة وعافية؛
إلى جميع إخوتي وجميع الأهل عائلة زيتوني، عائلة بن طالب؛
كما يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر ومحظيم الامتنان إلى كل من أسهم في
مساعدي، توجيهي وإرشادي خاصة زملائي في قسم العلوم الاقتصادية وكل الأصدقاء
بدون استثناء؛
إلى جميع زملائي وموظفي جامعة المسيلة بدون استثناء؛
إلى كل من لم يذكرهم قلبي، إلى كل أبناء هذا الوطن الحبيب الجزائر.


كمال زيتوني



۴۲
سید محمد رفیق
۱۲



الفهرس




الصفحة	فهرس المواضيع
أ	مقدمة عامة
68-10	الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية
11	تمهيد
12	المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية.
12	المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية
15	المطلب الثاني: أركان الازمة المالية.
24	المطلب الثالث: مفاهيم مرتبطة بالأزمات المالية.
30	المبحث الثاني: أسباب انتشار الأزمات المالية.
30	المطلب الأول: أسباب الأزمات المالية.
33	المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية للازمات المالية.
40	المطلب الثالث: ماهية الصدمات الاقتصادية
44	المبحث الثالث: التسلسل التاريخي للازمات المالية.
44	المطلب الأول: أهم النظريات المفسرة للأزمات المالية
48	المطلب الثاني: موقع الأزمة المالية في المدارس الاقتصادية
52	المطلب الثالث: دراسة مختلف الأزمات المالية.
68	خلاصة
134-69	الفصل الثاني: الاستراتيجيات الحديثة المتبعة في مواجهة الأزمات المالية
70	تمهيد
71	المبحث الأول: إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة المصرفية
71	المطلب الأول: مدخل إلى إدارة المخاطر المصرفية
77	المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر
81	المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي للرقابة المصرفية
86	المبحث الثاني: المعايير الرقابية للإنذار المبكر
86	المطلب الأول: تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)
91	المطلب الثاني: نماذج الإنذار المبكر بمعادلة واحدة للتنبؤ بالتعثر المصرفي.
94	المطلب الثالث: إشكالية تمويل الاستقرار المالي في ظل مقاربات التسعير
96	المبحث الثالث: الأساليب الحديثة لفعالية الاستقرار المالي: معايير لجنة بازل والحوكمة
96	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لقواعد الحذر
100	المطلب الثاني: اتفاقية لجنة بازل والمعايير الدولية للاستقرار المالي


110	المطلب الثالث: دور الحوكمة في معالجة التعثر المصرفي
114	المبحث الرابع: مشكلة الفساد الاقتصادي
114	المطلب الأول: مفاهيم عامة لظاهرة الفساد المالي .
118	المطلب الثاني: مناهج دراسة و تحليل ظاهرة الفساد المالي.
122	المطلب الثالث: أزمة البنوك الخاصة في الجزائر
127	المطلب الرابع: برامج صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمات المالية.
134	خلاصة الفصل الثاني
194-135	الفصل الثالث: تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي: الجزائر، السعودية
136	تمهيد.
137	المبحث الأول: التطورات الاقتصادية والنقدية ومسار الإصلاحات في الجزائر .
137	المطلب الأول: التحديات والسيناريوهات المستقبلية للاقتصاد الجزائري.
141	المطلب الثاني: البرامج الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2014.
149	المبحث الثاني: الإصلاحات المصرفية في الجزائر
149	المطلب الأول: تطور النظام المصرفي في ظل الإصلاحات
157	المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية والنقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014
162	المطلب الثالث: مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2010-2014
168	المبحث الثالث: الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في المملكة العربية السعودية.
168	المطلب الأول: تخطيط منهجية التنمية الاقتصادية في السعودية
170	المطلب الثاني: تطور مسار الإصلاحات في المملكة العربية السعودية
178	المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي في السعودية
187	المطلب الرابع: أثر الإصلاحات البنكية والنقدية على المؤشرات النقدية
194	خلاصة الفصل الثالث
273-195	الفصل الرابع: صدمات محددات الاستقرار المالي وأثرها على مؤشرات الأزمات المالية
196	تمهيد
197	المبحث الأول: عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة لمؤشر الاستقرار المالي الدولي في الجزائر.
197	المطلب الأول: دراسة السلاسل الزمنية المطبقة في الجزائر .
200	المطلب الثاني: دراسة وصفية لبيانات السلاسل الزمنية.
212	المطلب الثالث: دراسة التقدير دالة الاستقرار المالي الدولي حسب نماذج الانحدار الذاتي
219	المبحث الثاني: عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة مؤشر الاستقرار المالي المحلي في الجزائر
219	المطلب الأول: دراسة السلاسل الزمنية المطبقة في الجزائر .

فهرس المحتويات

221	المطلب الثاني: دراسة وصفية لبيانات السلاسل الزمنية.
229	المطلب الثالث: دراسة التقدير دالة الاستقرار المالي المحلي حسب نماذج الانحدار الذاتي
233	المبحث الثالث: عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة لمؤشر الاستقرار المالي الدولي في السعودية.
233	المطلب الأول: دراسة السلاسل الزمنية المطبقة في السعودية.
235	المطلب الثاني: دراسة وصفية لبيانات السلاسل الزمنية.
245	المطلب الثالث: دراسة التقدير دالة الاستقرار المالي الدولي في السعودية.
252	المبحث الرابع: عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة لمؤشر الاستقرار المالي المحلي في السعودية.
252	المطلب الأول: دراسة السلاسل الزمنية المطبقة في السعودية
254	المطلب الثاني: دراسة وصفية لبيانات السلاسل الزمنية.
262	المطلب الثالث: دراسة التقدير دالة الاستقرار المالي المحلي حسب نماذج الانحدار الذاتي
265	المبحث الخامس: التنبؤ المستقبلي لدوال الاستقرار الدولي والمحلي في البلدان محل الدراسة
265	المطلب الأول: التنبؤ المستقبلي للنموذج الاستقرار الدولي في الجزائر.
267	المطلب الثاني: التنبؤ المستقبلي للنموذج الاستقرار الدولي في السعودية.
269	المطلب الثالث: التنبؤ المستقبلي للنموذج الاستقرار المالي المحلي في الجزائر.
271	المطلب الرابع: التنبؤ المستقبلي للنموذج الاستقرار المالي المحلي في السعودية.
273	خلاصة الفصل الرابع
281-275	الخاتمة العامة
283	قائمة المراجع
294	الملاحق



فهرس
الجد اول
والاشكال



قائمة الجداول والأشكال

فهرس الجداول والاشكال:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
32	المؤشرات التقليدية للتعرض للالتزامات المالية.	01
33	مؤشرات الإنذار المبكر.	02
63	حجم الخسائر كبرى البنوك العالمية سنة 2008	03
77	مؤشرات قياس المخاطر البنكية	04
83	التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف.	05
98	أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بال.	06
99	الأوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية.	07
103	متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط	08
104	مراحل التحويل إلى النظام الجديد.	09
132	التوزيع القطاعي لبرنامج الانتعاش الاقتصادي حسب القطاعات 2000-2004	10
133	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2004	11
134	التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل قطاع 2005-2009	12
135	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2009	13
137	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي حسب كل باب خلال الفترة 2010-2014	14
139	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2014	15

قائمة الجداول والأشكال

146	تطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	16
147	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1993-2008).	17
148	تطور أسعار الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	18
149	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	19
150	هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2010-2014).	20
152	هيكل القروض في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2010-2014).	21
154	مؤشرات مردودية البنوك خلال الفترة (2011-2014).	22
165	نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية خلال السنة 2013-2014	23
165	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة 2013-2014	24
166	تطور معدل التضخم خلال الفترة (2010-2014)	25
167	تطور معدل البطالة في الاقتصاد السعودي خلال 2013-2014	26
168	تطور أسعار الفائدة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010 - 2014	27
168	تطور الودائع البنكية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010 - 2014	28
169	تطور القروض البنكية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010 - 2014	29
170	تطور عدد البنوك المرخصة وتطور عدد فروعها في السعودية خلال الفترة 2007-2014	30
172	العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في النموذج.	31
184	النتائج المحصل عليها من انطلاقاً من اختبار ADF لمتغيرات الدراسة	32
186	تحديد درجة تأخير المسار VAR	34
187	اختبار الأثر وفق نموذج جوهانسن	35

قائمة الجداول والأشكال

188	اختبار القيمة الذاتية العظمى وفق نموذج جوهانسن	36
191	نتائج اختبار LM	37
191	نتائج اختبار (Jarque-Bura)	38
193	تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة LOGER	39
193	تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة LOGPP	40
194	تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة LOGINF	41
194	تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة LOGRL	42
195	نتائج اختبار السببية حسب مفهوم "Granger" بين المتغيرات في الجزائر	43
197	نتائج اختبار LM بين المتغيرات في الجزائر	44
198	نتائج اختبار (Jarque-Bura) بين المتغيرات في الجزائر	45
199	تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة LOGPRVT	46
199	تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة LOGPP	47
199	تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة LOGINF	48
200	نتائج اختبار السببية حسب مفهوم "Granger"	49
201	العلاقة بين متغيرات نموذج دالة الاستقرار المالي في السعودية	50
207	نتائج اختبار ADF لمتغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5%	51
209	اختبار الأثر وفق نموذج جوهانسن	53
210	اختبار القيمة الذاتية العظمى وفق نموذج جوهانسن	54
212	تحديد درجة تأخير المسار VAR	55
214	نتائج اختبار LM	56
215	نتائج اختبار Jarque-Bura	57

قائمة الجداول والأشكال

216	تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة $\log(ER_1)$	58
216	تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة $\log(PP)$	59
217	تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة $\log(INF)$	60
217	تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة $\log(RL)$	61
218	نتائج اختبار "Granger" لدراسة السببية بين المتغيرات	62
219	تحديد درجة تأخير المسار VAR	63
221	نتائج اختبار LM	64
222	نتائج اختبار Jarque-Bura	65
223	تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة $\log(PRVT_1)$	66
223	تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة $\log(PP)$	67
223	تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة $\log(INF_1)$	68
224	نتائج تحليل السببية وفق اختبار Granger	69
225	نتائج التنبؤ المستقبلي للمتغيرات المفسرة INF (2016-2019).	70
225	نتائج التنبؤ المستقبلي للمتغيرات المفسرة PP (2016-2019).	71
226	نتائج التنبؤ المستقبلي للمتغيرات المفسرة RL (2015-2018).	72
226	نتائج التنبؤ المستقبلي الاحتياطات الأجنبية في الجزائر للفترة (2016-2019).	73
226	نتائج التنبؤ المستقبلي للمتغيرات المفسرة INF_1 (2016-2019).	74
228	نتائج التنبؤ المستقبلي للمتغيرات المفسرة PP (2016-2019).	75
229	نتائج التنبؤ المستقبلي للمتغيرات المفسرة RL_1 (2015-2018).	76
229	نتائج التنبؤ المستقبلي الاحتياطات الأجنبية في السعودية للفترة (2016-2019).	77

قائمة الجداول والأشكال


فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	العلاقة ما بين التحرير المالي والأزمات البنكية.	35
02	قنوات انتشار الأزمات المالية	36
03	المديونية في الولايات المتحدة الأمريكية	55
04	الهرم المقلوب في ظل آليات التمويل التقليدي.	56
05	تطور سوق المشتقات.	57
06	أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك	71
07	الدعائم الأساسية للاتفاقية بازل II	99
08	مكونات متانة الحوكمة بالبنوك	107
09	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2001-2004	133
10	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2009	135
11	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2014	139
12	بنية النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض	145
13	تطور المؤشرات النقدية في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2009	146
14	تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	147
15	تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	148
16	حصة الودائع بالبنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2010 - 2014).	151


قائمة الجداول والأشكال

153	حصّة القروض بالبنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2010 - 2014).	17
162	استراتيجية تطبيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030	18
168	تطور المؤشرات الكتلة النقدية في السعودية خلال الفترة 2010 - 2014	19
169	تطور أسعار الفائدة في السعودية خلال الفترة 2010 - 2014	20
170	تطور الودائع البنكية في السعودية خلال الفترة 2010 - 2014	21
171	تطور القروض البنكية في السعودية خلال الفترة 2010 - 2014	22
172	تطور المؤشرات البنكية في السعودية خلال الفترة 2010 - 2014	23
178	تطور الاحتياطات الاجنبية $\log(ER)$ للفترة 1980 - 2015	24
179	تطور معامل السيولة $\log(RL)$ للفترة 1980 - 2015	25
179	تطور سعر البترول $\log(PP)$ للفترة 1980 - 2015	26
180	تطور معدل التضخم $\log(INF)$ للفترة 1980 - 2015	27
180	تطور الائتمان المحلي $\log(PRVT)$ للفترة 1980 - 2015	28
181	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة: الاحتياطات الاجنبية $\log(ER)$	29
182	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة: معامل السيولة $\log(RL)$	30
182	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة: سعر البترول $\log(PP)$	31
183	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة: معدل التضخم $\log(INF)$	32
183	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة: الائتمان المحلي $\log(PRVT)$	33

191	L'inverse des racine associées à la partie AR اختبار	34
197	L'inverse des racine associées à la partie AR اختبار	35
202	تطور الاحتياطات الاجنبية $\log(ER_1)$ للفترة 2015-1980	36
203	تطور معامل السيولة $\log(RL_1)$ للفترة 2015 - 1980	37
203	تطور معدل التضخم $\log(INF_1)$ للفترة 2015 - 1980	38
204	تطور الائتمان المحلي $\log(PRVT_1)$ للفترة 2015 - 1980	39
204	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة: الاحتياطات الاجنبية $\log(ER_1)$	40
205	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة: معامل السيولة $\log(RL_1)$	41
205	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة: معدل التضخم $\log(INF_1)$	42
206	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة: الاحتياطات الاجنبية $\log(PRVT_1)$	43
214	L'inverse des racine associées à la partie AR اختبار	44
214	L'inverse des racine associées à la partie AR اختبار	45
227	اختبار مدى مقدرة نموذج الاستقرار المالي المحلي في الجزائر	46
230	اختبار مدى مقدرة نموذج الاستقرار المالي المحلي في السعودية	47



مقدمة عامّة



تعرضت العديد من البلدان المتقدمة والنامية في العقود الماضية إلى أزمات مالية اختلفت في حدتها ومداهما تبعاً للظروف المؤسسية والهيكلية التي واجهت هذه البلدان، وتكرر حدوث هذه الأزمات في مطلع الألفية الثالثة، وتكبدت البلدان التي أصابها خسائر في الإنتاج وتكاليف مالية لمعالجتها فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض حجم الصادرات والاحتياطيات الدولية، وزيادة الديون المتعثرة ونقص التمويل.

لذا كان لابد من الإهتمام بهذه الأزمات ومحاولة إيجاد مؤشرات تنبئ بالقدرة التنبؤية بها قبل وقوعها، وقد كان ذلك موضع اهتمام العديد من المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات، وحتى بعض الباحثين الفائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد مثل: الأمريكيين كريستوفر سيمز وتوماس سارجنت في سنة 2011 عن طريق استخدامهما لتحليل التغيرات الدائمة على السياسات الاقتصادية من خلال تحليلهما على واقع الأزمة المالية الأخيرة (2008) ، ومدى تقدير المحاكاة الاقتصادية في التنبؤ بالأزمات.

إن الأزمة المصرفية هي شكل من أشكال الأزمات المالية، والتي تظهر بشكل تزامن الأفراد على المصارف لاسترداد ودائعهم لدى هذه المصارف، وذلك نتيجة للذعر المصرفي الذي يسيطر على هؤلاء الأفراد بعد إدراكهم لحالة الوضع المالي للجهاز المصرفي، مما يجعل المصارف في حالة إفسار مصرفي قد يضطر الجهاز المصرفي عموماً إلى إيقاف قابلية تحويل التزاماته، أو إرغام الحكومة للتدخل لتقديم مساعدات للجهاز المصرفي، وللأزمة المصرفية آثار خطيرة على الإقتصاد المحلي، فضلاً عن آثارها على الإقتصاد الدولي، وقد تكون الآثار على الناتج الحقيقي ومستوى الاستخدام من الآثار الهامة على القطاع الحقيقي للإقتصاد، لأنها تعني ظهور حالة الركود الإقتصادي، والذي سيؤدي إلى المزيد من الانخفاض في الناتج والاستخدام، إلا أن الآثار على الجانب النقدي لا تقل شأناً عن الآثار على الجانب الحقيقي، فانخفاض معدل نمو الودائع والائتمان وارتفاع نسبة العملة إلى الودائع، ونسبة الاحتياطي إلى الودائع، فضلاً عن تدهور سعر الصرف ومعدل الفائدة تعد من المؤشرات الهامة على حالة عدم الثقة التي يمكن أن تسود في القطاع المصرفي نتيجة الأزمة.

من المنطلق نفسه جاء اختيارنا لموضوع البحث، إذ سنحاول تطبيق مؤشرات الحيطة الكلية (متغيرات الإقتصاد الكلي) على تحليل مؤشرات الأزمات المصرفية في الجزائر، ولمعرفة مدى تأثيرها من جراء التعرض للصدمات الداخلية أو الخارجية في ظل التحول الإقتصادي إلى إقتصاد السوق طبقاً للسياسة الاقتصادية الجديدة في الجزائر؛
أولاً: إشكالية الدراسة.

إن القطاع البنكي من أكثر القطاعات أهمية في الإقتصاد، وهو كغيره من القطاعات يتأثر بالصدمات الاقتصادية (الصدمات الاقتصادية الداخلية والصدمات الاقتصادية الخارجية)، وتأثير هذه الأخيرة على فعالية نشاط الوساطة المالية، ويهدف تحليله يجب وضع مؤشرات تتماشى وواقع تلك العلاقة المتشابكة في المدى الطويل

والقصير، وحيث أن ظاهرة البحث عن الربح أصبحت ملازمة للاقتصاديات النفطية ومن بينها البلدان محل الدراسة، وعليه سنحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تؤثر الصدمات الاقتصادية (الصدمات الداخلية والصدمات الخارجية) في تحليل مؤشرات الأزمات المصرفية (متغيرات الاستقرار المالي الدولي ومتغيرات الاستقرار المحلي) خلال الفترة 1980-2015 في البلدان العربية محل الدراسة (الجزائر، المملكة العربية السعودية

وجاء تقسيم الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي العوامل الأساسية المحددة للازمات المصرفية؟
 - 2- ما المقصود بنماذج الصدمات؛ وما تأثيرها على وقوع الأزمات المصرفية؟
 - 3- ماهي أهم الاستراتيجيات والسياسات المتبعة لمواجهة الأزمات المالية والمصرفية؟
 - 4- ماهي آثار الصدمات الاقتصادية على القطاعي المالي والمصرفي في البلدان العربية محل الدراسة (الجزائر، المملكة العربية السعودية).
- ثانيا: فرضيات الدراسة.

على ضوء الإشكالية المطروحة؛ نحاول اختبار الفرضيات الآتية:

- الفرضية الرئيسية:

تؤثر الصدمات الاقتصادية (الصدمات الداخلية والصدمات الخارجية) في تحليل مؤشرات الأزمات المصرفية (متغيرات الاستقرار المالي الدولي ومتغيرات الاستقرار المحلي) خلال الفترة 1980-2015 في البلدان العربية محل الدراسة (الجزائر، المملكة العربية السعودية)

- الفرضيات الفرعية:

- 1-تؤثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في تحديد العوامل المحددة للازمات المصرفية ؛
- 2-تؤثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على مؤشرات الأزمات المصرفية في البلدان العربية محل الدراسة (الجزائر، المملكة العربية السعودية).
- 3-تؤثر الصدمات الاقتصادية الداخلية على مؤشرات الأزمات المصرفية في البلدان العربية محل الدراسة (الجزائر، المملكة العربية السعودية).

ثالثا: أهداف الدراسة.

نسعى من خلال هذا البحث أن نحقق بعض الأهداف الآتية:

- 1- معرفة سيرورة القطاع المصرفي والمالي في الجزائر؛ وكيفية تجنب الصدمات المتوقعة؛
 - 2- تقدير العلاقة بين مؤشرات الأزمات المصرفية؛ والمتغيرات الاقتصادية الكلية؛
 - 3- إضافة دراسة أخرى إلى الدراسات السابقة؛ وإعطائها صيغة أخرى وهي الدراسة المقارنة.
- رابعا: أهمية البحث.

تبرز أهمية البحث في العديد من الجوانب من أهمها:

- 1- توفير هذه القاعدة من البيانات من شأنه أن يساعد صانع القرار في السلطات النقدية في الجزائر، على تحديد مؤشرات الأزمات المصرفية ومحاولة التقليل من آثارها المتوقعة؛
 - 2- التأكيد على تبين مفهوم شامل للازمات المصرفية على المستوى الكلي، بحيث يستوعب هذا المفهوم علاقة تلك المتغيرات بالصدمات المتوقعة؛
 - 3- تسليط الضوء على الآثار النقدية والحقيقية للازمات المصرفية في البلدان النفطية، والمتغيرات التي تلعب دوراً بالغاً في تعميق هذه الآثار.
- خامسا: أسباب اختيار الموضوع.

يمكن إيجاز الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع فيمايلي:

الأسباب الذاتية:

- 1- تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع التخصص الذي تناولناه في دراساتنا ما بعد التدرج؛
- 2- الميل الطبيعي ورغبتنا للبحث والاستطلاع في مواضيع الأزمات المصرفية ومواضيع الاقتصاد الكلي.

الأسباب الموضوعية:

- 1- قلة الدراسات التي عالجت نماذج تحليل الصدمات فيما يخص الازمات المصرفية، وتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر بصفة خاصة والبلدان محل الدراسة بصفة عامة؛
- 2- حداثة مفهوم وتطبيق الصدمات الاقتصادية في دراستنا؛
- 3- البحث عن سبل ونماذج لحماية المنظومة المصرفية الجزائرية، خاصة في ظل التغيرات العالمية المتسارعة في مجال المنظومة المصرفية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية.

سادسا: منهج الدراسة.

إن طبيعة الدراسة ، تفرض علينا انتهاج جملة من المناهج، حيث وردت متسلسلة في البحث:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** يظهر من خلال الجانب النظري للدراسة، معتمدين عليه في تتبع التطور التاريخي للالتزامات المصرفية، بغية الخروج باستنتاجات لفهم الحاضر، وتحليل بعض البيانات والمعطيات التي ساعدتنا على فهم بعض الظواهر الاقتصادية في الجزائر.
2. **المنهج الاستقرائي:** فنستخدمه في الفصل التطبيقي باللجوء إلى أدوات التحليل الإحصائي من تمثيل البياني لمخالف الإحصائيات والبيانات.

سابعاً: أدوات الدراسة

سيتم الاعتماد على بعض التقارير المنشورة من مختلف الجهات الرسمية، منها الديوان الوطني للإحصائيات، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، بنك الجزائر، البنك الدولي.

ثامناً: حدود الدراسة.

إن دراسة هذا الموضوع تطلبت تحديد مجال وحدود الدراسة في:

✓ **الحدود المكانية:** فقد انحصرت دراستنا وبصفة خاصة على دراسة حالة البلدان النفطية (الجزائر، المملكة العربية السعودية)؛

✓ **الحدود الزمنية** امتدت من الفترة 1980 إلى الفترة 2015

ثامناً: الدراسات السابقة.

تم الاستعانة بعدة دراسات من بينها:

1- دراسة علياء بسيوني (مؤشرات الإنذار المبكر للالتزامات المصرفية مع التطبيق على بعض الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة، 2010)

وهي مقالة منشورة في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 12 العدد الثاني، يونيو 2010، حيث جاء محور الإشكالية في تحديد ماهية المتغيرات التي يمكن أن يتضمنها نظام الإنذار المبكر للالتزامات المصرفية، مع التطبيق على عدد من الدول العربية التي تتسم بهياكل اقتصادية متنوعة، وتتمثل في كل من مصر والأردن وتونس ومغرب، حيث تمثلت مقومات وضع هذا التصور في:

1- تحديد العوامل الحاكمة للالتزامات المصرفية؛

2- تحليل أداء القطاع المصرفي في الدول محل الدراسة؛

3- التحقق من مدى صحة (أو خطأ) فرضيات الدراسة.

في حين تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة أجزاء، يتعلق الجزء الأول منها بالمفاهيم الأساسية لالتزامات المالية ويتناول الجزء الثاني محددات الأزمات المصرفية، ويتعرض الجزء الثالث لتحليل مؤشرات أداء القطاع المصرفي للدول محل الدراسة خلال الفترة (2007-1999)، وتناول الجزء الرابع بناء النموذج القياسي.

اتضح من خلال الدراسة أن العوامل المسببة لالتزامات المصرفية استنادا إلى الفكر الاقتصادي وما توصلت إليه الدراسات السابقة، تتمثل في مجموعة المحددات الكلية التي تضم مؤشرات للأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي، ومجموعة المحددات الجزئية التي تتضمن الأداء المالي على مستوى القطاع المصرفي.

أما بصدد تحليل أداء القطاع المصرفي في الدول الأربع محل الدراسة (فقد تم بناء النموذج القياسي تبعا للبيانات المتاحة، وقد جاءت نتائجه في صالح تأييد قبولها جميعا عدا الفرضية الثانية، التي لم تثبت صحتها نظرا لطبيعة الهيكل الاقتصادي لدول الدراسة، الأمر الذي قد يجعل ركائز الحد من مخاطر الأزمات المصرفية في الاقتصاديات المتنوعة.

2- دراسة ناجي التوني بعنوان (الأزمات المالية 2004).

وهي مقالة منشورة في إصدارات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 29، 2004 حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على أسباب الأزمات المالية ودور الديون قصيرة الأجل في نشوبها، ومن ثم السياسات الواجب اتخاذها لتجنب الأزمات المصرفية، منطلقة من فرضية مفادها (أن الديون قصيرة الأجل والاعتماد عليها بشكل جوهري في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، تعتبر من بين العوامل الأساسية المسببة لنشوب الأزمات المالية، ولقد شملت عينة الدراسة بلدان جنوب شرق آسيا وروسيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك ودول أمريكا اللاتينية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب واحد أو سببين، فهناك جملة من الأسباب، تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية؛
- كانت معظم الدول التي تعرضت لالتزامات مالية تعاني من ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي؛
- إن أبرز أسباب الأزمات هو انخفاض شروط التبادل التجاري وتقلبات أسعار الفائدة العالمية وأسعار الصرف وارتفاع معدل التضخم؛
- كانت أكثر الدول عرضة للصدمات الخارجية، التي تنتهج سياسة سعر الصرف الثابت، ومن ثم فقدان السلطات النقدية قدرتها على لعب دور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض؛
- نمو الديون قصيرة الأجل وتزايد حصة القطاع الخاص من إجمالي القروض، كان من أبرز أسباب الأزمة؛
- التحرير المتسارع وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة طويلة من الانغلاق والتقييد يسهم في حدوث الأزمات المالية.

3- دراسة **A. W. ulineux and V. Maurinde** بعنوان (الأزمات المصرفية الدولية 2003).

وهي مقالة منشورة في مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن الصندوق النقدي الدولي في العدد 22، 2003، حاولت هذه الدراسة التركيز على العوامل ذات الارتباط الوثيق بالأزمات المالية الدولية لاسيما بعد إزالة حالات التحكم برأس المال في الدول الصناعية في أواخر عقد السبعينات وأوائل عقد الثمانينات، ومن ثم حصول زيادة كبيرة في حجم التدفقات المالية قصيرة الأجل، وأثر ذلك في حالات التدفق الرأسمالي بالاتجاه المعاكس على الاقتصاديات المضيفة. وقد شملت عينة الدراسة دول تايلاند وفنزويلا والمكسيك التي عانت من أزمات مصرفية، ثم أصبحت فيما بعد أزمة دولية بعد انتقالها إلى جميع بلدان العالم. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- لكي تكون هناك أزمة مصرفية يجب ألا تواجه المصارف فقط خسائر مالية فحسب، وإنما مدى هذه الخسائر والتي يمكن أن يهدد تكامل النظام المصرفي بأكمله أو نظام المدفوعات الوطني، والأزمة المصرفية الدولية هي حاصلة حينما تكون الصعوبات المالية منتقلة دولياً وتولد أزمات مصرفية أخرى.
- إن الانضباط النقدي المتحسن ومعايير الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر، مع درجة معتدلة في التنوع بالمحفظة الاستثمارية الناجمة عن التدويل للصيرفة التجارية، يمكن أن تخفض احتمالية انتقال الأزمة المحلية إلى بلدان العالم الأخرى.

4- دراسة **A. D. Kunt and E. Detragiache** بعنوان (محددات الأزمات المصرفية في الدول النامية والمتقدمة 1998).

وهي دراسة منشورة في مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن الصندوق النقد الدولي في العدد رقم 45. سنة 1998، حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على العوامل المرتبطة بنشوء الأزمات المصرفية المنتظمة في عينة كبيرة من الدول المتقدمة والنامية للفترة 1980-1994، منطلقة من فرضيتين: أولاهما تكون الأزمات المصرفية ذات تأثير كبير عندما تكون البيئة الاقتصادية الكلية ضعيفة خصوصاً عندما يكون النمو ضعيفاً والتضخم مرتفعاً، وثانيتها إن التعرض لأزمة ميزان المدفوعات لعب دوراً معيناً في وقوع الأزمة المصرفية، وقد شملت عينة الدراسة عدداً من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية في فترة التسعينات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- نتيجة للمشاكل المتكررة في القطاع المصرفي في جميع أنحاء العالم ولاسيما منذ أوائل عقد الثمانينات فقد ركزت الدراسة على فهم الارتباط بين ضعف القطاع المصرفي والاقتصادي الكلي؛
- أشارت دراسة الحالة في هذه الدراسة إلى التفاوت الكبير في تجارب الدول وعبر الزمن، حيث تشترك جميع هذه الدول بالعوامل العامة لجميع الأزمات المصرفية، والتي سلطت هذه الدراسة ضوءاً عليها.
- إن التعرض لصدمات انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ليست بالضرورة إشارة إلى نظام مصرفي غير كفاء، طالما أن دور المصارف كمؤسسات مالية وسيطة بطبيعتها يتضمن اضطلاعاً معيناً

بالمخاطرة، ومع ذلك يمكن أن تتحوط المصارف من بعض مخاطر الائتمان بسبب التقلبات بالاقتصاد المحلي عن طريق الإقراض من الخارج.

- الدراسات السابقة:

ساعدت هذه الدراسات في بناء أداة الدراسة الحالية، التي يقوم بها الباحث واللازمة لجمع البيانات ومقارنتها مع نتائج تلك الدراسات، حيث أن أغلب الدراسات السابقة محل الدراسة، توصلت إلى أن الأزمة المصرفية تؤثر في بعض المتغيرات الحقيقية والنقدية، مثل زيادة سحب الودائع، انخفاض الطلب على النقود، زيادة الأرصدة النقدية إلى الودائع، انخفاض الائتمان المصرفي، زيادة معدل النمو الاقتصادي، حيث تطرقت هذه الدراسات إلى آثار الأزمة المصرفية بشكل عام، كما استخدمت نموذج تحليلي لدراسة تأثير الأزمة المصرفية على مجموعة مختارة من المتغيرات.

في حين أن الدراسة الحالية ستسلط الضوء على الآثار التي تتركها الأزمة المصرفية على استقرارية المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستوى الدولة، من خلال دراسة المقارنة وحادثة الإحصائيات المتوفرة.

تاسعا: محتويات الدراسة.

تم تقسيم الدراسة كمايلي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان " الإطار النظري للالزمات المالية: حيث تضمن دراسة مضمون وسمات الأزمة المصرفية وتطورها التاريخي والأسباب المؤدية إلى وقوعها، إضافة إلى نظم الإنذار المبكر التي تستخدم كأداة للنتبؤ المبكر بحدوث الأزمة المصرفية؛

الفصل الثاني: فعالية الاستراتيجيات الحديثة المتبعة في مواجهة الأزمات المالية: حيث يتضمن هذا الفصل في المبحث الأول تعريف الصدمات الاقتصادية والنظريات المفسره لها، أما في المبحث الثاني فجاء حول علاقة الصدمات الاقتصادية بالأزمات المالية والمصرفية، وفي المبحث الثالث فكان حول الأدوات والسياسات المتبعة للتخفيف من الصدمات غير المتوقعة .

الفصل الثالث: جاء بعنوان تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة (الجزائر، المملكة العربية السعودية): نستعرض فيه جانب تحليل الوقائع الاقتصادية من هذه الدراسة، من خلال دراسة ومقارنة للاقتصاديات محل الدراسة، مع تطبيق مفصل لأهم التمثيلات البيانية والإحصائية، ثم استقراء أهم الآثار للصدمات الاقتصادية على اقتصاديات محل الدراسة، وفي الأخير تقديم أهم الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت بيها البلدان من جراء التعرض لمختلف هذه الصدمات.

الفصل الرابع: كان بعنوان: **صدّات محدّات الاستقرار المالي وأثرها على مؤشرات الأزمات المالية الدولية.** نستعرض فيه الجانب القياسي والتطبيقي من هذه الدراسة، من خلال محاولة نمذجة الاستقرار المالي الدولي والمحلي في الجزائر، ومملكة العربية السعودية، وذلك ببناء بعض النماذج الاقتصادية القياسية التي تضم أهم المتغيرات الاقتصادية التي تعتبر من المحدّات الرئيسية لدوال الاستقرار المالي في الجزائر والمملكة العربية السعودية، مع تطبيق لأهم الاختبارات الإحصائية المعروفة، وهذا من أجل الوصول إلى أحسن النماذج الممكنة، ثم محاولة التنبؤ لهذا النموذج.

الفصل الأول:
الإطار النظري
للازمات
المالية

تمهيد:

لقد بينت الوقائع الاقتصادية خاصة منذ الثورة الصناعية، أن النظام العالمي القائم ليس في مقدرة حماية الاقتصاد العالمي من الأزمات المالية العنيفة والتي يزداد معدل تكرارها وتشتد فداحة أثارها على الأسواق المالية العالمية مثل: الأزمة البورصية (1987)، أزمة جنوب شرق آسيا (1997)، أزمة الأرجنتين (2001). كما يواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن أحد أعنف وأهم الأزمات المالية والتي بدأت بوادرها منتصف 2007 واشتدت سنة 2008 .

ان من أهم الخصائص التي تعكس السمات المميزة للازمات المالية، هو ظاهرة العدوى المالية والتي تعني قابلية الازمة للانتقال من الدولة أو الدول التي تحدث فيها الى الدول الاخرى، وبالأخص في ظل بيئة العولمة وانفتاح الاسواق المالية والبورصات على بعضها البعض بشكل كبير، وهيمنة الجوانب الاستثمارية على النشاط الاقتصادي في معظم الدول، واعتماد الكثير من المستثمرين على المضاربة بهدف تحقيق الارباح السريعة وبالأخص للاستثمار الشخصي على خلاف الاستثمار المؤسسي.

ومن أجل التعرض لمختلف الجوانب المتعلقة بهذه الأزمات نتناول هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الأزمات المالية؛

المبحث الثاني: أسباب انتشار الأزمات المالية؛

المبحث الثالث: التسلسل التاريخي للازمات المالية.

المبحث الأول: مفهوم الأزمات المالية.

تشكل الأزمات المالية من أهم الوقائع الاقتصادية التي أثارت جدلا كثيرا بين الاقتصاديين، إلا أن الملاحظ هو تزايد عددها خلال العقود الأخيرة، وهي متكررة وعميقة خاصة بالنسبة للاقتصاديات الحديثة التكامل في الحركة الدولية لرأس المال.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي حول الازمات.

لقد تعددت تعريف الأزمات من حيث الجانب النظري واللغوي، سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفاهيم متعددة حول الأزمة التي نذكر من بينها:

أولا: مفهوم الأزمة.

تم استعمال مصطلح الأزمة في دراسات علم الاقتصاد والإدارة بشكل كبير، وقد كان لهذه البحوث والدراسات الدور البارز في بناء التأطير والتأصيل المنهجي والعلمي والعملي لحقل جديد في الإدارة هو موضوع إدارة الأزمات، ولا يقدم الاقتصادي تعريفا ومفهوما واحدا متفقا عليه ومقبولا على نطاق واسع لمفهوم الأزمة، ويتمتع مصطلح الأزمة بدرجة عالية من الموضوعية، ويشق هذا المصطلح معناه من طبيعة هيكل النظام الاقتصادي أو من طبيعة المنظمة وطبيعة الأفراد أو طبيعة البيئة التي تتعلق بها هذه الأزمة.¹

تنحدر الكلمة الفرنسية Crise من الكلمة اللاتينية Crisiis والتي اشتقت بدورها من الكلمة اليونانية Krisis والتي تستعمل هذه الكلمة في علم الاقتصاد للإشارة إلى الفترات القصيرة التي يكون خلالها الاقتصاد في حالة غير مستقرة² وقد استخدم هذا المصطلح في الأدبيات الفرنسية بداية في الكتابات الطبية وبعدها في مجالات أخرى مختلفة، كأخلاق، علم النفس، السياسة والاقتصاد وخاصة في المجالات المالية والتجارية والصناعية والزراعية³، ورغم التداول الكبير لمصطلح الأزمة فإن لها العديد من المعاني والتعاريف.

✓ **لغة:** الأزمة تعني الشدة والقحط، ويقال تأزم الشيء أي اشتد وضاق وأصابته أزمة والتي يمكن أن تكون متعلقة بجوانب مختلفة كالجانب السياسي، المالي

✓ **اصطلاحا:** هي مرحلة حرجة ينتج عنها خلل أو توقف لبعض الوظائف، ويصاحبها تطور سريع في الأحداث ينجم عنه عدم استقرار في النظام الأساسي للمنظومة المتأثرة، ويدفع سلطة اتخاذ القرار فيها إلى ضرورة التدخل السريع وإعادة التوازن لهذا النظام.⁴

¹ محمود مهنا، إدارة الأزمات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 20.

² نادية العقون، العولمة الاقتصادية الازمات المالية: الوقاية والعلاج دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2013، ص 02.

³ بلعباس عبد الرزاق سعيد، ما معنى الأزمة؟ كتاب الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور اسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 2008، ص 9.

⁴ ابراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 18.

فتعرف الأزمة "بأنها حالة من عدم التوازن والاتساق بين ما تم وبين ما يجب أن يتم، أو هي كل مالا يمكن توقعه أو التفكير فيه سواء من أحداث، أو تصرفات تؤثر أو تهدد بقاء الناس، ومنظمات الأعمال أو تلوث البيئة والحياة الطبيعية".¹

وتعرف أيضا بأنها "حدث مغاير لما هو مخطط له، قد يكون متوقعا وقد لا يكون، أو أنها عبارة عن خلل يؤثر تأثير مادي سواء ايجابيا أو سلبيا على النظام ككل. وقصد فهم الأزمة يجب التفرقة بين المفاهيم الاتية: الحادث أو الواقعة والأزمة، فالحادثة أو الواقعة هي الأحداث المسببة للأزمة فمثلا، في حالة غرق سفينة، فان لحظة الغرق تشكل الحدث التي تسبب في الأزمة للأطراف المعنية، أي أن هي أثر الحادث الذي وقع بالفعل".² كما أن الأزمة " تعبر عن موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية، تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج ويفقد معها متخذ القرار السيطرة عليها وعلى اتجاهاتها المستقبلية"³ ويستخلص من التعريف السابقة بأن الأزمة هي عبارة عن "حالة من عدم التوازن تتسارع فيها الأحداث وتتشابك فيها الأسباب بالنتائج وتنتج عنه نتائج غير متوقعة، وصعوبة في اتخاذ القرارات مما يؤدي إلى ضرورة البحث عن الحلول بهدف التقليل من نتائجها".

تعرف الأزمة بأنها "موقف معقد ومتشابك يتضمن درجة عالية من السخونة، وتتضارب ضمن هذا الموقف مجموعة من العناصر المتعارضة والمتناقضة بصورة عالية، وتزداد درجة التعقيد والتضارب بتصاعد الأزمة وتفاعل صناع القرار معها ومع تفاعلاتها ومع انعكاساتها المستقبلية"، لذلك فان الأزمة هي حالة من عدم الاستقرار التي تتبئ بحدوث تغييرات جوهرية وحاسمة وقريبة قد تكون نتائجها غير مرغوبة فيها أو قد تكون نتائجها مرغوب فيها بدرجة كبيرة.⁴

ثانيا: العناصر الأساسية للأزمة .

هناك عدة عناصر نذكر منها:⁵

1- عنصر المفاجأة: إذ أن الأزمة تنشأ وتتفجر في وقت مفاجئ غير متوقع بدقة وفي مكان مفاجئ أيضا؛

2- عنصر التهديد: تتضمن الأزمة تهديدا للأهداف والمصالح في الحاضر؛

3- عنصر الوقت: ان الوقت المتاح امام صناع القرار يكون وقتا ضيقا ومحددا.

ثالثا: العوامل التي تعيق اكتشاف الأزمة.

يوجد مجموعة من العوامل التي تعيق الاكتشاف المبكر للأزمة وتحول دون إصدار إنذارات مبكرة بقرب وقوع أزمة ما، وأهم هذه العوامل ما يأتي:

¹ عبد السلام أبو قحف، الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2003، 346.

² صلاح عباس، ادارة الازمات في المنشآت التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 28.

³ نادية العقون، العولمة الاقتصادية الأزمات المالية: الوقاية والعلاج دراسة للأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص 3.

⁴ شومان منذر، الاعلام والازمات، مدخل نظري وممارسات عملية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص 117 .

⁵ يوسف أحمد أبو فارة، ادارة الازمات: مدخل متكامل، دار الاثراء، الاردن، 2009، ص 19-26.

الفصل الأول: الإطار النظري للزمات المالية

- 1- عدم قدرة الكيان الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية على الاستجابة المناسبة والفاعلية وفي الوقت المناسب للأخطار المحيطة والمحتملة ومنها (الأزمات)؛
- 2- وجود صورة خاطئة وقناعة غير سليمة لدى المتعاملين الاقتصاديين، بخصوص قدرات هذا النشاط أو الوحدة ومناعتها ضد الأزمات، إذ أن هذا الواقع يؤدي إلى عدم الاهتمام الكافي بما يحيط بالنشاط أو المؤسسة الاقتصادية من مخاطر وأزمات، وهذا يؤدي إلى وقوع ذلك النشاط في الأزمات قبل أن ترصد أية إشارة أو إنذارات مبكرة خاصة بهذه الأزمة.

رابعاً: خصائص الأزمة.

هناك مجموعة من الخصائص التي تتميز بها الأزمة منها:¹

- 1- وجود نقص واضح من البيانات والمعلومات اللازمة أثناء وقوع الأزمة، بما ينعكس في صورة من عدم وضوح الرؤية لدى صناع القرار ومن ثم عدم القدرة على تحديد الاتجاهات السليمة لصناعة القرارات الفاعلة؛
- 2- الأزمة تؤدي إلى أحداث مفاجئة كبرى وعنيفة عند وقوعها، وتجنب انتباه جميع الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة، سواء كان ذلك على مستوى القطاع الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية ومديريها والعاملين فيها وموردين لها وزبائنها وجميع أفراد المجتمع؛
- 3- تتسم الأزمة بدرجة عالية من التعقيد والتداخل في العناصر والمسببات ودرجة عالية من التشابك والتناقض بين أصحاب المصالح، وهي تؤدي إلى تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقات القائمة وإلى حدوث علاقات جديدة؛
- 4- وجود حالة الرعب والخوف في الاقتصاد والمجتمع، وهذا ناجم عن عدم القدرة على تقدير ما يحمله المستقبل للنشاط الاقتصادي وحركة أفراد المجتمع، إذ أن هناك احتمالات وتوقعات سلبية كثيرة قد تعصف بها مستقبلاً؛
- 5- وجود حالة من الشعور بالجدية والعنف وعدم قدرة صناع القرار على التعاطي مع الأزمة والتعامل معها، وعدم تأكدهم من جدوى ما يبذل من جهود في مواجهة هذه الأزمة وهناك بعض صناع القرار قد يلجأ إلى التضليل من أجل التغطية على عجزهم وفشلهم في مواجهة الأزمة ؛
- 6- نظراً للانعدام حالة التوازن لدى صناع القرار (نتيجة لوقوع الأزمة)، فإنهم قد يصبحون تحت سيطرة الآخرين من المتخصصين ومن غير المتخصصين، وهذا يقود إلى ارتباك واضح في اتخاذ القرارات؛
- 7- ظهور بعض القوى التي تدعم الأزمة وتؤيد كل ما يقود إلى تفاقمها، ومن أهم هذه القوى أصحاب المصالح المعطلة أو المؤجلة وأصحاب مشكلات سابقة، لم تعالج مشكلاتهم المالية والاقتصادية بصورة جوهرية، إلا من خلال الأزمة ونتائجه.

¹ يوسف أحمد أبو فارة، مرجع سابق، ص ص 27، 28.

المطلب الثاني: مفهوم الأزمات المالية.

لا يوجد تعريف محدد للازمة المالية، كما أن صياغة مفهوم دقيق للازمة المالية ليس بالأمر السهل، وهذا بالرغم أن العديد من المؤلفين قد حاولوا وصف النتائج السلبية لمثل هذه الأزمات، لكن نجد القليل منهم فقط حاولوا اعطاء تعريف محدد ومضبوط لهذه الظواهر، وتبيان طبيعتها، ذلك أن مفهوم الأزمة المالية يتضمن العديد من الأبعاد المعرفية القائمة على الجدل الفلسفي حول تفسير وتعريف مضمون الأزمة المالية، نظرا للاختلاف حالات الأسواق المالية التي تعرضت للازمات مالية واختلاف درجة ومخاطر وتداعيات وأسباب كل أزمة مالية، وكمضمون مفاهيمي فان مصطلح (الأزمة المالية) يشير إلى العديد من أشكال الازمات المالية كأزمة البنوك، أزمة العملة، أزمة الاسواق المالية.....

أولا: تعريف عامة حول الأزمات المالية.

ظهرت عبارة الأزمة المالية لأول مرة عند الكاتب الكونت دي لاس كاز (Conte de las cases) 1766-1842) وذلك عام 1823 وتتضمن الأزمات المالية عموما توليفات مختلفة من المشاكل النقدية والمصرفية ومشاكل الديون، وعلى هذا الأساس تعددت مفاهيمها مع تعدد أنواعها وأشكالها:

- **التعريف الأول:** "اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في بعض المؤسسات تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى".¹
- **التعريف الثاني:** يعتبر "M Ghernaout" "الأزمة المالية مهما كان سببها تحدث نفس الآثار، والمتمثلة في انخفاض السيولة في البنوك و/أو إفسارها".
- **التعريف الثالث:** تميز " Darina Koleva " ما بين "أربعة أنواع من الأزمات المالية والمتمثلة في أزمة سعر الصرف، أزمة المديونية، الأزمة البورصية والأزمة البنكية، يمكن أن تحدث كل من هذه الأزمات بمفردها أو بالتفاعل مع بعضها البعض".²
- **التعريف الرابع:** هي ذلك التدهور الحاد في الاسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية.³
- **التعريف الخامس:** يقصد بها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو لمجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلبا في تدهور كبير

¹ فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، المؤتمر العلمي الثالث حول الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول - التحديات والافاق المستقبلية، جامعة الاسراء الخاصة مع الاشتراك مع كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الاردن، 28-29 أبريل 2009، ص 3.

² Ghernaout M, *crises financieres et faillites des banques algériennes*, editions GAL, 2004,p7.

³ محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية: إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص14.

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

لقيمة العملة، وفي أسعار الأسهم مما ينجم عنه آثار سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية، وعادة ما تحدث الأزمة المالية بصورة مفاجئة،

نتيجة للازمة الثقة في النظام المالي، مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة في الدواخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض.¹

- **التعريف السادس:** الأزمة المالية كذلك حدوث إنخفاض حاد في أسعار الأصول المالية ناتج عن عدم وجود تفاعل وإنسجام بين السياستين المالية والنقدية وسياسات الاستثمار الأمر الذي ينجر عنه حدوث فوضى إقتصادية ويتسبب في إفلاس العديد من البنوك وشركات التأمين والوساطة ويتولد عن ذلك إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي.²

- **التعريف السابع:** إتفق كل من Fisher و Minsky على تعريف الأزمة المالية بأنها "هي البيع الجبري للموجودات المالية للأن هياكل المطلوبة لا تتساوى مع قيم الموجودات المحددة بسعر السوق، مما يحدث نقصاً في قيم الموجودات"³.

من مجمل التعاريف السابقة يمكن القول أن الأزمة المالية هي تلك التذبذبات التي تؤثر جزئياً أو كلياً على مجمل المتغيرات الاقتصادية، وعلى حجم الإصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف، ونتج عنه إنهيار كلي في النظام المالي والنقدي.

ويستخلص أيضاً من المفاهيم السابقة أن الأزمة المالية هي: الأحداث المفاجئة التي تؤدي إلى اضطراب التوازنات الاقتصادية في عمل المنظومة الكلية والجزئية للاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى تأثير سلبي كلي أو جزئي على مجمل المتغيرات الاقتصادية والمالية، مما يستلزم إلى إحداث تغييرات سريعة وتحديد الاستراتيجيات اللازمة للإعادة التوازن.

ثانياً: أنواع الأزمات المالية.

يمكن تصنيف الأزمات المالية إلى أربعة أصناف رئيسية وهي كما يلي:

1- أزمة العملة وأسعار الصرف:

يطلق عليها أيضاً تسمية أزمة العملة أو أزمة الصرف الأجنبي، وسنحاول فيما يلي عرض تعريف

أزمة سعر الصرف وأهم مسبباتها والمؤشرات التي تسبق حدوثها؛

- **تعريف أزمة سعر الصرف:** لازمة سعر الصرف عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

- **التعريف الأول:** بأن أزمة الصرف تنتج بصورة أساسية وحتمية عن النقص في إحتياجات الصرف والعجز

التجاري الخارجي والتضخم وعجز ميزان المدفوعات .

¹ كمال رزيق، عبد السلام عقون، سياسات الأزمة المالية العالمية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص 19.

² على كنعان، الأسواق المالية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2009، ص 276.

³ محمد الحواني، ادارة الازمات في القطاع المالي، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق، 2009، 198.

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

- **التعريف الثاني:** هي تلك الحالة التي تنتبى فيها دولة معينة سعر صرف ثابت وتكون مجبرة على إعادة تقييم عملتها أو تركها حرة¹.

- **التعريف الثالث:** هي تلك الحالة التي يحدث فيها إنخفاض كبير في قيمة الصرف وتتبع بإعلان السلطات النقدية عن سوء تقدير العملة المحلية وتقوم بتعديل نظام الصرف.

1-1- أسباب أزمات سعر الصرف:

لتفسير أسباب قيام أزمة سعر الصرف يمكن الاستعانة بالتفسيرات التي قدمتها كل من مدرسة الجيل الأول 1978 و مدرسة الجيل الثاني 1994 :

1-1-1- تفسيرات مدرسة الجيل الأول "P.Krugman" 1978 :

ترى هذه المدرسة بأن ظهور أزمة سعر الصرف ناتجة أساسا عن عدم الاتساق بين أساسيات الاقتصاد الكلي، وسعر الصرف حيث:

- يؤدي إرتفاع عجز الميزانية وتمويله بواسطة خلق النقود إلى إرتفاع القيمة الحقيقية لسعر الصرف وتدهور ميزان المدفوعات وهي الحالة التي ستستمر إن لم يتم تخفيض قيمة العملة.

- يؤدي تفاقم عجز الميزانية وارتفاع القيمة الحقيقية للصرف إلى تعرض الاقتصاد لهجوم على

العملة، حيث يصل الاحتياطي الأجنبي إلى حد معين يجبر المتعاملين والمضاربين على استنزاف ما تبقى من إحتياطي وهذا بالتخلص من العملة المحلية قبل إنهيارها.

1-1-2- تفسيرات مدرسة الجيل الثاني 1994:

ترى هذه المدرسة بأن أزمة الصرف يمكن أن تقوم حتى في ظل وجود ترابط بين أساسيات الاقتصاد الكلي

وسعر الصرف، وتقوم هذه المدرسة بإدخال دور التوقعات لتفسير حصول هذه الأزمات حيث:

- قد تكون أزمات الصرف غير متوقعة بالكامل حيث قد تنتج بسبب الإشاعات، فالمستثمرون لا

يملكون معلومات كافية عن الاقتصاد وبالتالي يكونون أكثر عرضة للتأثر بالشائعات وبالأزمات التي تقع في أقطار أخرى؛

- قد تساهم الصدمات الخارجية في ظهور أزمات سعر الصرف كارتفاع أسعار الفائدة العالمية

أو تراجع النمو العالمي.

يمكن تلخيص العوامل الأكثر تأثير في نشوب أزمة سعر الصرف فيما يلي² :

- إرتفاع وتوسع في توزيع القروض؛

- إرتفاع حجم الإقراض للقطاع العام؛

- ارتفاع نسبة الكتلة النقدية M إلى الاحتياطي الأجنبي؛

¹ نسيم أوكيل، الأزمات المالية وإيجاد آلية لتنبؤ بها في البلدان الناشئة، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 79، 80.

² طلفاح أحمد، الأزمة المالية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، www.arab-api.org، ص 6، تم الاطلاع يوم: 22.07.2014.

- ارتفاع معدل التضخم؛
 - انخفاض الاستثمار الأجنبي؛
 - ارتفاع أسعار الفائدة العالمية
 - ارتفاع التدفقات المالية قصيرة المدى من الخارج؛
 - تحرير مالي مبكر في ظل ظروف تنظيمية ورقابية غير ملائمة؛
 - تراجع النشاط الاقتصادي؛
 - ارتفاع قيمة سعر الصرف؛
 - عجز الموازنة و راجع الصادرات
- 2-1 - مؤشرات ظهور أزمة سعر الصرف:**

عادة ما يمكن التنبؤ بوقوع أزمة سعر الصرف بالرجوع إلى مجموعة من المؤشرات أهمها¹:

1. يرى الاقتصادي Frankel" بأن انخفاض قيمة العملة بنسبة تزيد عن % 25 على مدار سنة يمكننا من القول بأن هناك أزمة سعر الصرف؛
2. في إحدى دراساته بأن انخفاض قيمة العملة بأكثر من % 10 ؛
3. ارتفاع نسب نمو العرض النقدي بمفهومه الضيق والواسع، حيث قد يؤدي فائض السيولة إلى وقوع هجمات على العملة المحلية وبالتالي وقوع أزمة سعر صرف؛
3. انخفاض معدل نمو الصادرات الذي يؤدي إلى عجز الميزان التجاري ويؤثر سلبا على الجانب المالي؛
5. ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة في ظل زيادة عجز الحساب الجاري؛
6. محاولة البنك المركزي في حالة الأزمات البنكية إنقاذ البنوك التجارية المتقهقرة بواسطة منحها قروض ما سيؤدي إلى زيادة مديونية هذه البنوك ويخلق أزمة ثقة لدى المتعاملين، ونلاحظ هنا بأن الأزمة المصرفية قد تتحول إلى أزمة صرف.
7. تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات، وتحدث تلك الأزمات عندما تتخذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي للانهياء يعرض الصرف تلك العملة، وهو شبيه بما حدث لتيلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997².

2- الأزمات البنكية:

¹ يوسف أحمد أبو فارة ، مرجع سابق، ص.ص22، 23

² عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، الدار الجامعية، مصر ، 2009، ص190.

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك، أو إخفاق البنوك الى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، وتميل الأزمات إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمة العملة، ولها آثار حادة على النشاط الاقتصادي.¹

- **التعريف الأول:** هي الحالة التي يواجه فيها بنك ما زيادة كبيرة و مفاجئة في طلب سحب الودائع

و بالتالي تحدث أزمة سيولة لدى البنك، وإذا امتدت إلى بنوك أخرى تحدث في تلك الحالة أزمة بنكية نظامية؛

- **التعريف الثاني:** تصبح فيها البنوك في حالة إفسار مالي بحيث يتطلب الأمر تدخل البنك المركزي لضخ

أموال لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام البنكي.²

انطلاقاً من التعاريف السابقة نستنتج بأن الأزمة البنكية هي عموماً تلك الحالة التي يعجز فيها البنك على مواجهة

طلبات الأفراد، وهذا بسبب التزايد الكبير والمفاجئ في طلب سحب الودائع وبالتالي تدهور الأصول المالية المقابلة للالتزامات البنك.

2-1 -أسباب الأزمات البنكية: يمكن تقسيمها إلى أسباب متعلقة بالاقتصاد الجزئي وأخرى بالاقتصاد الكلي.³

2-1-1 - أسباب متعلقة بالاقتصاد الجزئي:

- عدم التوازن بين أصول وخصوم البنوك حيث أن الالتزامات قصيرة المدى تفوق الأصول طويلة

المدى، أو الالتزامات بالعملة الأجنبية تفوق الأصول بالعملة المحلية؛

- إفراط الدولة في تدخلها في النظام البنكي وبالأخص في توجيه القروض؛

- إفراط الدولة في تقديم الضمانات الحكومية وتحفيز المخاطرة؛

- التحرير المالي المبكر.

2-1-2 -أسباب متعلقة بالاقتصاد الكلي:

- الصدمات الخارجية والداخلية والتي تنتج عادة عن تغيير معدلات التبادل أو ارتفاع سعر الفائدة العالمي أو

تقهقر الصادرات؛

- نظام سعر الصرف المتبع الذي قد لا يكون ملائم.

- بينت البحوث المتعلقة بالأزمات البنكية بأن العوامل الخارجية كتغير أسعار الفائدة و تذبذب التدفقات

الدولية تلعب دوراً كبيراً في اندلاع الأزمات البنكية، لا سيما إذا تزامنت مع سياسات تنظيمية ورقابة غير

ملائمتين.

¹ زايد عبد السلام، مقران يزيد، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية - دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 5-6 ماي 2009، ص 7 .

² عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 28 .

³ أحمد طفاح، مرجع سابق، ص.ص 6.

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

عادة ما تظهر الأزمة البنكية كنتيجة لتفاعل عدة عوامل نذكر أهمها فيما يلي¹:

- ارتفاع التدفقات المالية القصيرة المدى من الخارج؛
- التحرير المالي المبكر في ظروف تنظيمية ورقابية غير ملائمة؛
- تراجع مستوى النشاط الاقتصادي؛
- انخفاض أسعار الأسهم والعقارات؛
- التوسع في منح القروض.

2-2 - مؤشرات ظهور الأزمة البنكية : أعتبر إندفاع الأفراد نحو البنوك لسحب ودائعهم وانتشار الذعر المالي أبسط وأوضح مؤشر للدلالة على قرب الأزمة البنكية، ضف إلى ذلك يمكن الإشارة إلى وجود مؤشرات أخرى يصعب في كثير من الأحيان التوصل إليها بسبب صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات، ويمكن ذكرها فيما يلي :

- الانخفاض الكبير في الرقم القياسي لأسعار الأسهم؛
- ارتفاع نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- انخفاض الإحتياطيات المتوفرة لدى البنك المركزي و البنوك التجارية بسبب عدم توازن الموازنة وارتفاع الطلب على النقود؛

- ارتفاع نسبة نمو الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وهناك العديد من المعايير المستخدمة في تميز الأزمات المصرفية عن الأزمات الأخرى أهمها:²

- ✓ نسبة القروض المعدومة (Non Performing Loans - NPL) الى مجموع القروض تتجاوز 10%؛
- ✓ تجاوز حجم الإصلاح أو عملية الإنقاذ 2% من الناتج المحلي الداخلي؛
- ✓ إذا نتج عن الأزمة تأميم بعض البنوك؛

✓ هناك حالة هستيرية بنكية (Bank-Runs) متمثلة في تسهيل كبير للودائع من قبل المودعين مما يستدعي

تدخل السلطات من خلال تجميد الودائع أو اغلاق البنوك أو تعميم تأمين القروض (هستيرية بنكية

في حالتها الاكوادور 1999 والارجنتين 2002 واغلاق بنك في اندونيسيا عام 1997).

3- أزمة أسواق المال (حالة الفقاعات Bubble):

تحدث أزمات الاسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعات، حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الاصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف اتجاه قوي لبيعه، فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور، فتتهار الأسعار، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى، سواء في القطاع ذاته أو في القطاعات الأخرى، ويتم الحديث عن أزمة عندما ينخفض مؤشر السوق المالية بأكثر من 20% قياسا على أزمته 1929 و1987.

¹ يوسف أحمد أبو فارة ، مرجع سابق، ص.25.

² طلفاح أحمد، مرجع سابق، ص 8.

4- أزمة الدين الخارجي (المديونية):

يقصد بالمديونية تلك العملية التي تتميز بحركة نفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة، وعند انقطاع حركة تدفقات تحدث أزمة المديونية، ويكون سبب هذا الانقطاع في أغلب الاحيان راجعا الى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية.¹

ويمكن تقسيم أسباب أزمة المديونية الى أسباب داخلية وأخرى خارجية كالتالي²:

4-1- الأسباب الداخلية:

وتتمثل فيما يلي:

4-1-1- الاستدانة من أجل التنمية:

تلجأ بعض الدول إلى عملية الاستدانة لغرض تنمية وتطوير اقتصادها الوطني، فأمام عجز المدخرات المحلية للدول النامية في تلبية ما تحتاج اليه عملية التنمية من أموال لتحقيقها وتطويرها واستمرارها لجأت هذه الدول للاستدانة والاقتراض.

4-1-2- سوء توظيف القروض:

لقد كانت المبالغة الملحوظة في اللجوء على الاقتراض الخارجي هي سمة السبعينات من القرن الماضي، وذلك على أمل السداد من مشروعات طموحه ثم الاقتراض من أجلها، لكن سوء التخطيط وتغيير السياسات الاقتصادية وتخبطها من فلسفة الاشتراكية إلى ليبرالية ومن ليبرالية إلى الاشتراكية أدى إلى فشل كثير من المشروعات.

4-1-3- تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج:

يمكن تعريف ظاهرة هروب أو تهريب رؤوس الأموال على أنها عملية تهريب أي اخراج لرأس المال بشكل يتنافى مع قوانين الدول المعنية³، ويعتبر كل تدفقات رأس المال الخاص من البلدان النامية الى الخارج سواء كانت قصيرة أو طويلة الاجل أو كانت استثمارات في حوافز الاوراق المالية أو في الاسهم هروبا برأس المال. وأجمع الباحثون والخبراء الاقتصاديون والمحللون الماليون، على أن هناك علاقة وثيقة بين تأزم مشكلة المديونية وبين ظاهرة هروب وتهريب الاموال من الدول النامية المدينة.⁴

4-1-4- العجز في الموازين العامة:

من العوامل الداخلية الرئيسية التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية العجز المستمر في الموازنة العامة (العجز الداخلي) نتيجة للاختلالات الهيكلية - الجانب الحقيقي - والتي أدت الى توسع نقدي، ومن ثم إلى إرتفاع معدلات الأسعار في هذه الدول الجانب النقدي، ويعرف العجز عادة بأنه الفرق السالب بين الارادات العامة

¹ أمال فحارية، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد3، ديسمبر 2005، ص 136.

² أوكيل نسيم، مرجع سابق، ص 112.

³ المرجع السابق، ص 113.

⁴ نعوم إبراهيم عبود، مشاكل وأزمات اقتصادية تقلق العالم، دار النشر غير منشورة، سوريا، 2005، ص 133.

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

والنفقات العامة، ويعود ذلك إلى التوسع الكبير في النفقات الحكومية من جهة، وإلى قصور الإيرادات المحلية بالإضافة إلى الانخفاض المساعدات الخارجية من جهة أخرى، ولقد أدت هذه العوامل إلى عجز مستمر في ميزانية الدول.¹

4-1-5-العجز المتزايد في ميزان المدفوعات:

ينطلق صندوق النقد الدولي من أن أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية، تتبع أساساً من وجود إفراط في زيادة الطلب الكلي الناتج عن انحرافات السياسات الاقتصادية الذي يؤدي إلى عجز داخلي على مستوى الموازنة العامة، وآخر خارجي يتمثل في عجز الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات عن الصادرات، ومن ثمة عجز الموازين التجارية والحسابات الجارية، والذي يؤدي إلى الاقتراض الخارجي ومن ثم تراكم الديون.²

4-2- الأسباب الخارجية:

ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:³

4-2-1- ارتفاع أسعار الفائدة:

كارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة في أسواق المالية الدولية دوراً حاسماً في استفحال أزمة المديونية، إذ تجاوزت في العديد من البلدان الفوائد الزائدة المدفوعة القيمة للتمويل الإضافي الصافي وتكدت البلدان المدينة مبالغ متزايدة عبر السنين، وأصبح بند خدمة الدين يمثل نصيباً هاماً من صافي الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي.

4-2-2- انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام:

أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المحددة إلى الأسواق العالمية (كالبترول والمواد الخام الأخرى) إلى تدهور شروط التبادل التجارية للبلدان المصدرة لهذه المواد، مما أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل إلى الاستدانة الخارجية.

4-2-3- آثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية:

نظراً للاندماج معظم الدول النامية في الاقتصادي العالمي وتبعيتها له تجارياً وغذاًياً ونقدياً وتكنولوجياً فضلاً عن التبعية العسكرية والسياسية، فإن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يؤثر تلقائياً في الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان، ومنذ بداية الثمانيات أفرزت السياسات الانكماشية التي طبقتها معظم الدول الرأسمالية الصناعية حالة من الركود الاقتصادي مصحوبة بالتضخم أصبحت تعرف بالتضخم الركودي الذي أثر كثيراً في الأوضاع المالية وانخفض حجم المعاملات الأجنبية فيها، في الوقت الذي تزايدت فيه مدفوعات خدمة الدين، وتفاقت صعوبات الاقتراض الخارجي وخاصة بعد إنفجار أزمة الديون الخارجية عام 1982.

¹ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر - نظرية التجارة الدولية - النظام الجديد للتجارة العالمية، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 323.

² زياد بن علي عربية، المديونية العربية الخارجية أسبابها وانعكاساتها على عملية التنمية في الوطن العربي، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، الكويت، العدد 13، 1995، ص 24.

³ أوكيل نسيم، مرجع سابق، ص ص 115، 114.

المطلب الثالث: مفاهيم مرتبطة بالأزمات المالية.

تتعدد المفاهيم المرتبطة بالأزمات المالية، وتختلف من حيث مدى إرتباطها مع هذه الأزمات، كما تختلف أيضا في حدتها وتأثيرها بها، والذي يترتب عليه كساد أو انكماش في النشاط الاقتصادي، قد يكون السبب في انهيار حاد في المؤشرات الاقتصادية ومن ثمة حدوث الأزمة المالية، ومن بين هذه المفاهيم المالية نذكر منها:

أولا: الاستقرار المالي.

شهد النظام المالي توسعا تجاوزت وتيرته التوسع في الاقتصاد الحقيقي، فقد إرتفع مجموع الأصول المالية في الاقتصاديات المتقدمة بحيث أصبح يشكل أكثر من ضعف الناتج المحلي السنوي، كما أصبح النظام المالي أكثر تعقيدا من حيث زيادة تعقيدات الأدوات المالية، وتنوع الأنشطة، وانتقال المخاطر، مما استجوب أن يكون الحفاظ على الاستقرار المالي هدفا أساسيا في السياسات الاقتصادية.

1- مفهوم الاستقرار المالي:

إن مفهوم الاستقرار المالي يتعدى المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات، فالاستقرار المالي يعني العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي مما ينضوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبا على الاقتصاد.¹

كما يعرف الاستقرار المالي على أنه: قدرة النظام المالي على المقاومة والتصدي للصدمات والتخفيف من حدة الاختلالات الناتجة من الاقتصاد الحقيقي والقطاع النقدي، كون هذه الاختلالات تنقص من قدرة النظام المالي على التخصيص الأمثل للموارد.²

ويمكن اعتبار النظام المالي مستقرا إذا ما اتسم بالإمكانات التالية:³

- ✓ تسيير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية، حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت، إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كادخار والاستثمار، والإقراض والاقتراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول، وأخيرا تراكم الثروة ونمو الناتج)؛
- ✓ تقييم المخاطر المالية وتسعيورها وتحديدها وإدارتها؛
- ✓ استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات؛

وبالتالي فإن تقييم مدى إستقرار النظام المالي يستلزم إعتداد مفهوم شامل.⁴

وتجدر الإشارة إلى أن المظاهر الأساسية لعدم الاستقرار المالي تتمثل في ثلاثة مظاهر أساسية، كما يلي:⁵

¹ أحمد مهدي بلوفاي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، كتاب الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، ط1، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009، ص72.

² Martin K.Hess, *La stabilité financière internationale et le rôle du FMI*, Revue Politique Economique, N°03, 2005, P32.

³ عازي شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36، صندوق النقدي الدولي، 2005، ص2.

⁴ المرجع نفسه، ص3.

⁵ مائير كوهين، النظم المالية والتمويلية، ترجمة عبد الحكم الخزاعي، دار الفجر، عمان، الاردن، 2007، ص 109-111.

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

✓ **الذعر المالي:** ويقصد به تلك المظاهر التي ينتج عنها حدوث التهافت على سحب الودائع من البنك؛

✓ **الانهيار المالي:** وهو ما يتعلق بانهيار الأسواق المالية؛

✓ **عدم استقرار الاسعار:** والذي يمكن أن يأخذ الشكلين التاليين:

1. الارتفاع المستمر في الاسعار، والذي يعرف بالتضخم؛

2. الهبوط المستمر والمتواصل، والذي يعرف بالتقلص والانعكاس في الأسعار.

2- أهمية الاستقرار المالي:

يمكن ابراز أهمية الاستقرار المالي من خلال مايلي:

✓ أن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد إستقرار الاقتصاد العالمي، فقد أشار تقرير

مبنى الاقتصاد العالمي، الذي صدر في جانفي 2008 وحمل عنوان المخاطر العالمية 2008، أن النظم

المالية المضطربة وخاصة أزمة الرهن العقاري التي تفاقمت في أمريكا في منتصف واواخر عام 2007،

تمثل تحديا كبيرا يؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي، لهذا فقد طالب التقرير بزيادة التدخل في أسواق

المال لتقليل حدة المخاطر وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي من خلال شبكة مسؤولين للإدارة

المخاطر، وأكد التقرير على أن التركيز المتزايد على الاسواق المالية المضطربة والتوترات السياسية المتفاقمة

في عام 2008 قد يدفعان الحكومات والشركات إلى تجاهل المخاطر الأقل الحاحا مثل التغيرات المناخية،

وهذا من شأنه أن يزيد في صعوبة التعامل مستقبلا مع هذه القضايا الحرجة بعيدة المدى؛

✓ غياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي: ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت

شراستها من أمريكا وامتدت الى غيرها أعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعاته بشأن النمو الاقتصادي

عدة مرات، ففي مراجعاته التي أصدرها في أبريل 2007، ذكر الصندوق أنه كلما زادت حدة الأزمات

المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي¹، كما أن وجود نظام مالي أكثر تطور يعزز

الكفاءة والنمو، بما يحققه من خفض للتكاليف المرتبطة بالمعلومات والمعاملات والمتابعة، واذ كان هناك

بين الاستقرار المالي والنمو علاقة إرتباط فان لعدم الاستقرار المالي كذلك اثاره السلبية على النمو.²

✓ انتشار الاضطرابات المالية على نطاق واسع على مستوى الاقتصاد المحلي وعلى مستوى العالمي،

فالاهتزازات المالية تحدث تأثيرا متزايدا على كل من قنوات الائتمان المصرفية وغير المصرفية في

الاقتصاديات المتقدمة، فحسب دراسة قام بها صندوق النقد الدولي وجد انه منذ الثمانينيات من القرن

الماضي فان 130 دولة من أصل 180 دولة عضو في الصندوق تعاني من اضطرابات مالية مرتبطة

بأسواق المال، وأن هذا الوضع ازداد بعد الأزمة التي أصابت دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات

من القرن الماضي، كما أن انتشار هذه الاضطرابات يبين مدى هشاشة النظام المالي القائم، فقد ذكر

¹ أحمد مهدي بوافي، البنوك الاسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مرجع سابق 73.

² المعهد المصرفي المصرفي، الاستقرار المالي والنمو، سلسلة حلقات نقاشية، العدد 11، ص 1، الموقع: WWW.edi.gov/finanacaiL ، تاريخ

الاطلاع: 23.08.2014.

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

صندوق النقد الدولي في تعليقه على أزمة الرهن العقاري الأمريكية على أثر نشره للتقرير الدوري عن الاستقرار المالي الصادر في عام 2008 أن أحداث الفترة الممتدة من أكتوبر 2007 الى أبريل 2008 برهنت على الهشاشة التي يتسم بها النظام المالي العالمي والتي أثارت تساؤلات جوهرية على مدى فعالية الاستجابة التي أصدرتها مؤسسات القطاعين الخاص والعام.

✓ نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع الاصعدة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وممتدة لسنوات بعد حدوثها، وما الأزمة الآسيوية أو أزمة مصارف اليابان في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي، ثم الأزمة المالية التي أصابت تركيا عامي 2001 و2002 والتي أدت الى تعثر بيت اخلاص للتمويل الاسلامي وعشرة (10) مصارف تقليدية من بينها ثمانية (8) مملوكة للدولة، وخسارة اجمالية قدرت ب 30.50% من حجم الناتج المحلي الاجمالي، ثم أزمة الرهن العقاري التي يعيش الاقتصاد العالمي تبعاتها إلا نماذج من أمثلة كثيرة ممتدة عبر تاريخ طويل لم تتعدى فيه دورة حدوثها الواحدة تلو الاخر أكثر من عشر سنوات كما يذكر مؤرخ ومحلل الازمات المالية كيندلبرجر (Kindelberger) وغيره مثل الاقتصادي الأمريكي الشهير هيمن مينسكي (Hyman minsky)، الذي توصل الى نتيجة مفادها أننا نحاول تحقيق الاستقرار لنظام هش بطبيعته، وغير مستقر، ومعرض للازمات المالية؛

✓ ونتيجة لما سبق ذكره وغيره من اثار للاضطرابات المالية، فقد أصبح أمر تحقيق الاستقرار المالي يحتل مركز الصدارة ضمن الاهتمامات الرئيسية التي تشغل بال وأعمال واجتماعات الجهات المعنية من أفراد ومؤسسات على المستوى العالمي، فلا يكاد يخلو اجتماع مهم لقادة الدول الثمانية او غيرها الا ويضع ضمن برنامج أعماله الحديث عن الأمر والحث على ضرورة تكاتف الجهود للحد من النزيف الذي تحدثه هذه الاضطرابات، كما لا يكاد يخلو بنك مركزي إلا وبه وحدة خاصة ينصب عملها على الاستقرار المالي¹، هناك أكثر من اثني عشر بنكا مركزيا والعديد من المؤسسات المالية (بما فيها صندوق النقدي الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية) تصدر تقارير دورية عن الاستقرار المالي وتخصص جانبا مهما من جوانب نشاطها لدراسة الاستقرار المالي والسعي لتحقيقها.²

ثانيا: مفهوم الشمول المالي.

يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية. وفي ضوء تزايد اهتمام البنوك المركزية بالشمول المالي فقد رأى فريق العمل ضرورة إعداد ورقة تنقيفية تعرض على مجلس المحافظين بهدف زيادة الوعي عن الشمول المالي وأهدافه ومدى علاقته بالأهداف التقليدية للبنوك المركزية،

¹ أحمد مهدي بلوافي، البنوك الاسلامية والاستقرار المالية: تحليل تجريبي، مرجع سابق، ص 73-76.

² عاري شيناسي، مرجع سابق، ص 2.

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

وذلك نظرا لوجود عدة تساؤلات في شأن مدى أهمية تبني البنوك المركزية مبادئ الشمول المالي كهدف أساسي لها¹.

ثالثا: برامج اختبارات الضغط أو الجهد المالي.

بههدف تقييم آثار بعض الصدمات المفتعلة على الاقتصاد بصفة عامة وعلى متانة النظام المالي بشكل خاص، فطريقة اختبارات الضغط لا تعتمد على دراسة احتمالية حدوث الخطر، بل تدرس مباشرة آثاره إن وقع.

1. أهمية اختبارات الضغط:

بدأ صندوق النقد الدولي في عام 1999 استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط باعتبارها أداة من أدوات الرقابة، إلا أن هذه الاختبارات لم تكن معروفة لدى الجمهور إلا على نطاق ضيق إلى أن وقعت الأزمة المالية العالمية 2007 واستخدمت فيها الاختبارات لاستعادة ثقة الأسواق.

وقد بدأت البنوك تستخدم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في منتصف التسعينات باعتبارها أداة داخلية لإدارة المخاطر، وإن كانت الآن أداة أكثر شمولاً لتقييم المخاطر، وكانت إحدى المؤسسات التي اعتمدت هذه الاختبارات في مرحلة مبكرة بنك جي بي مورغان تشيس وشركاه.

وعلى مدى العقدين الماضيين، بدأ عدد كبير من السلطات القطرية في استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتحقيق السلامة الاحترازية الكلية، التي تهتم بتحليل المخاطر على نطاق النظام إلى جانب المخاطر التي تخص كل مؤسسة على حدة، وتبلغ النتائج غالبا في تقارير تقييم الاستقرار المالي للبلدان، وقد قام الصندوق أيضا بإدراج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتحقيق السلامة الاحترازية الكلية بانتظام في إطار برامج تقييم القطاع المالي.

وقد لفتت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 انتباه الجمهور إختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تجرى للمؤسسات المالية، وكان هناك تباين في استقبالها، فمن ناحية انتقدت هذه الاختبارات لعدم رصدها لكثير من مواطن الضعف التي أفضت إلى الأزمة، ومن ناحية أخرى، بعد وقوع الأزمة، أُسند إليها دور جديد باعتبارها أدوات لإدارة الأزمة لتوجيه عملية إعادة رسملة البنوك والمساعدة على استعادة الثقة، فلقد أدت عملية برنامج تقييم رأسمال المال الرقابي في الولايات المتحدة والعمليات التي نظمتها لجنة هيئات الرقابة المصرفية الأوروبية وهيئة البنوك الأوروبية في عامي 2010 و 2011 إلى جذب الانتباه لأنها استخدمت هذه الاختبارات لتحديد ما إذا كانت البنوك بحاجة إلى إعادة رسملة، وجرى نشر المنهجية المفصلة المستخدمة ونتائج فرادى البنوك لاستعادة ثقة الجمهور في النظام المالي².

¹ أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، صندوق النقدي العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص 5

² هيروكو أورا، ليليانا شوماخر، بنوك تحت الضغط، مجلة التمويل و التنمية، العدد 32، صندوق النقد الدولي، جوان 2013، ص 39-40

<http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/fda.htm>، تاريخ الاطلاع: 12 أوت 2015

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

كما توفر اختبارات الضغط إطار مفيدا لتحليل ومعرفة أهم نقاط ضعف القطاع المالي، فإجراء اختبارات الضغط يساعد كثير في بناء القدرة على إدارة المخاطر، كما يشجع المسؤولين في معظم الدول على إجراء اختبارات إجهاد روتينية لنظامهم المالي¹.

2. الجوانب الأساسية في برنامج اختبارات الضغط.

يعتبر تقييم الملاءة والسيولة من الجوانب الأساسية للاختبارات القدرة على تحمل الضغط، لأن وجود مشكلات في أحدهما يمكن أن يتسبب في خسائر ضخمة و يؤدي في نهاية المطاف إلى وقوع أزمة مصرفية على نطاق النظام، ويتحدد ذلك بتعريف المؤسسات المؤثرة على النظام المالي أي المؤسسات التي يمكن أن ينشئ إخفاقاتها أو نقص السيولة لديها مشكلات في عدد كبير من المؤسسات الأخرى¹.

✓ **إختبار الملاءة:**

تقاس ملاءة المؤسسة بالفرق بين أصولها و ديونها. فإذا كانت قيمة أصولها تتجاوز ديونها، فإنها تكون ذات ملاءة أي يكون لديها رأسمال موجب، هذا الأخير الذي يمكنها من إستيعاب الخسائر إذا ما وقعت أزمة، وبالتالي فعلى أساس إختبار الملاءة يتم تقييم ما إذا كان لدى المؤسسة المعنية رأسمال كاف للاستقرار ملاءتها في ظل بيئة مفترضة من التحديات الاقتصادية الكلية والمالية، وهو يقدر أرباح البنك و خسائره والتغيرات التي تطرأ في قيمة أصوله في ظل السيناريو المعاكس. وتكون عوامل المخاطر في الغالب خسائر محتملة نتيجة لعدم قدرة المقترضين عن السداد (مخاطر الائتمان)؛ وخسائر من الأوراق المالية نتيجة لتغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الملكيات العقارية (مخاطر السوق) وارتفاع تكاليف التمويل نتيجة نقص ثقة المستثمرين في جودة أصول البنك (مخاطر السيولة)

✓ **إختبار السيولة:**

يتم تقييم ما إذا كانت لدى المؤسسة القدرة على أداء مدفوعاتها في ظل أوضاع معاكسة للسوق، سواء باستخدام النقد، أو بيع أصول سائلة، أو إعادة تمويل التزاماتها، وتنتم أوضاع السوق المعاكسة بعدم القدرة على بيع الأصول السائلة بسعر معقول وبسرعة معقولة مشكلات السيولة السوقية أو الإخفاق في إعادة تمويل الالتزامات أو الحصول على تمويل إضافي سيولة التمويل (تمويل إضافي) وغالبا ما تكون قدرة البنك على سرعة التعهد بأصول كضمانات عاملا حاسما للاستقرار قدرته على الاحتفاظ بالسيولة في أوقات الشدة، و كون لدى شركات الوساطة المالية، لا سيما البنوك، بحكم طبيعة عملها، تباين في آجال الاستحقاق في ميزانياتها العمومية. ذلك أن معظم خصومها، مثل الودائع أو الإقراض من أسواق المال، تكون لها آجال استحقاق أقصر بكثير من آجال استحقاق الأصول، مثل القروض، التي يقوم البنك بتمويلها بتلك الخصوم، وفي حالة سحب مقدار كبير من الودائع أو عدم تجديده فجأة، أو تعذر حصول البنك على أموال في أسواق التمويل بالجملة، فربما يواجه البنك نقصا في السيولة حتى و إن كان يتمتع بملاءة في الظروف الأخرى².

¹ بول هيلبرز و ماثيوت جونز، ماذا لو...؟، مجلة التمويل و التنمية، العدد 21، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2004، ص 27، <http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/fda.htm>، تاريخ الاطلاع: 12 أوت 2015

² هيروكو أورا، ليليانا شوماخر، بنوك تحت الضغط، مرجع سابق، ص 38-39

3. مبادئ إختبارات الضغط.

لم تستند إختبارات الضغط عند نشأتها إلى مجموعة منتظمة و شاملة من المبادئ ولكنها كانت تتم عن طريق التجريب والخطأ، وغالبا ما تكشف عن أوجه قصور في القدرات البشرية والفنية وقدرات البيانات، لذا اقترح صندوق النقد الدولي بعد الأزمة المالية العالمية 2007 سبعة مبادئ " لأفضل الممارسات " لاختبار القدرة على تحمل الضغوط، ويمكن أن يستخدم هذه المبادئ التوجيهية خبراء الصندوق أو أي سلطات معنية بالاستقرار المالي في أي منطقة في العالم، وتتمثل فيما يلي¹ :

- المبدأ الأول : تحديد المحيط المؤسسي للاختبارات بصورة مناسبة؛
- المبدأ الثاني : تحديد جميع قنوات انتشار المخاطر ذات الصلة؛
- المبدأ الثالث: إدراج جميع المخاطر وهوامش الأمان المهمة؛
- المبدأ الرابع: الاستفادة من وجهة نظر المستثمر في تصميم الاختبارات؛
- المبدأ الخامس: إبلاغ نتائج الاختبارات بطريقة أذكى و ليس بصوت أعلى؛
- المبدأ السادس: التركيز على مخاطر طرق المنحنى؛
- المبدأ السابع: الاحتراس من "البجعة السوداء".

¹ المرجع نفسه، ص 40-41

المبحث الثاني: أسباب انتشار الآزمات المالية.

إن مجموعة من الأسباب والظروف التي تشابكت للأحداث معظم الآزمات المالية، التي عرفها الاقتصاد العالمي، منها ما يتعلق بالاختلالات على المستوى الكلي، ومنها ما يتعلق بالاختلالات على المستوى الجزئي واضطرابات القطاع المالي، حيث سنركز في هذا المبحث إلى أهم الأسباب التي تؤدي إلى الاضطرابات المالية في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: أسباب الآزمات المالية.

لا يمكن إرجاع الآزمات المالية إلى سبب واحد أو سببين هناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد للأحداث أزمة مالية، وأهم هذه الأسباب فيما يلي:¹
أولاً: عدم استقرار الاقتصاد الكلي.

إن أحد أهم مصادر الآزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تتخفف شروط التجارة يصعب على زبائن البنوك المشتغلين بنشاطات ذات علاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم، خصوصاً خدمة الديون، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75% من الدول النامية التي تعرضت للآزمة مالية شهدت انخفاضاً في شروط التبادل التجاري بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة، وشكل انخفاض شروط التجارة سبباً رئيسياً للآزمة المالية في حالة كل من فنزويلا والاكوادور، حيث الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام مع صغر حجم الاقتصاد وقلة تنوعه، وتعتبر التقلبات في معدلات الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للآزمات المالية في الدول النامية فالتغيرات الكبيرة في معدلات الفائدة عالمياً لا تؤثر فقط في تكلفة الاقتراض بل الأهم من ذلك أنها تؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، ويقدر السبب المباشر لما بين 50% و 67% من تدفقات رؤوس الأموال من الدول النامية خلال حقبة التسعينات من القرن الماضي كانت التقلبات في معدلات الفائدة عالياً.

كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية المصدر الثالث من مصادر الاضطرابات في مستوى الاقتصاد الكلي، وهي كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر لحدوث العديد من الآزمات المالية، وذكرت الدراسة أن وقوع الآزمات المالية أحدثت ارتفاعاً حاداً في أسعار الصرف الحقيقية كأحد آثار ارتفاع الأرباح في قطاع التجارة الخارجية أو ارتفاع معدلات الفائدة المحلية.²

أما في الجانب المحلي، فهناك التقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصراً حاسماً في قدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية، وخصوصاً منح الائتمان وتوفير السيولة، وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج من ارتفاع مستويات الأسعار سبباً مباشراً لحدوث الآزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ودول

¹ ناجي توني، الآزمات المالية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 29، 2004، ص 4.

² شريط عابد، معدل الفائدة ودورية الآزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2010، مصر، العدد 48-49، ص ص 50-51.

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

العالم النامي، كما أن هناك آثار سلبية أخرى على مستويات النمو في الناتج المحلي الاجمالي التي كان لها دور هام في التهيئة لحدوث الأزمات المالية.¹

ثانيا: اضطرابات القطاع المالي.

شكل التوسع الكبير في منح الائتمان، والتدفقات الكبيرة لرؤوس الاموال من الخارج، وانهيار سوق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا، حيث شهدت هذه الدول خلال حقبة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين توسعا كبيرا في القطاع المالي، تزامنا مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبت المالي، بما في ذلك ضغط الاقتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد.

كما كانت إنتكاسة الأسواق المالية القاسم المشترك الذي سبق العديد من الأزمات المصرفية في الدول النامية، وكانت الانتكاسة أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية خلال حقبة الثمانينات والتسعينات ودلت دراسة (Mishkin 1994) على أن من الدلالات الظاهرة والقوية التي تسبق حدوث الأزمات المالية إنهيار سوق الأوراق المالية بصورة متكررة، كما حدث في فنزويلا في بداية التسعينيات.

ثالثا: عدم تلائم أصول وخصوم المصارف.

إذ يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين الأصول والخصوم المصارف خصوصا من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالمية وسعر الصرف ثابتا، مما يغري المصارف المحلية بالتزاماتها من الخارج، وقد يتعرض زبائن المصارف كذلك إلى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الاجنبية وعدم التلاؤم أيضا بالنسبة لفترات الاستحقاق.²

هذا بالإضافة إلى الأسباب الآتية:

رابعا: تحرير مالي غير وقائي.

إن التحرير المالي المتسارع، غير الحذر وغير الوقائي للسوق المالي، أيضا من أهم المصادر التي ساهمت بشكل رئيسي في حدوث الأزمات المالية، وخاصة إذا ما سبق ذلك التحرر فترة كبيرة من الانغلاق والتقييد، مما ينتج عنه انعكاسات غير مسبوقه، كفقدان المصارف المحلية الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل التقييد، أسعار الصرف، وعلى العموم يؤدي التحرر المالي إلى عدة آثار سلبية على المصارف والقطاع المالي منها³:

يؤدي التحرر المالي: إذا ما ترافق مع التوسع في منح الائتمان إلى ارتفاع أسعار الفائدة خصوصا في القروض العقارية او القروض المخصصة للاستثمار في أسواق الاوراق المالية.

¹ ناجي توني ، مرجع سابق، ص 5.

² شريط عابد، مرجع سابق، ص 51.

³ ناجي توني، مرجع سابق، ص 5-8.

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

كما يمكن أن ينتج عنه إستحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف أو في القطاع المالي يعجز العاملون في المصارف على تقييمها أو التعامل معها بحذر أو الوقاية منه.

خامسا: تدخل الحكومات في تخصص الائتمان.

من المظاهر المشتركة للازمات المالية في العديد من الدول كان الدور الكبير للدولة في العمليات المصرفية خصوصا في عملية تخصيص القروض الائتمانية، وفي كثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة على القطاعات أو الخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بالدرجة الاولى وليست اقتصادية.

سادسا: ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي.

تعاني معظم الدول التي تعرضت للازمات مالية من الضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة، ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصا تلك المتعلقة بالديون المعدومة، ومن بين السمات الأساسية للدول التي تعرضت للازمات مالية، هذا بالإضافة إلى ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية، وعدم الالتزام بالحد الأقصى للقروض الممنوحة لمقترض واحد ونسبتها من رأسمال المصرف، خاصة إذا ترافق ذلك مع نقص الرقابة المصرفية التي من شأنها أن تؤدي إلى التقييم غير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية، وتركزها في مجال واسع كالتوسع في القروض العقارية والاستهلاكية كما حدث في الأزمة الكورية الجنوبية.

سابعا: سياسات سعر الصرف.

يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور المصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملات¹.

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية للازمات المالية.

لا توجد مؤشرات واضحة للدلالة على حدوث الأزمات مستقبلا بشكل يقيني، وإلا أمكن معالجة الموقف بمجرد ظهورها ومن ثم إمكانية تجنب الأزمات، ففي الحقيقة هناك مجموعة من المؤشرات الدالة فقط على مواقف تتسم بتزايد مخاطر التعرض للازمات، وهناك أيضا نظام الإنذار المبكر ونظام الحيطة والحذر.

أولا: المؤشرات الاقتصادية التقليدية.

يمكن تصنيف هذه المؤشرات التي تعرض الدول للازمات وصدمات أو هزات في سوق الاوراق المالية والأسهم أو تعرضها للازمة في العملات من خلال صنفين:²

1- التطورات في السياسة الاقتصادية الكلية التي تهب ثقة المستثمرين؛

2- الخصائص الهيكلية للسوق أو الخصائص التركيب التي تجعله عرضة لان فقدان المستثمرون الثقة فيه.

ونحاول من خلال هذا الجدول توضيح تلك المؤشرات وما تحتويه من مؤشرات فرعية حسب التصنيفين:

¹ ناجي توني، مرجع سابق، ص 9.

² عبد الحكيم مصطفى الشراوي، العولمة المالية وامكانات التحكم عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 39.

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

جدول رقم 01: المؤشرات التقليدية للتعرض للازمات المالية.

التطورات في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية أو البنوية
✓ ارتفاع معدل التضخم	✓ إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات
✓ نمو التدفق النقدي وتزايد العجز المالي	✓ ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية
✓ إنخفاض معدل نمو الصادرات	✓ ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الاجل
✓ ارتفاع نسبة الاعتمادات المالية المحلية من الناتج الاجمالي	✓ تحرر سوق المال الحديث
✓ ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة الى اجمالي القروض	✓ أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية او عقارية
✓ ارتفاع نسبة عجز الحسابات الجارية من الناتج الاجمالي	✓ إنخفاض الاكتتاب في سوق الاسهم
✓ زيادة الديون الخارجية وديون العملات الاجنبية	✓ سيطرة بعض المؤسسات على سوق الاسهم
✓ إنخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي	✓ الرقابة على دخول السوق والخروج منه
✓ ارتفاع معدلات الفائدة المحلية والبطالة	

المصدر: عبد الحكيم مصطفى الشراوي، العولمة المالية وامكانات التحكم عدوى الازمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 39.

في الواقع من الدول التي تظهر القليل من المؤشرات التقليدية على التعرض للازمات التي يوضحها الجدول أعلاه، لديها ما يدعو للقلق اتجاه العدوى المالية ذات الأسباب الخارجية، ويمكن توضيح هذه النقطة خاصة اذا علمنا أن هذه المؤشرات التقليدية كانت قد أوضحت قبيل حدوث الأزمة المكسيكية وتايلاند سنة 1996، وأن اقتصاديات هذه الدول ما تزال مزدهرة ومنتعشة، لذلك وبما أن لم يكن من الممكن التنبؤ بالأزمة بناء على المؤشرات السالفة الذكر فقد تم إجراء مجموعة من الدراسات ساهمت إلى تبني أنظمة أكثر فعالية في التنبؤ بالأزمات.

ثانيا: نظام الإنذار المبكر.

جاء هذا النظام ليحل محل المؤشرات الاقتصادية التقليدية، ويقصد بنظام الإنذار المبكر: تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغط السكانية وغيره لبلد ما.¹

¹ أوكيل نسيم، طبيعة الازمات التي ضربت الاقتصاديات الناشئة وامكانية التنبؤ، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، العدد 3، جوان 2008، ص 137.

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

يتضمن هذا النظام مجموعة الإجراءات العملية المتسلسلة والمتناسقة التي يتم من خلالها تشخيص مختلف المخاطر في مجال معين لبلد ما، وعموما يمكن النظر الانذار المبكر أن تساعد فيما يلي:¹

- 1- التقييم المستمر لنظم المؤسسات المعرفية في اطار رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص؛
- 2- التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها من مشاكل؛
- 3- المساعدة في تحديد أولويات الفحص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص؛
- 4- توجيه الاهتمام والتوقيت من قبل المشرفين على البنوك.

يمكن تصنيف تلك المؤشرات حسب العديد من الدراسات إلى مجموعتين، مؤشرات اقتصادية كلية والأخرى نوعية مصدرها الجهاز المصرفي:

جدول رقم 02: مؤشرات الانذار المبكر.

المؤشرات الاقتصادية الكلية	المؤشرات النوعية المصرفية
✓ معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	✓ ملائمة رأس المال
✓ سعر الصرف الحقيقي	✓ مؤشرات السيولة
✓ سعر الفائدة الحقيقي	✓ مؤشرات العسر المالي
✓ الحساب الجاري	✓ الربحية أو العائد
✓ الاحتياطات الدولية	✓ الديون المتعثرة ومخصصاتها
✓ أسعار الاسهم والسندات	✓ ودائع البنوك
✓ تدفقات رأسمال الاجنبي وهيكلها	✓ نسبة القروض للودائع

المصدر: عبد الغاني اسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، 2007، كلية العلوم التجارة، جامعة أسيوط، مصر، ص 7

ويضم كل مؤشر من هذه المؤشرات تفصيلية لظروف كل دولة والنظام المصرفي المتبع فيها، ومدى وفرة البيانات المنشورة كما الجهاز المصرفي إلا أن معظم نظم الانذار المبكر جارية من واقع الدول الصناعية المتقدمة وقد لا تتلائم هذه النظم مع الظروف الدول النامية، وقد إهتمت بعض الدراسات بتطوير هذه النظم والمؤشرات لتلائم ظروف الدول النامية وإختيار مؤشرات أكثر صدقا وتعبيرا عنها، من بين هذه الدراسات دراسة Rojas sworew liliaua ويتطلب أي نظام للإنذار المبكر أو المؤشرات الرائدة وضع قاعدة من البيانات التي يتم تجميعها وتطويرها والتوسع فيها بصفة دورية للإعداد تقارير عن هذه المؤشرات ربع سنوية وسنوية لدعم قدرات الجهاز المصرفي وحماية الاقتصاد القومي من الوقوع في أزمات مالية سواء أزمة عملة أو بنوك، وتحليل أسباب التغير من فترة لأخرى يمكن إتخاذ الاجراءات التصحيحية في وقت مبكر والحد من الحائز الأدنى قدر ممكن.²

¹ عبد الغاني اسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، كلية العلوم التجارة، جامعة أسيوط، مصر، ص 06.

² عبد الغاني اسماعيل الطوخي، مرجع سابق، ص 8.

ثالثا: الأسباب المؤسسية.

يمكن توضيح الأسباب التي أدت إلى حدوث معظم الأزمات المالية فيما يلي:¹

1- ضعف إدارة الأنظمة المالية: إن التوسع في عملية منح القروض بدون ضمانات كافية والتدفق المفرط لرؤوس الأموال بدون قيود إحدى نتائج ضعف وسوء الإدارة المالية الذي يعتبر من مسببات حدوث وتفاقم الأزمات المالية والمصرفية؛

2- عدم تماثل المعلومات: إن أحد وأهم العوامل الأساسية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي، والإسهام في حدوث أزمة مالية ومصرفية، هي مشكلة عدم تماثل المعلومات، وهي تعتبر عن موقف يكون أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من الآخرين، مما يترتب على ذلك أن الطرف الآخر لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل سليم، وينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة، كما يترتب عليه تزايد المخاطر المعنوية، حيث لا يستطيع من لديه المعلومات منع الآخرين من الاستفادة منها، كل ذلك ممكن أن يعوق التشغيل الكفء للنظام المالي والمصرفي، وانتشار ما يسمى بسلوك القطيع وانتشار العدوى أو تفشيها (سريان الإشاعات)، مما يؤدي إلى الوقوع في الاختيار الخاطيء؛

3- سياسات الإقراض: يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف خصوصا من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابتا مما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج وقد يتعرض زبائن المصارف كذلك إلى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية وعدم التلاؤم أيضا بالنسبة لفترات الاستحقاق.² كما أن الاقتصاديات الناشئة والتي كانت من أكبر المتلقين للتدفقات الصافية من رأس المال الخاص، كانت من بين أكبر الاقتصاديات التي شهدت نموا كبيرا في قطاعاتها التجارية والمصرفية، ونتيجة للتدفقات الكبيرة يزداد الإفراط في منح القروض، ويزداد معه الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها، الأمر الذي يقود إلى انخفاض قيمة الضمانات (أصول البنك)، وحدثت أزمة مالية، كما أن بعض المقترضين يلجؤون إلى تخفيض القيمة الرأسمالية التي يمتلكونها وخالصة العقارية، بغرض الحصول على قروض بقيم عالية والذي ينتج من عدم تماثل المعلومات بين المقترضين والقرضين.

وقد تتوسع بعض المصارف في سياسات الإقراض في مرحلة الازدهار الاقتصادي نتيجة لأسباب عديدة منها:³

- ✓ الرغبة في الحصول على حصة أكبر من السوق، بسبب دوافع المنافسة والارباح؛
- ✓ التدخل الحكومي المتزايد والضوابط غير المحكمة على الإقراض.

¹ خاسف جمال الدين، فلسفة التوريق والازمات المالية العالمية، الملتقى الدولي حول: الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، جامعة سطيف، يومي 20-21-2009.

² علي محمد نجم، القروض المصرفية أسباب التعثر وأساليب المواجهة، الدار الجامعية، القاهرة، 2002، ص 42.

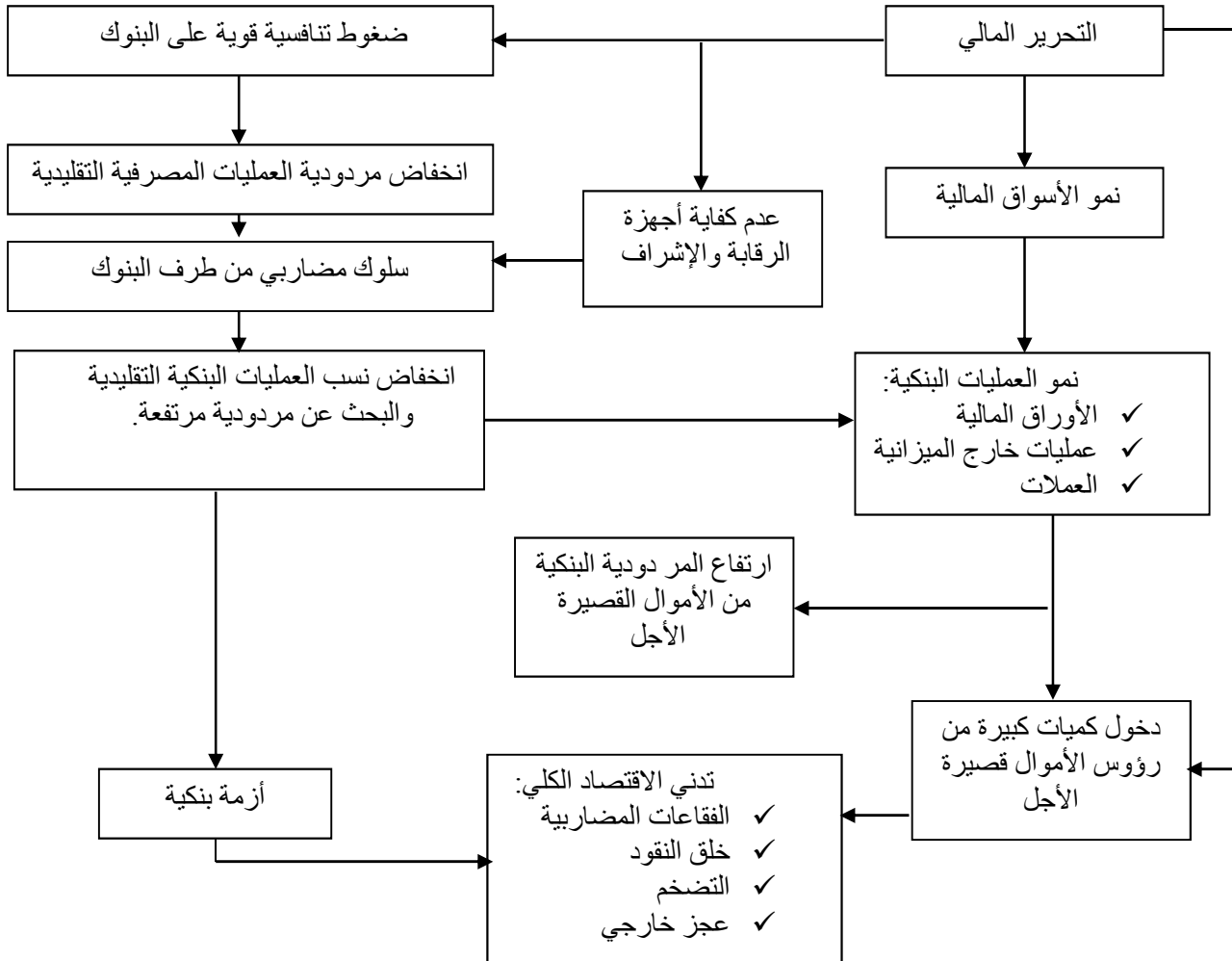
³ بحوصي مجدوب، تحولات المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات التكيف مع المعايير الدولية لمواجهة الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الشلف، 2014، ص 105.

الفصل الأول: الإطار النظري للالتزامات المالية

4- تزايد التزامات البنوك مع عدم تناسق آجال الاستحقاق: إن من مؤشرات العمق المالي للاقتصاديات المتقدمة، هي إرتفاع نسبة النقود (بمعناها الواسع) للنتاج المحلي الاجمالي، ولكن ليست كل هذه الزيادات جيدة، فإذا كان معدل تزايد التزامات البنك عالية وسريعة مقارنة بحجم البنك، وإذا اختلف تكوين هيكل أصول البنك عن هيكل إلتزاماته من حيث السيولة مواعيد الاستحقاق، وكان رأسمال البنك غير قادر على مواجهة تقلبات أصوله وتغطية إلتزاماته، وزادت أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها، وكان الاقتصاد القومي معرضا لصدمات كبيرة من عدم الثقة فانه يمكن إعتبار ذلك هشاشة للنظام المصرفي؛

أثبتت الدراسة التي قام بها "Demirgec-kunt" و"Detrgiache" والتي أجريت على (53) دولة خلال الفترة (1980-1995) أن التحرير المالي يرفع من إمكانية التعرض للآزمات البنكية. والشكل التالي يبين لنا العلاقة ما بين التحرير المالي والآزمات البنكية:

شكل رقم 01 : العلاقة ما بين التحرير المالي والآزمات البنكية.



المصدر: نسيم أوكيل، الآزمات المالية وإيجاد آلية لتنبؤ بها في البلدان الناشئة، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2008

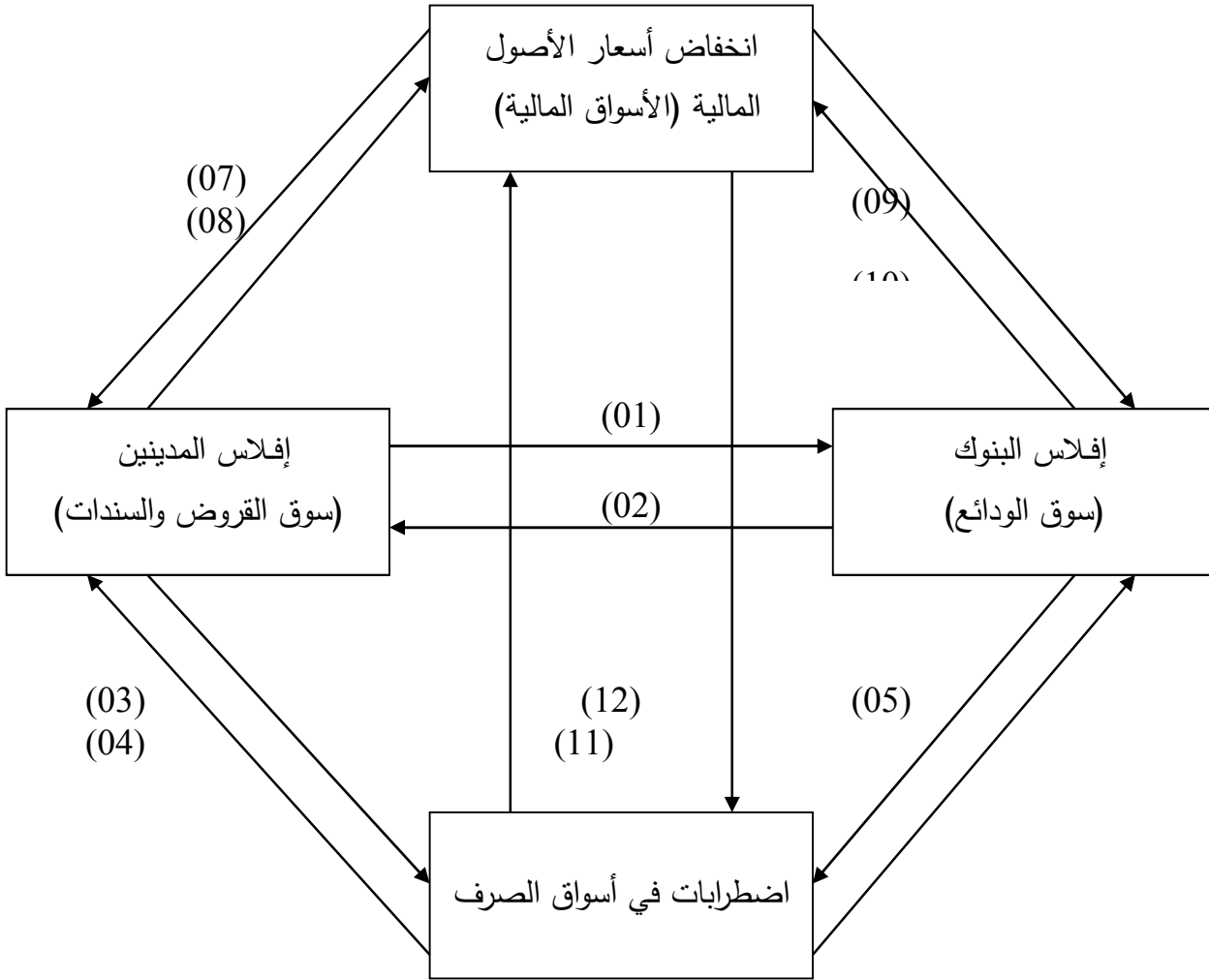
الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

يسمح لنا المخطط السابق بتوضيح أهم العوامل التي كانت وراء نشوب الأزمات البنكية في الدول النامية في إطار سياسة التحرير المالي، فهذه الأخيرة تآثيران على المحيط البنكي: فمن جهة تعزز نمو الأسواق المالية ومن جهة أخرى تزايد المنافسة ما بين البنوك التي تقلل من مردودية العمليات المصرفية التقليدية. فتحاول البنوك إيجاد عمليات أخرى مثل العمليات بالمضاربة على الأوراق المالية والقيام بالعمليات خارج ميزانياتها بهدف تحقيق أرباح كبيرة وسريعة، فساهم ذلك في إرتفاع المردودية القصيرة الأجل للأموال الخاصة التي تؤثر سلبا على الاقتصاد الكلي لتمييزها بالتكلفة المرتفعة وسرعة خروجها فجأة، مما يعرض البنوك إلى الإفلاس خاصة مع ظهور الفقاعات المضاربة ومن ثم إنهيار النظام المالي بصفة عامة.

رابعا: قنوات انتشار الأزمات المالية.

لقد تمت الإشارة فيما سبق أن الأزمة تتركز على أحد متغيرات النظام المالي، ثم سرعان ما تنتشر إلى باقي المتغيرات كنتيجة لمخطر النظام، والشكل الآتي يوضح هذه القنوات.

شكل رقم 02: قنوات انتشار الأزمات المالية



المصدر: أوكيل نسيمة، الأزمات المالية وإيجاد آلية لتنبؤ بها في البلدان الناشئة، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 63.

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

- يوضح الشكل السابق مختلف القنوات المحتملة لنشوء الأزمات المالية بين مختلف الأسواق، سوق القروض، السوق المالية، سوق الودائع (البنوك) وأسواق الصرف، وفيما يلي شرح لهذه القنوات:¹
- **القناة رقم 01:** وتمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي فالانقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول، قد يؤثر سلبا على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها وهو ما حدث في أزمة المديونية سنة 1982.
 - **القناة رقم 02:** تبين الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث أن ظهور حالات إفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين وبالتالي احتمالات إفلاسهم كذلك والشاهد على ذلك ما حدث في الأزمة البنكية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929.
 - **القناة رقم 03:** أزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرون عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى.
 - **القناة رقم 04:** إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعا لدى المستثمرين (الأجانب خاصة) فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.
 - **القناة رقم 05:** قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك، إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف، وهو ما يسبب أزمة مصرفية لدى البنوك.
 - **القناة رقم 06:** إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات التزامات مع الخارج خاصة، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.
 - **القائتين رقم 07 و 08:** تمثلان الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى أزمة في أسواق السندات وهي غالبية الحدوث بالنظر إلى أنّ الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم.
 - **القائتين رقم 09 و 10:** تعبر عن انتقال الأزمة من أسواق الودائع إلى أسواق المال والعكس، حيث أن عددا كبيرا من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية، كما أن البنوك خاصة في الدول المتقدمة تمتلك حصة كبيرة من رسملة السوق المالية.

¹ أوكيل نسيمية، مرجع سابق، ص 64.

خامسا: العولمة المالية.

يمكن القول أن العولمة المالية تشكل سوق موحدة لرؤوس الأموال، تكونت من خلال التكامل المستمر للأسواق المالية الدولية، ويمكن تعريف ظاهرة العولمة كمايلي¹:

1- العولمة المالية: ظاهرة التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود والنواتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول الى ما يسمى بالاندماج المالي،² الذي أدى إلى تكامل وإرتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية.

ويمكن الاستدلال على العولمة المالية بمؤشرين هما:³

المؤشر الاول: يتمثل في نمو حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول المتقدمة؛

المؤشر الثاني: يتمثل في تطور النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.

المطلب الثالث: ماهية الصدمات الاقتصادية.

يعد بروز الصدمات الاقتصادية مؤشرا لخلل الاستقرار المالي لكونها انعكاسا لعدم الدقة والوضوح في تنفيذها، وتتميز الصدمات سواء الداخلية أو الخارجية بتنوع مصادرها وتعدد المتغيرات التي تسببها، فضلا عن إنتقال تأثيرها إلى العديد من المتغيرات ومنها سعر الصرف، سعر البترول.

أولا: مفهوم الصدمة الاقتصادية وعلاقتها بالأزمة:

تعريف الصدمة الاقتصادية: هي السبب الأساسي في حدوث الأزمة أما مفهوم الأزمة فيعني وجود خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام بأكمله وهذا الخلل ناجم عن حدث مفاجئ وقد يشار إلى الأزمة إذ لم يسيطر عليها في بدايتها بالكارثة، إذ أن الكارثة هي حدث مفاجئ ناجم عن فعل الطبيعة أو هي التغير مفاجئ وحاد أو يمكن القول بأنها صدمة عارضة أو عشوائية.

وبشكل عام وفي كل الأحوال فان الصدمة هي بداية لحدوث الأزمة وأثرها تكون نتيجته انهيار التوازن، أما يزداد الموقف تعقدا اشتعالا تدخل الأزمة مرحلة جديدة ، حيث يصعب على الأطراف المختلفة تحمل التغيرات الحادثة ويمكن السيطرة على نتائج الصدمة وتقليل أثرها إذ كان هناك توقع وتنبؤ لها وبالتالي اتخاذ الإجراءات الوقائية الأزمة التي يمكن أن تخفف من تأثير هذه الصدمات وتتيح فرصة للحركة السريعة للاتخاذ بعض الإجراءات المخطط لها للامتصاص الآثار والتخفيف من حدتها، وفي كثير من الأحيان التعامل مع الصدمة لا

¹ م. إيهان كوزي واخرون، العولمة المالية فيما وراء لعبة القاء اللوم، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 44، عدد 1، صندوق النقد الدولي، مارس 2007، ص 09.

² صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد رقم 07، جامعة بسكرة، جوان 2002، ص 217.

³ المرجع نفسه، ص 217.

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

يتطلب سوى إستيعابها وامتصاص قوى الصدمة في البداية، وذلك حتى تتاح الفرصة بعد ذلك للوصول إلى الأسباب الحقيقية التي أدت لهذه الصدمة.¹

ثانياً : أنواع الصدمات.

نحاول توضيح أهم أنواع الصدمات وهي:

1. الصدمات العارضة أو العشوائية:

يظهر هذا النوع من الصدمات نتيجة للظروف الطارئة التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية كالزلازل أو الفيضانات والتي تؤدي إلى خسائر فادحة بالمنشآت الحيوية في البلد، وهذا النوع من الصدمات يزول عند انتهاء تلك الكوارث ولكنها تؤدي إلى اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة.

2. الصدمات الخارجية:

تبرز هذه الصدمات من خلال الأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها ولها آثار

قوية على مستوى الدخل ومن أبرز الأحداث التي تؤدي إلى هذا النوع من الصدمات هي:

✓ تغير عوائد الصادرات:

تواجه العديد من البلدان صدمات خارجية (سلبية أو ايجابية) تؤدي إلى حدوث كساد وذلك بسبب انخفاض عوائد الصادرات، وخاصة عندما يكون البلد معتمداً على تصدير سلعة واحدة فقط أو عدد قليل من السلع كالنفط أو القطن أو النحاس إذ تحدث هذه الصدمات نتيجة انخفاض الإيرادات من العملة الأجنبية وهذا هي صدمة سلبية بينما حين ترتفع عوائد الصادرات من تلك صدمات ايجابية نتيجة ارتفاع تلك الإيرادات .

✓ التضخم المستورد:

تعتمد الكثير من البلدان بشكل أساسي على السلع المستوردة وخاصة النفط الذي يارتفاع أسعاره يحدث انخفاض في الدخل الحقيقي في البلدان المستوردة للنفط بسبب كون الطلب على النفط غير مرن مما يؤثر سلباً على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ونفس الأمر ينطبق على عدد من السلع الأخرى.

✓ ارتفاع تكاليف الاقتراض من الخارج:

كما حدث عام 1982 بعد أن فرضت بعض الدول تسديداً ما بذمتها من ديون خارجية كالمكسيك مما أدى إلى تفجر أزمة المديونية الخارجية وارتفاع تكاليف الاقتراض من الخارج.²

✓ تغير مستوى الهبات والمعونات الخارجية:

أحياناً يتغير مستوى المساعدات والهبات التي تحصل عليها الدولة من الدول المانحة عن مستواها السابق كما حصل لمصر بعد حرب الخليج الأولى حيث حصلت مصر على مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية مقابل موقفها المعروف.

¹محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة 1980-2005: دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، العدد 16، 2010 ص 142، <http://www.iasj.net/>، تاريخ الاطلاع: 12 أوت 2014

²المرجع نفسه، ص 143

3. الصدمات الهيكلية:

يتميز هذا النوع من الصدمات في الاقتصاديات المفتوحة التي تشكل فيها التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، ويتعرض الاقتصاد العالمي لفترات من الكساد الازدهار فتؤثر على صادرات هذه الدول سلبا وإيجابا وبشكل كبير؛

حيث تحدث هذه الصدمات عند تغير هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي وتحوله من قطاعات معينة إلى أخرى أو تحول الطلب على النقد الأجنبي بدلا من العملة المحلية بسبب عدم الاستقرار الداخلي؛

4. الصدمات الموسمية:

يتميز هذا النوع من الصدمات بكونه قصير الأجل ويؤثر على ميزان المدفوعات لفترة زمنية معينة خلال السنة وتحدث هذه الصدمات في الدول التي تعتمد على تصدير سلعة معينة في موسم معين؛

5. الصدمات الحقيقية:

وتحدث عند اعتماد تكنولوجيا جديدة أو منتج جديد أو حدود تقلبات في أسعار المواد الأولية وتتعرض العديد من الدول إلى هذا النوع من الصدمات وتحدث هذه الصدمات عندما يكون هناك حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي؛¹

1. الصدمات العالمية والعشوائية :

في هذا المستوى يكون النمو الاقتصادي لبعض الدول بطيئا وبمجرد ارتفاع معدلات الفائدة الأجنبية والعالمية تتأثر هذه الدول في أساسيات اقتصادياتها كتراجع حجم رؤوس الأموال، صدمات السيولة الخارجية (مثلا صدمة على مستوى السياسة النقدية)، وانهيار حجم الطلب العالمي على المنتجات والمواد الأولية وهو ما يحصل للدول البترولية كتراجع أسعار النفط مثلا.

أن هذه الصدمات تبرز كعوامل مستقلة لاندلاع الأزمات وهي Masson في هذا السياق، يشير ماسون تمثل قنوات الارتباط الاقتصادية والمالية المتسببة في إنتشار الأزمات بين الدول، هذه القنوات موجودة أصلا قبل اندلاع أي أزمة ولا يمكن تحديثها أو تغييرها بعد حدوثها.

ثالثا: الصدمات النقدية:

تعرف الصدمات النقدية: بأنها ابتكارات إحصائية حيث تمثل عنصرا خارجي المنشأ للسياسة النقدية تماما أنها التغير المقصود أو غير المقصود في أحد المتغيرات النقدية عرض النقود، الطلب على النقود، سعر الفائدة، سعر الصرف، الائتمان) ومانجم عنه من آثار مباشرة وغير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية، فالتغيرات غير المقصودة هي تغيرات غير متوقعة في أحد المتغيرات النقدية كالتذبذبات في عرض النقد والناجمة عن سياسة الإدارة النقدية أو إختلال الطلب على النقود الحاصل نتيجة لتغير سلوك الأفراد الذين يتعاملون في الأسواق والذين يسعون للأحداث تغيرات في ما يملكون من أرصدة نقدية، وكذلك تقلبات أسعار الصرف الناجمة عن تقلبات الطلب والعرض المحلي والأجنبي على رؤوس الأموال والبضائع، فضلا عن التغيرات التي تحدث في المتغيرات النقدية

¹ المرجع نفسه، ص 144

الفصل الأول: الاطار النظري للازمات المالية

الأخرى، وتختلف ردود أفعال الجمهور بعد حدوث الصدمات النقدية، إذا يسعى بعض منه إلى تعديل أرصدهم النقدية من خلال أسواق السلع والخدمات، بينما يقوم الآخرون بتعديلها عن طريق أسواق الأسهم والسندات، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال الاختلالات إلى أسواق أخرى.¹

أما الصدمات النقدية المقصودة، والتي تفترض تغيرات غير متوقعة على متوسط الأرصدة النقدية فهي تحديث مثلاً عند قيام البنك المركزي بشراء قدر كبير وبشكل مفاجئ من السندات الحكومية مما يؤدي إلى رفع أسعارها وتسارع الحائزين عليها لبيعها والاستفادة من ارتفاع أسعارها فاستبدال السندات بالأرصدة النقدية ينجم عنه ارتفاع الأرصدة النقدية الإضافية التي يمتلكها وانخفاض أسعار السندات، فضلاً عن ذلك سترتفع الاحتياطات الإضافية الجديدة للمصارف فتقوم هذه المصارف باستخدام تلك الاحتياطات الإضافية في شراء السندات من السوق المفتوحة وتقديم القروض للمقترضين بشروط ميسرة والتي تستخدمها المقترضين في شراء السلع والخدمات وإيفاء الديون.²

¹ عبد الحسين جليل الغالبي، العلاقات التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق، مجلة العزى للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 9، 2013، ص 206، <http://www.iasj.net/>، تاريخ الاطلاع: 12 أوت 2015

² المرجع نفسه، ص 207

المبحث الثالث: دراسة تاريخية للازمات المالية.

إهتمت مدارس الفكر الاقتصادي بمختلف توجهاتها بموضوع الأزمات المالية جزء من الأزمات الاقتصادية، حيث شهدت النظريات والتفسيرات المتعلقة بهذا الجانب تطورا يوازي تطور الفكر والنظريات الاقتصادية، كما تعددت واختلفت هذه النظريات باختلاف نوع هذه الأزمات وحدتها وتأثيرها ومداهما الزمني.

المطلب الأول: أهم النظريات المفسرة للأزمات المالية.

تتعدد النظريات المفسرة لظهور الأزمات المالية وتختلف من حيث نوع هذه الأزمات كما تختلف أيضا في حدتها وتأثيرها ومداهما الزمني، فمنها ما قد ينتج عن ذعر مصرفي والذي بدوره يترتب عليه كساد أو انكماش في النشاط الاقتصادي، بينما في أحيان أخرى قد يكون السبب إنهيار حاد في أسواق الاسهم خاصة بعد وجود فقاعة bubble في أسعار بعض الأصول، أو بسبب أزمة عملة وانهيار سعر الصرف مما ينتج عنه عددا من الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني.

ويمكن تصنيف أهم هذه النظريات على النحو التالي:

أولا: ظاهرة الفقاعات.

تتكون الفقاعات عندما يرتفع سعر الاصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو إرتفاع غير مبرر، هو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الاصل كالأسهم على سبيل المثال هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس قدرة هذا الاصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قويا لبيع ذلك الاصل فيهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور، فنتهار الاسعار ويمتد هذا الاثر نحو أسعار الاسهم الاخرة، سواء في نفس القطاع أو القطاعات الاخرى.

ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الاصول نتيجة انفجار فقاعة سعرية تنتج عن بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الاصول المالية أو المادية أو الاسهم أو المنازل مثلا بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية.¹

ويعرف السعر الحقيقي بأنه مجموع القيم الحالية للعائد المستقبلي المتوقع للأصل للعائد السهم أو السند أو العقار في المستقبل مثلا فنأخذ منزلا ايجاره الشهري مائة حنيه مثلا لكن قيمته في السوق مليون جنينه وهذا غير معقول ولكن على كل هذا هو بالضبط ما تسببه الفقاعة.

من علامات الفقاعة إذن البيع وشراء الاصول بحثا عن الربح الرأسمالي المتوقع (التصاعد في قيمة المنزل) وليس بناء على العائد المنتظم أو غير المنتظم لتلك الاصول (ايجاره الشهري) وتتسأ الفقاعة عندما تصب أموال على أصول أكثر مما تبرره عوائدها، كما يحدث في عملية المضاربة.²

¹ متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص ص 324، 325.

² المرجع نفسه، ص 326.

ويجب الإشارة هنا إلى أن دورة حياة الفقاعة تشتمل مرحلتين:¹

✓ مرحلة إنتفاخ الذي قد يدوم عدة سنوات ويتمثل في واقع الامر، في زيادة الطلب على أصل مالي معين نتيجة العائد المتوقع الذي يدره أو نتيجة التوقعات المتفائلة بشأن قيمته في المستقبل.

✓ المرحلة الثانية هي مرحلة سقوط أو انفجار الفقاعة (krach) الذي قد يكون مفاجئ نتيجة عدم وجود إرتباط أو علاقة منطقية بين الدائرة الحقيقية (الإنتاج، الاستثمار، التشغيل) وبين الدائرة المالية (الأسواق المالية) نتيجة حدة المضاربة المالية.

ومن أشهر الفقاعات كانت فقاعة الدوت كوم (فقاعات شركات الانترنت) في سنة 2001 حيث انهارت جميع شركات الانترنت ولم يبق إلا بضع شركات قليلة.

ثانيا: نظرية المباريات Game Theory .

زمن التفسيرات الحديثة للالتزامات المالية ما طرحته نظرية المباريات Game Theory تحت ما يعرف بمباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية Coordination Games إذ تؤكد أدوات التحليل الاقتصادي وجود علاقات موجبة بين القرارات التي يتخذها لاعبو اللعبة الاقتصادية (المضاربون، المستثمرون.....) فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الاحيان باتخاذ الاتجاه الذي يتوقع هذا المستثمر الاخرين أن يتخذه، بمعنى آخر قد يكون قرار شراء أصل ما، بناء على التوقع بأن قيمة ذلك الاصل ستزداد، وأن له القدرة على توليد دخل مرتفع، بينما في أحيان أخرى قد يتخذ المستثمر القرار ذاته نظرا لتوقعه قيام المستثمرين الاخرين بأخذ ذات القرار، حينئذ تبدو الصورة مختلفة.

وقد أكدت بعض النماذج الرياضية التي استخدمت لتحليل أزمات العملة مثل نموذج بول كروجمان Paum Krugman، ذلك السلوك على سبيل المثال أن نظام سعر الصرف الثابت قد يحتفظ باستقراره لفترة طويلة ولكن قد يحدث له إنهيار سريع لمجرد وجود عوامل قد تسبب أن يتوقع الآخرون إنخفاض سعر الصرف، ومن ثم يبدأ السعر في الانخفاض وربما الانهيار فعليا.

ثالثا: نظرية الأحق الأكبر.

تحدث أزمة سوق المال (الفقاعة) نتيجة أفعال المضاربين بشراء أصول بأسعار أعلى من قيمتها الحقيقية للاعتقاد هم بأنهم سوف يتمكنوا من بيع هذه الاصول بأسعار الى مضاربين اخرين (حمقى) وتستمر الفقاعة طالما بقي حمقى عندهم الاستعداد لشراء الاصول بأسعارها العالية ويتوقف الفقاعة عند اخر أحق (الاحق الاكبر) الذي لن يجد من يشتري منه الاصل بسعر مرتفع.

¹ حمادو بن نعمون، أزمة الرهن العقاري: أسبابها وتداعياتها، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الاسلامية، يومي 05-

06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص 10.

رابعاً: نظرية الجشع.

طبقاً لهذه النظرية فإن المستثمرين الجشعين سوف يميلون إلى إستقراء العوائد الاستثنائية لطائفة معينة من الأصول، وهو الأمر الذي يجعلهم يستمرون في المزايدة على شراء الأصول الأكثر خطراً للحصول على أقصى عائد.

خامساً: نظرية القطيع.

تقوم هذه النظرية على ميل المستثمرين بالشراء والبيع في إتجاه السوق، ويلعب كل من المستثمر الاجنبي والمستثمر المحلي دوراً هاماً في تفجير الأزمة المالية، ولكن بعض الدراسات ترى أن المستثمر المحلي هو أول من يهرب عند حدوث الأزمة لئلا يسهل عليه بعبارة أخرى من المستثمر الاجنبي وفي الغالب فإن المستثمر الاجنبي يتبع المستثمر المحلي أي أن المستثمرين الأجانب يكونون عرضة لسلوك القطيع أكثر من المستثمرين المحليين¹.

سادساً: نظرية السيولة الزائدة.

تلعب السيولة الزائدة الناتجة عن زيادة الدخول أو سهولة الائتمان من الأجهزة المالية إلى التشجيع على شراء الأصول عالية السعر، أو باختصار عندما تطارد كمية أموال كبيرة عدداً محدوداً من الأصول المالية.

سابعاً: عدم الاتساق بين أساسيات الاقتصاد وسعر الصرف.

طبقاً لتفسير كروجمان Krugman 1978 عندما تتبع الدولة نظام سعر الصرف الثابت، تحدث الأزمة نتيجة إرتفاع في عجز الموازنة العامة (العجز المالي الناتج عن سياسة توسعية) والذي يتم تمويله من قبل طبع النقود (سياسة نقدية توسعية) وينتج عنه ارتفاع في القيمة الحقيقية لسعر الصرف وتدهور في ميزان المدفوعات لا يمكن أن يستمر بدون تخفيض شديد في قيمة العملة.

بمعنى آخر فإن عدم التوافق بين سياسات التوسع المالي والنقدي تؤديان إلى زيادة العجز الخارجي، ومع تطبيق نظام سعر الصرف الثابت فإن تدهور الاحتياطات الخارجية وحدة كفيل بالتنبه بحدوث أزمة صرف مما يشعل المضاربة والهروب من العملة المحلية واستنزاف الاحتياطات الاجنبية.²

سابعاً: الأسواق التامة والتوقعات العقلانية.

تفترض مدرسة التوقعات العقلانية وجود فقاعات مضاربة عقلانية وهي التزايد المستمر في متغير ما بشكل مستمر، لكن بصفة مستقلة دون علاقة مع محدداتها الرئيسية (الأساسيات)، فالتوقعات والتخمينات في الأسواق المالية يمكنها أن تحقق شرط أن يشارك فيها عدد مرتفع من المستثمرين، مثلاً إذا كان عدد مرتفع نسبياً من الأعوان يظن أن سعر سند معين سيشهد في المستقبل إرتفاعاً، فثمة حظوظ أو احتمالات كبيرة أن يتحقق هذا الظن، من ثم فالتوقعات ستحدث بشكل الي، فإذا ظن معظم الاعوان أن سعر أصل معين سيرتفع فسيعمدون الي

¹ عبد الرحمان بن ساعد، اتجاهات واليات الاستقرار المالي العالمي في أعقاب الازمة المالية العالمية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2014، ص ص 36،37.

² المرجع نفسه، ص 38.

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

اقتنائه قصد بيعه والحصول على أرباح، وبالتالي سيرتفع سعر الاصل بصفة فعالية، ومن ثم فتوقعات الاعوان في هذه الحالة كانت عقلانية.¹

كما يمكن التمييز أيضا بين مدرستين كبيرتين لتفسير الأزمات المالية، الأولى تسمى مدرسة الأسواق التامة والتوقعات العقلانية L'école des Marches Parfait et des Anticipation Rationnelles والتي تركز على مبدأ العقلانية، وتعتبر مدرسة عدم الاستقرار المالية L'école de L'instabilité Financières والتي ترى الازمة المالية ما هي إلا نتاج آلية داخلية، وتؤكد على ظاهرة عدم الاستقرار المالي الذي تعتبره كعنصر مرتبط وذو صلة وطيدة مع سير الاقتصاد.

ثامنا: مدرسة عدم الاستقرار المالي.

على عكس المدرسة السابقة تعتبر هذه المدرسة أن الأزمة المالية ما هي إلا نتاج آلية داخلية وتؤكد على ظاهرة عدم الاستقرار المالي الذي تعتبره كعنصر مرتبط وذو صلة وطيدة مع سير الاقتصاد، تقوم هذه المدرسة على مبدأ عدم التيقن، اللاعقلانية، والمحاكاة، كما تستخدم علم النفس في جميع المحتويات الاقتصادية وتفترض مدرسة عدم الاستقرار المالي أنه ليس كل المتعاملين متماثلين فهم لا يحصلون على نفس المعلومات، وكذلك ليس لديهم نفس التجربة من الخبرة ولا نفس رد الفعل لمواجهة الاخطار، واطهرت هذه المدرسة أن هناك ظواهر للاعقلانية تتكرر بصفة مستمرة تؤدي الى مغالطات على مستوى السوق تحدث نتيجة السلوك الجماعي غير العقلاني، ومن هذا المنظور وفي حالات عدم التأكد قد يكون من المنطقي، أن يعتمد كل عدون الى تقليد الاعوان الآخرين والدين يعتبر أنهم أصحاب خبرة وكفاءة ولهم معلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات الصائبة، وبفعل ذلك التقليد والمحاكاة ينتج هنا سلوك عقلائي أما اللاعقلانية في تصرف الجماهير، فقد تتبلور عن تجميع سلوكيات عقلانية فردية سلوك جماعي لا عقلائي، فالأفراد يتوهمون مثلا وجود سيولة كافية في السوق، لكن هذا الاعتقاد جماعيا لا يكون دائما صائبا إلا الأفراد الذين تخلو عن أصولهم المالية قبل الآخرين.²

قد يوجد تفسير معظم الأزمات المالية في هذه النظرية أو تلك، فلكل أزمة متغيراتها وظروفها وبالتالي فان إخضاعها لنظرية معينة يرتبط بتحقق ظروف مماثلة أو قريبة مع الإقرار بان التطورات المعاصرة في مختلف جوانب الحياة قد تجعل من تشابه الظروف عملية ليست يسيرة.³

¹ كمال رزيق، عبد السلام عقون، مرجع سابق، ص 37-40.

² المرجع نفسه، ص 40.

³ عبد الرحمان بن ساعد، مرجع سابق، ص 39.

المطلب الثاني: موقع الأزمة المالية في المدارس الاقتصادية.

إن تكرار حصول الأزمات الاقتصادية وبصورة تكاد تكون مستمرة رغم التقطع في تحققها أدى الى العديد من الاقتصاديين إلى محاولة تفسير الأزمات، ومن أهم الآراء والنظريات مايلي:
أولاً: النظرية الماركسية والأزمات الاقتصادية.

يرى ماركس أن الأزمات الاقتصادية ترافق الرأسمالية ولا مفر منها، وذلك بسبب طبيعتها التي تقوم على أساس الملكية الخاصة للنشاطات الاقتصادية، والطبيعة الاجتماعية التي يتم من خلالها القيام بهذه النشاطات، وبالشكل الذي يؤدي إلى حصول الأزمات الاقتصادية نتيجة لما يلي:¹

✓ **الفرق بين قيمة ناتج العمل وقيمة قوة العمل:** إن عائد العملية الإنتاجية الذي يحصل عليه مالكي النشاطات الانتاجية والذي يتمثل بقيمة إنتاج هذه النشاطات، والذي يطلق عليه قيمة ناتج العمل التي لا يدفع المالكون منها للعامل الذي قام بالإنتاج سوى قيمة قوة العمل، والذي يتمثل بالأجر الذي يتيح له الاستمرار في أداء العمل من خلال إستخدام الأجر لتوفير متطلبات المعيشة وبالحد الأدنى في الغالب، وبذلك يحصل مالكي النشاطات على فائض القيمة والذي يمثل الفرق بين قيمة ناتج العمل وقيمة قوة العمل (الأجر)، والذي يذهب في معظمة للادخار، وتذهب الأجر إلى الاستهلاك، ونتيجة استحواذ الرأسماليين مالكي النشاطات الاقتصادية على جزء هام وأساسي من فائض القيمة، وبذلك يحصل انخفاض في الاستهلاك، وزيادة في الاستثمار والإنتاج الذي يتحقق نتيجة للاستثمار الناجم عن الادخار، وبذلك تتحقق الأزمة الاقتصادية الناجمة عن افراط وزيادة الاستثمار والإنتاج وانخفاض وقلة الاستهلاك.

✓ **التقدم التكنولوجي الذي يتم في الاقتصاد الرأسمالي:** والذي ينجم عنه بطالة الايدي العاملة نتيجة استخدام الفنون الانتاجية التي يزداد فيها رأس المال ويقل فيها استخدام العمل، ويحصل بهذا ما يطلق عليه ماركس بالجيش الاحتياطي من العاملين الذي يتمثل بالعاطلين من العمل بسبب التقدم التكنولوجي، والذي لا يتحقق لهم الدخول، وينجم عن ذلك انخفاض على الإنتاج وهو ما يؤدي إلى تحقق فائض الإنتاج بسبب نقص الاستهلاك.

✓ **زيادة التركيب العضوي لرأس المال:** ان زيادة عملية تكوين رأس المال وزيادة درجة تراكمه وتركزه تؤدي الى ميل متوسط الارباح نحو الانخفاض، الامر الذي يؤدي إلى إحداث الأزمة الاقتصادية وتفاقمها نتيجة انخفاض الحافز على الاستثمار بسبب ميل متوسط الارباح نحو الانخفاض الناجم عن اتساع عملية التكوين الرأسمالي وما يرتبط به من زيادة حدة المنافسة بين المشروعات التي توم به.

ثانياً: النظرية الكينزية والأزمات الاقتصادية.

لقد تم تفسير حصول الدورات والتقلبات الاقتصادية في النظام الرأسمالي من طرف كينز من خلال عمل المضاعف وتفاعله مع المعجل.

¹ فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2010، ص 406-408.

إن عملية التوسع والانتعاش الاقتصادي التي تتحقق نتيجة عمل المضاعف الذي أكد عليه كينز تحقق الاستثمار المستقل تؤدي الى زيادة الاستهلاك، والتي تقود الى زيادة الاستثمار التابع الذي يتحقق لتلبية الزيادة في الاستهلاك، والذي يسهم بدوره في تحقيق الزيادة في الدخل من خلال عمل المعجل، وهو ما يتحقق نتيجة له استمرار عملية التوسع والانتعاش الاقتصادي، وحصول عملية تراكمية تغذي نفسها وباتجاه زيادة الدخل من خلال التفاعل بين المضاعف والمعجل، إلا أن الاقتصاد عندما يصل الى حالة الاستخدام الكامل تظهر فيه قيود تحد من التوسع والنمو، تتجم عن قصور الموارد المتاحة، مما يتسبب في انخفاض الاستهلاك، ومن ثم انخفاض الاستثمار (أثر المعجل)، مما يؤدي الى انخفاض الدخل بقدر أكبر (أثر المضاعف)، ويحصل نتيجة لذلك انكماش في النشاطات الاقتصادية، ويغذي الانكماش نفسه بنفسه، وتحصل عملية تراكمية باتجاه انخفاض الدخل، مما يدفع الى تشاؤم رجال الاعمال، وينخفض الاستثمار بدرجة أكبر نتيجة لذلك، وقد يتوقع المستهلكون ظروف انكماشية أسوأ فيخفضون استهلاكهم في محاولة فهم لزيادة ادخاراتهم حتى تساعدهم في الظروف الاسوأ المتوقعة، ويؤدي انخفاض الاستهلاك الى انخفاض الطلب الكلي، وانخفاض الدخل بدرجة أكبر، وهو الامر الذي ينجم عنه تراكم المخزون لدى المشروعات، ويدفعها الى خفض انتاجها، ويتعرض العمال للبطالة، ويتسع هذا ويتعرض المشروعات الى خسائر وافلاسات، وهو الامر الذي ينطبق ما تحقق في أزمة ثلاثينات القرن الماضي، التي عاصرها كينز بنظريته الطب الفعال.

التي يمثلها الانكماش والكساد الاقتصادي، ولذلك اعتبر كينز أن علاج ذلك يتمثل بزيادة الطلب الكلي من أجل تحقيق الانتعاش والتوسع الاقتصادي.¹

ثالثاً: نظرية شومبيتر والأزمات الاقتصادية.

يربط شومبيتر بين تفسيره للدورات والتقلبات الاقتصادية والدور الذي يقوم به الجهاز المصرفي في ذلك، فيعتقد ان الرائد لا يحصل على الموارد المالية اللازمة للاستثمارات من ادخارات الدخل الجاري، بل يحصل عليها من الجهاز المصرفي الذي يولد الائتمان الازم لتمويل الاستثمارات التي يقوم بها الرواد المجددين للنشاطات الاقتصادية باستخدامهم للاختراعات والابتكارات، وبالتالي تزداد امكانية حصول نمو في الاقتصاد بشكل عملية غير مستوية، لان الاستثمار يصبح نتيجة لذلك قابلاً للزيادة السريعة والمفاجئة والحادّة.

وفي الحالة التي يكون فيها الاقتصاد عند حالة الاستخدام الكامل فان الطلب الاستثماري الذي يتم من قبل الرواد المجددين يرفع أسعار عناصر الإنتاج ومستلزماته المطلوبة للاستثمار، وعندما تكون هذه العناصر مستخدمة في إنتاج السلع الاستهلاكية الى استخدامها في الاستثمار، وبذلك يتحقق ادخار اجباري يتضمن خفض الاستهلاك العيني، وبذلك فان الائتمان المصرفي الذي ولدته المصارف لتمويل استثمار الرواد المجددين ينتج تحرير المستثمرين من الامتناع الاختياري عن الاستهلاك، وتصبح الادخارات الإجبارية وسيلة هامة لتكون الرأسمالي، رغم وجود حدود أكيدة لمدى ما يمكن تجميعه من رأس المال نتيجة التضخم النقدي الناجم عن ذلك.

¹ الخفاجي سمير سهام، تحليل تطور الازمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الادارة الاقتصاد، جامعة بغداد، 2001،

الفصل الأول: الإطار النظري للزمات المالية

ويصل شومبيتر بعد ذلك الى أن مرحلة التجديد عندما تتكامل، ويتعاضم إنتاج السلع الإنتاجية يتبعها تحقق عملية ما يطلق عليه **التدمير الخلاق**، حيث تجد المؤسسات القديمة أن أسواقها قد ضاقت أو تقلصت بسبب قدوم سلع جديدة، نتيجة عملية التجديد التي تتحقق في النشاطات الاقتصادية، الامر الذي يؤدي الى افلاس بعض المؤسسات القديمة، يضاف إلى ذلك توسع المصارف في توفير الائتمان لتمويل الموجة الثانية للاستثمار الاوسع والاكبر من الاولى ينجم عنه ضعف قدرتها على توفير الائتمان¹، ويجعلها تتجه نحو تقليص الائتمان، ومطالبة المقرضين بسداد ما بذمتهم من قروض، مما يؤدي الى اطلاق قوى الانكماش والتقلص النقدي، وبذلك تزداد المخاطر التي تواجه المشروعات، وتسود حالة من غموض المستقبل، ويتدنى النشاط الريادي، ثم يتوقف وبالشكل الذي ينجم عنه حصول انكماش وركود وكساد اقتصادي.

وبذلك يفسر شومبيتر حصول الأزمات الاقتصادية في أطر تفسيره لحصول الدورات الاقتصادية وارتباطا بالتجديد في النشاطات الاقتصادية الذي يتم من خلال الرواد الذين يستخدمون الابتكارات فيها، وبالاعتماد على التمويل المصرفي.²

رابعا: النظريات النقدية والأزمات الاقتصادية.

من أبرز أصحاب النظرية النقدية ميلتون فريدمان، الذي ارتبطت آراؤه بالعودة إلى الحرية الاقتصادية غير المقيدة التي تحققت العولمة الاقتصادية إستنادا لها.

يرى النقديون أن أسباب حصول الأزمات الاقتصادية يعود إلى عوامل نقدية تتصل بحجم النقود والائتمان وأسعار الفائدة، حيث يحصل إنتعاش اقتصادي، عندما يتسع عرض النقود بزيادة كمية النقود، وزيادة حجم الائتمان ويمكن أن يستمر هذا الانتعاش إلى أن يبلغ أقصى مدى له عندما تستمر اسبابه بحيث يتحقق تضخم في الاقتصاد.

ويحصل العكس أي يتحقق انكماش في الاقتصاد، عندما يقل عرض النقد بانخفاض كمية النقد وانخفاض حجم الائتمان، ويمكن أن يستمر الانكماش والركود إلى أن يصل إلى أدنى حد له بتحقق الكساد في الاقتصاد، وعندما تستمر أسباب الانكماش النقدية³.

إن زيادة عرض النقد (من وجهة نظر المدرسة النقدية) تؤدي إلى العبث بالتوازن الكلي فلا تكون هنالك فرصة للاستمرار أو للتوازن مرة اخرى الا بعد فترة زمنية معينة على أساس أن حجم النقد وهو دالة للرواج والكساد الاقتصادي، فهو يزداد في حالة الرواج وينخفض في حالة الكساد، وتتخلص نظريته أن دخول البنك المركزي كبائع ومشتري للسندات في السوق النقدية في مواجهة الانكماش أو التضخم سيؤدي الى تغيير وتعديل المحافظ الاستثمارية لصناديق ومؤسسات الاستثمار الدولية وتضخيم أسعار الأصول المالية، بهذا فانه يؤكد على دور النقود وما يحدثه من إحلالات استثمارية على مستوى الأقاليم أو الاقتصاد أو القطاع،

¹ فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 410-412.

² المرجع نفسه، ص 412.

³ أحمد عبد الرحمان يسري، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص ص 179، 180.

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

وبالتالي فان أسباب التقلبات الاقتصادية وأسباب الأزمات الاقتصادية التي تحصل في إدارتها هي أسباب نقدية تتصل بالنقود والائتمان وأسعار الفائدة، والسياسات التي ترتبط بها¹.

المطلب الثالث: دراسة مختلف الأزمات المالية.

لقد شهد العالم خلال القرن العشرين عددا من الأزمات المالية والتي كان لها وقع وأثر كبيرا على الاقتصاديات، ومن أهمها:

أولا: الازمة الاقتصادية الكبرى 1929.

تعد من أشهر الأزمات التي شهدها الاقتصاد العالمي وأقواها أثرا، حيث اتصف الاقتصاد الأمريكي خلال تلك المرحلة بصدمات حادة، خاصة في سوق العقارات أين تضاعف سعر الشراء للأراضي والبيوت، كما أدى ذلك الى ارتفاع الاسهم بشكل كبير عن قيمته الحقيقية، ومن هنا انفجرت الازمة فانهارت بورصة نيويورك، وتهاوت أسعار الأسهم وخسرت من قيمتها نحو 32 مليار دولار وأفلس على اثرها حوالي 3500 مصرفا في يوم واحد.²

1- أسباب أزمة الكساد العظيم:

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة الكساد العالمي من بينها³:

- ✓ انهيار سوق الأسهم، وانخفاض مؤشر داو جونز في الأعوام الثلاثة التي تلت سنة 1929 ب 89%؛
- ✓ إفلاس مالا يقل عن 608 مصرف، منها (Bank of American)؛
- ✓ تقليص حجم القروض جراء إفلاس المصارف التجارية بعد انهيار أسواق الأسهم؛
- ✓ قيام الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض سعر الفائدة بصفة دورية وضخ أموال كبيرة في السوق؛
- ✓ تهافت الناس على بيع الدولار إثر إنتشار للإشاعات عن نية إدارة الرئيس فرانكلين روزفلت بتخفيض سعر الدولار.

2- خصائصها:

من أهم الخصائص التي تميزت بها الأزمة الاقتصادية 1929 نذكر منها⁴:

- ✓ تسبب في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله؛
- ✓ كان لها صفة الدورية إنطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي؛
- ✓ الاستمرارية في المدة، حيث إستغرقت حوالي 4 سنوات؛
- ✓ عمق وحدة الأزمة بشكل استثنائي في الولايات المتحدة: مثلا انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33% كما انخفضت عمليات الخصم والاقتراض بمقدار الضعف، وكان عدد البنوك المفلسة منذ بداية عام 1929

¹ الخفاجي سمير سهام، مرجع سابق، ص 130.

² عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 126، 127.

³ عبد القادر بلطاس، تداعيات الازمة المالية العالمية، أزمة (sup- prime)، ليجند للنشر، الجزائر، 2009، ص 137-138.

⁴ مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء 02، ط3، 2005، ص

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

حتى منتصف عام 1933 حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك مما أدى إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين خاصة الصغار منهم؛

✓ **الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة:** حيث تراجعت أسعار الفائدة من 55% سنة 1929 لتصل إلى 31% سنة 1933، وقد كان هذا الانخفاض في البداية ناتجا عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض السابقة، لكن مع استمرار الازمة وانخفاض الطلب على القروض بشكل حاد بسبب انخفاض الانتاج الصناعي والمبادلات وزيادة عرض رؤوس الاسواق؛

✓ **توافق الأزمة مع التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات:** وهذا ما أدى إلى انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، وتزامن ذلك مع تدهور القدرة الشرائية لمعظم العملات بسبب تزايد العجز في الموازنة العامة وموازن المدفوعات وانخفاض حجم الاحتياطات الذهبية الرسمية.

ثانيا: أزمة الأسواق المالية العالمية سنة 1987

تعرضت أسواق الأموال الأوروبية للازمة حادة جراء انهيار الاسعار في بورصة وول ستريت، وقد امتدت آثار هذا الانهيار إلى آسيا.

في هذا اليوم اندفع المستثمرين مرة واحدة إلى بيع أسهمهم متسببين في هبوط مؤشر دوا جونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد¹ وسرعان ما إنتشر الذعر إلى باقي البورصات العالم، وكانت الخسائر كبيرة، حيث بلغت في بورصة نيويورك 26% وفرانكفورت 15% وامستردام 12%.

1- أسباب أزمة أكتوبر 1987:

نذكر العديد من الأسباب من بينها²:

✓ ظهور الكثير من المؤشرات حول أزمة اقتصادية مع بداية عام 1988؛

✓ استمرار العجز في الميزان التجاري الأمريكي الذي قد يتجاوز 17 مليار دولار خلال شهر أكتوبر حسب النشرات الإحصائية لوزارة التجارة الأمريكية، وتوقعات المراقبين الاقتصاديين؛

✓ توقع لجوء الولايات المتحدة إلى معالجة العجز في ميزانها التجاري عن طريق تخفيض قيمة الدولار، بهدف زيادة الصادرات والحد من الواردات، هذا ما أدى بتخفيض القيمة الحقيقية للموجودات بالدولار للمستثمرين الاجانب مما دفع هؤلاء المستثمرين للإسراع بالتخلص من أصولهم المالية المحررة بالدولار، وهو ما ساهم في زيادة عرض الأصول المالية خاصة الأسهم ومنه انهياره أسعاره؛

✓ تحول الكثير من المستثمرين من حيازة الأسهم إلى السندات (خاصة السندات الحكومية طويلة الاجل الصادرة عن السلطات الامريكية) مما زاد في عرض هذه الاسهم ومن ثم تدهور أسعارها؛

✓ لجوء الكثير من المستثمرين إلى إستبدال أصولهم المالية طويلة الاجل (الاقبل سيولة) بأصول أخرى قصيرة الأجل (الأكثر سيولة) مما يوفر لهم ضمانات أكثر لمواجهة أزمات أخرى متوقعة؛

¹ عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 131.

² المرجع نفسه، ص ص 200، 201.

✓ ارتفاع أسعار الفائدة؛

✓ تزايد حجم المديونية الخارجية الامريكية التي وصلت الى مستويات مرتفعة، اضعفت الى حد بعيد الثقة بالدولار والاصول المالية المحدودة بهذه العملة؛

2- الإجراءات المتخذة لحل الأزمة:

إستجوبت الاضطرابات الخطيرة التي خلفتها أزمة اكتوبر في المعاملات النقدية والمالية الدولية تدخل السلطات النقدية في كل الدول التي شملتها الازمة بهدف معالجتها ووضع الاسس الكفيلة بعدم تكرارها، ومن أهم أشكال هذا التدخل:¹

✓ إيقاف التعامل مؤقتا لبعض البورصات؛

✓ استخدام سياسة تخفيض أسعار الفائدة للإيقاف تدهور أسعار الاوراق المالية؛

✓ لجوء بعض الدول لشراء عدة مليارات الدولارات بعملاتها الوطنية للحد من انخفاض قيمة الدولار مقابل عملات هذين البلدين بشكل خاص؛

✓ قيام الحكومات بوضع قيود وضوابط جديدة لتنظيم عمليات البورصات والحد نوعا ما من اشتداد المضاربات؛

✓ مطالبة الدول الاوربية واليابان للولايات المتحدة الامريكية باتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لمعالجة أوضاعها المالية خاصة إيقاف انخفاض قيمة الدولار وتخفيض العجز في الميزان الجاري الموازنة العامة باستخدام مختلف انواع السياسات؛

✓ استخدام إجراءات اقتصادية أكثر شمولية، وفعالية في مواجهة مثل هذه الأزمات؛

✓ لجوء بعض الحكومات لفتح تحقيقات حول بعض المضاربات المشبوهة في البورصة

✓ اعلان الحكومة الأمريكية عن إجراء تخفيض آخر في عجز الموازنة العامة إضافة إلى تخفيض عام 1988؛

✓ قيام الولايات المتحدة الامريكية بالضغط على ألمانيا الاتحادية لكي تجري تخفيضات في أسعار فائدتها بهدف تدهور الدولار مقابل المارك؛

✓ تدخل الحكومات بشكل مباشر في عمليات البيع والشراء كمتعامل.

ثالثا: الأزمة المكسيكية 1994.

شهد الاقتصاد المكسيكي أزمة مالية حادة نهاية 1994 بسبب تزايد العجز في الميزان التجاري الخارجي بحيث أدى ذلك إلى خلق أزمة سعر صرف للعملة المحلية وكذلك انهيار النظام المصرفي نتيجة وقف تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وخروج تلك التي كانت موجودة وبصورة مفاجئة، وأدى إلى أزمة مالية واقتصادية حادة.²

¹ المرجع نفسه.

² عبد القادر بلطاس، مرجع سابق، ص ص 72،73.

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

1- أسباب الأزمة المكسيكية:

هناك عدة تفسيرات وتحاليل تبين سبب تفاقم هذه الأزمة، ومن أهم العوامل التي ساعدت على ذلك نذكر

منها¹:

- ✓ ارتفاع قيمة العملة الوطنية مما تسبب في خلق حالة اللاتوازن في النشاط الاقتصادي؛
- ✓ العجز في الموازنة التجارية الخارجية وإضعاف النظام المصرفي بعد خصصته مع بداية التسعينات؛
- ✓ التذبذب المستمر في النشاط الاقتصادي؛
- ✓ هروب الأموال إلى الخارج بعد تدهور نظام الصرف المحلي.

2- نتائجها:

مما سبق يمكننا استخلاص النتائج التالية²:

- ✓ خسارة 2.4 مليون فرصة عمل خلال نصف عام، مما أدى إلى تضاعف البطالة
 - ✓ إفلاس 60 ألف شركة بناء؛
 - ✓ تقلص الناتج الإجمالي بما نسبته 10%؛
 - ✓ ارتفاع معدل التضخم إلى 35% في الوقت الذي تقلص فيه الاستهلاك الخاص بحوالي 12%؛
- إنخفاض الرقابة على الصرف الأجنبي
- رابعا: أزمة النمر الآسيوية.

شهدت الأسواق المالية لدول شرق آسيا إنهيار كبيرا منذ الاثنيين الموافق ل 27 اكتوبر 1997 بدأت الازمة من تايلاندا ثم انتشرت بسرعة الى بقية دول المنطقة حيث سجلت أسعار الأسهم إنخفاضا حادا، فانخفض مؤشر (hang seng) بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين عاما، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة، دون أن يكون متوقعا للانهييار هذه الأسواق هذه الدرجة والسرعة، نظرا لما تتمتع به اقتصاديات الدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة بين 7-8% كمتوسط وتنوع قاعدتها التصديرية، واندماج اسواقها واقتصادياتها في الاوساق العالمية.³

1- أسبابها:

يمكن تفسير أسباب الأزمة المالية التي حدثت في دول شرق آسيا لسنة 1997 إلى عدة عوامل من بينها:⁴

- ✓ الإفراط في الاقتراض والاقتراض: أدت إجراءات التحرير المالي إلى زيادة حجم التدفقات الخاصة إلى دول الازمة وحسب بيانات معهد التحويل الدولي فان تلك التدفقات زادت من 80.4 بليون دولار أمريكي سنة

¹ المرجع نفسه، ص 132.

² زهية كواش وآخرون، الأزمات المالية وعلاقتها بسعر الفائدة، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة 2009، الجزائر، ص 9، 10.

³ زغدار أحمد، ناصر المهدي، الأزمة المالية الآسيوية ولأزمة العقارية الأمريكية... الاسباب والدروس المستخلصة من الأزميتين، الملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، 5-6 ماي 2009، الجزائر، ص 5، 6.

⁴ المرجع نفسه، ص 5، 6.

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

1995 الى 102 بليون دولار أمريكي 1996 ثم انخفضت إلى الصفر سنة 1997 بصفة مفاجئة ثم الى السالب (-27.6) بليون دولار سنة 1998؛

✓ **التحرير المالي:** ويشتمل بشكل اساسي على تحرير حساب رأس المالي في ميزان المدفوعات، كما يسمح التحرير المالي للبنوك بتلقي الودائع والاقتراض بالعملة الاجنبية من الخارج مباشرة، واقتراض الاموال من الداخل والخارج؛

✓ الاختلالات الاقتصادية داخل الدول الاسيوية التي جعلتها عرضة للازمات ومن بينها نذكر:

✓ الاعتماد المفرط على التصدير لتحقيق النمو؛

✓ الاعتماد الكبير على التدفقات المالية في شكل قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة، هذا بالإضافة إلى الاقتراض الخارجي غير المغطى من قبل القطاع الخاص المحلي؛

✓ الانخفاض الحاد في قيمة العملات المحلية؛

✓ ضعف الثقة بالأنظمة الاقتصادية والمالية نتيجة لضعف الثقة بالأنظمة السياسية القائمة أساساً؛

✓ نقص الشفافية، وخاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياجات الدولية للبلدان المعنية من النقد الاجنبي مما تسبب في فقدان كبير للثقة، وهروب رؤوس الاموال للخارج.

2- نتائجها:

نذكر من بين الأسباب مايلي¹:

✓ تكبد أسواق المال في دول شرق آسيا خسائر بحوالي 600 مليار دولار، أو ما يساوي ثلثي الانتاج المحلي الاجمالي لهذه الدول، حيث نتج عن الأزمة انخفاض حاد في القيم، فقد خسرت أسواق الأسهم حوالي 60% من قيمتها في المتوسط خلال الفترة (01 جويلية 1997 إلى 02 فيفري 1998)؛

✓ تخوف الكثير من المستثمرين من تدهور اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، مما جعلهم يسارعون الى بيع حجم كبير من الاسهم لتقليص خسائرهم، هو ما زاد من تدهور قيمة الاسهم وزعزعة الثقة لدى المستثمرين؛

✓ الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي أسهمت فيه هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة قبل الأزمة ؛

✓ افلاس وانهيار العديد من المصارف والشركات مما أدى الى ارتفاع نسبة البطالة والتضخم؛

✓ فشل النظام المصرفي في أداء مهامه الرئيسية وتردي أوضاع المؤسسات المالية والاقتصادية الاخرى؛

✓ تراجع الثقة الناجمة عن انخفاض البورصة قد أدى إلى الحد من الاستهلاك وتردد الشركات في توظيف الاستثمارات جديدة؛

✓ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وتراجع النمو الاقتصادي، وهروب رؤوس الأموال وخفض الانفاق العام والخاص وزيادة عجز الحسابات الجارية وموازن المدفوعات وتفاقم المديونية للخارج بدول الازمة.

¹ بوصبيح صالح رحيمة، مرجع سابق، ص ص 72،73.

3- دروس الأزمة المكسيكية:

بعد دراسة الأزمة المكسيكية يمكن استخلاص الدروس التالية:

- ✓ ان مخاطر إعتدالم المكسيك المفرط على التدفق المتقلب لرأس المال القصير الامد من اجل تحويل العجز المالي لا يمكن علاجه اذا لا يمكن أن يكون تدفق رأس المال المخاطر بديلا عن المدخرات الحالية بل يجب أن يكون مكملا؛
- ✓ استطاعت المكسيك مواجهة سعر الصرف بفضل تدخل صندوق النقد الدولي مع الولايات المتحدة الامريكية، لانه عضو في النافاتا (Nafta)؛
- ✓ تسرعت المكسيك في إطلاق حرية تحويل العملات وفتح أسواق المال لجذب الاستثمار الأجنبي؛
- ✓ كانت نصائح الصندوق بإلغاء قيود تحويل العملة وتطبيق التقييم سيئا في حدوث الازمة؛
- ✓ قرار تخفيض سعر العملة الوطنية يعني زيادة المخاطر بالاحتياطات من العملات الاجنبية لدى البنك المركزي¹؛

رابعا: الأزمة المالية العالمية 2008 (الأسباب والنتائج).

ان كل نظام الاقتصادي يقوم على ثلاث أبعاد رئيسية وهي: **الركن الفلسفي والاخلاقي** أي الاحساس بالأمان والاستقرار وهو ما افنقده النظام الرأسمالي نتيجة عدم ثقة الافراد بهذا النظام، **أهداف النظام** وهي تحقيق الرفاهية والشغل والتنمية البشرية، **أليات النظام** وهي عبارة عن مجموعة من الوسائل والادوات التي تحرك النظام وتسييره، غير أن عدم كفاءة هذه الأبعاد تؤدي إلى حدوث الأزمات المالية، وهناك عدة أسباب كانت سببا في الأزمة المالية المعاصرة، التي أصابت عالم اليوم ومن أهمها:

1- أسباب الأزمة المالية العالمية:

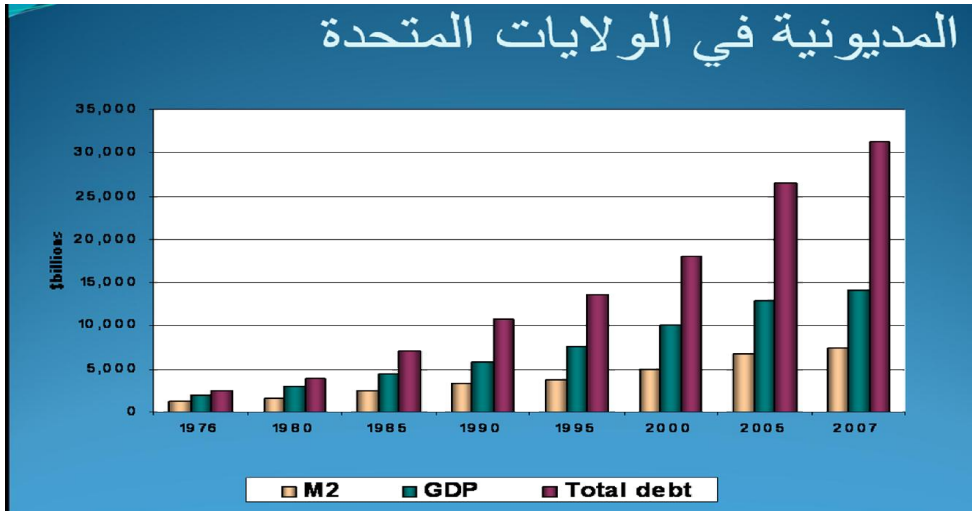
هناك ثلاثة أسباب رئيسية تتمثل في²:

- ✓ **التعامل بالفائدة:** الذي يخرج النقود عن وظائفها الثلاثة المعروفة لتصبح سلعة (النقود تلد النقود) حيث إن نظام الفائدة يؤدي إلى تفاقم المديونية إلى مستويات لا تتناسب مع تطور النشاط الاقتصادي في القطاع العيني .

¹ المرجع نفسه، ص 74

² بوجلال محمد، مقاربة إسلامية الأزمة المالية الراهنة، مجلة شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد6، 2009، ص69.

شكل رقم 3: المديونية في الولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: سامي بن ابراهيم السويلم، الازمة المالية رؤية اسلامية، الملتقى الدولي الثالث حول ادارة المخاطر في المؤسسات الافاق والتحديات، جامعة الشلف، 25-26 نوفمبر 2008.

الشكل أعلاه يبين بوضوح التطور المذهل لمديونية الاقتصاد الأمريكي حيث قفزت من أقل من 2500 مليار دولار سنة 1976 إلى أكثر من 30 تريليون سنة 2007 في حين الناتج المحلي الإجمالي انتقل من حوالي 2000 مليار دولار سنة 1976 إلى حوالي 14 تريليون سنة 2007.

من هذا الشكل يتضح التطور المذهل للمديونية مقارنة بوسائل الدفع الحقيقية M2.

✓ معيار ارتباط التمويل بالاقتصاد الحقيقي:

حيث تؤدي آليات الفوائد المسبقة إلى اختلال هرم التوازن الاقتصادي لصالح التناقم المتوالي للمديونيات، فيصبح الهرم مقلوباً في غير صالح النمو الاقتصادي الحقيقي؛ حيث تشير الإحصاءات إلى أن إجمالي حجم الاقتصاد الحقيقي بلغ على مستوى العالم حوالي 50.000 مليار دولار، في حين بلغ إجمالي حجم الاقتصاد المالي والنقدي حوالي 500.000 مليار دولار! ونوضح ذلك في الشكل التالي¹:

1 صالح الصالح، عبد الحليم غربي، كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، 2009 .

شكل رقم 4: الهرم المقلوب في ظل آليات التمويل التقليدي.



المصدر: صالح الصالح، عبد الحليم غربي، كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، 2009.

✓ **المجازفة في المكشوف:** في الأسواق المالية التي تؤدي إلى تشكيل الفقاعة المالية ذات الانعكاسات

الخطيرة على الاقتصاد الحقيقي عندما تتفجر وتخرج عن السيطرة. فان مثل هذه المجازفات تؤدي الى :

✓ مبادلة صفرية لا تؤدي الى خلق ثروة جديدة؛

✓ استفحال ظاهرة الفقاعة المالية؛

✓ انفجار الفقاعة المالية تؤثر بالضرورة على الاقتصاد الحقيقي وعلى الثروة الوطنية.

✓ **توريق الديون وظهور منتجات أو مشتقات مالية:** لا تستند إلى أصول حقيقية زادت من حدة الأزمة

المالية التي انطلقت منتصف 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تعثر الأسر الأمريكية عن سداد

قروض السكنات التي تم شرائها عن طريق القروض المصرفية مقابل رهن العقارات المعنية نفسها، لما

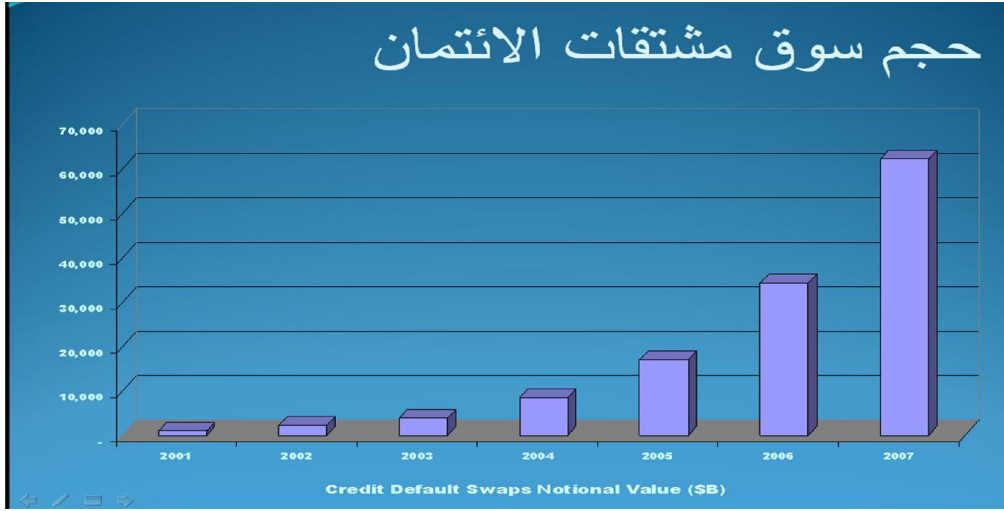
أحست البنوك الدائنة بخطر عدم التسديد للقروض المصنفة أصلاً تصنيفاً رديئاً تهربت من مسؤولياتها لبيع

هذه الأصول المشكوك في تحصيلها إلى جهات خارجية مستغلة في ذلك آلية التوريق.¹ وهذا ما يوضحه

الشكل رقم 05

¹ بوجلال محمد، مرجع سابق، ص 69.

شكل رقم 5: تطور سوق مشتقات الائتمان.



المصدر: سامي بن ابراهيم السويلم، الازمة المالية رؤية اسلامية، الملتقى الدولي الثالث حول ادارة المخاطر في المؤسسات الافاق والتحديات، جامعة الشلف، 25-26 نوفمبر 2008.

ثانيا: أسباب عالمية الأزمة.

يمكن إرجاع إنتشار العدوى وعالمية هذه الأزمة إلى العوامل التالية:¹

- **العامل الأول:** هو ظهور بواذر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية الامر الذي ينعكس على صادرات البلدان الاخرى وعلى أسواقها المالية، فالولايات المتحدة أكبر مستورد في العالم حيث بلغت وارداتها السلعية 1919 مليار دولار أي 15.5% من الواردات العالمية (احصاءات التجارة الخارجية لعام 2006 الصادرة عن منظمة التجارة العالمية).
- **العامل الثاني:** فهو تعويض الخسارة حيث اعتاد بعض أصحاب رؤوس الاموال الاستثمار في عدة أسواق مالية في ان واحد، فاذا تعرضت اسهمهم في دولة ما للخسارة فان أسهمهم في دولة اخرى قد لا تصيبها خسارة، وفي حالات معينة تهبط اسهمهم في دولة ما فسوف يسحبون أموالهم المستثمرة في دولمة اخرى لتعويض الخسارة ثانية، وتتم عمليات السحب الجماعي في الساعات الاولى من اليوم الاول لخسارتهم في بعض البلدان العربية كمصر والسعودية هبط المؤشر العام بسبب هذه العمليات التي قام بها مستثمرون نتيجة خسارتهم في وول ستريت.
- **العامل الثالث:** يتمثل بالخوف من هبوط جديد وحاد لسعر صرف الدولار الامريكي مقابل العملات الرئيسية الاخرى، وهبطت قيم الاسهم بين مطلع عام 1987 ومطلع عام 2008 في الولايات المتحدة سبع مرات بنسب عالية، وفي كل مرة يتراجع سعر الدولار مقابل العملات الاوربية بسبب لجوء البنك المركزي

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والازمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص 285.

الفصل الأول: الإطار النظري للآزمات المالية

الأمريكي إلى تخفيض أسعار الفائدة، وهذا التراجع يعني خسارة للاستثمارات بالدولار سواء في الولايات المتحدة أم خارجها، وتحدث هذه الخسارة أيضاً وبنفس النسبة في البلدان التي تعتمد عملاتها المحلية على سعر صرف ثابت أمام الدولار كما هو حال غالبية أقطار مجلس التعاون الخليجي، وعلى هذا الأساس فإن أية أزمة مالية في الولايات المتحدة تقود إلى سحب استثمارات من هذه الأقطار للتوطن في دولة أخرى ذات عملات معومة كأوروبا وبلدان جنوب شرق آسيا.

ثالثاً: أثر الأزمة المالية على المتغيرات الاقتصادية العالمية:

أثرت الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي من خلال المؤشرات التالية: الإنتاج العالمي الحقيقي، حجم التجارة العالمية، النمو الاقتصادي، معدلات التضخم و معدلات البطالة.

1. الإنتاج العالمي الحقيقي:

عرف النشاط الاقتصادي العالمي معدل نمو متوسط سنوي بحوالي 4,9 % خلال الفترة 2004-2007 ، ولكن انعكس هذا الاتجاه إلى تباطؤ مفاجئ في عام 2008 نتيجة للتراجع الحاد في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بصفة رئيسية ونتيجة لذلك، هوى نمو الاقتصاد العالمي في 2008 إلى 3 %، بما يعادل 2,2 نقطة مئوية بأقل من المستوى الذي كان عليه في عام 2007 وعلاوة على ذلك، تقلص الاقتصاد العالمي بنسبة 0,6 % في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، التي اعتبرت الأعمق منذ الحرب العالمية الثانية وبالآرقام المطلقة، فقد الاقتصاد العالمي حوالي 3,4 تريليون دولار أمريكي في ذلك العام¹.

- **اقتصاديات الدول المتقدمة:** تقلصت هذه الاقتصاديات بمتوسط 3,4 % عام 2009 كانت اليابان هي البلد الأكثر تضرراً، حيث شهدت انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأكثر من 6% وتقلصت الاقتصاديات في الاتحاد الأوروبي بأزيد من 4% عام 2009.

- **اقتصاديات الدول النامية:** شهدت الدول النامية معدل نمو يزيد على 2,7 % خلال عام 2009 أي أقل بما يقرب 4 % من متوسط معدلات نموها بين عامي 2000 و 2007 ومع ذلك، فقد كان الانتعاش أقوى في الاقتصاديات النامية مقارنة مع الاقتصاديات المتقدمة، معتمداً أساساً على استثمارات البنية التحتية الكبيرة وارتفاع الاستهلاك الأسري وزيادة القدرة التنافسية في أسواق التصدير.

2. حجم التجارة العالمية:

فقد النمو في حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات سرعته في عام 2007 ، بعد فترة تحقيقه لمعدلات نمو عالية في فترة امتدت لثلاثة سنوات، وأبطأ مرة أخرى في عام 2008 نتيجة للأزمة المالية. ففي الوقت الذي بلغت فيه الزيادة في التجارة العالمية مستوى عال بلغ 8,8 % في عام 2006 ، انخفض إلى 7,2 في عام 2007 وإلى

¹ مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر

الإسلامي، مركز أنقرة، 2010 ، ص3

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

أدنى من ذلك لتبلغ 2,8 % في عام 2008 ، و ذلك بسبب الإنخفاض الحاد في الطلب على الواردات لدى معظم البلدان المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل 15 % من إجمالي واردات العالم¹.

3. النمو الاقتصادي:

تأثرت البلدان من الأزمة المالية حسب حجم اقتصادياتها كمايلي:

- **إقتصاديات الدول المتقدمة:** شهدت هذه الدول، التي نمت بمعدل متوسط سنوي بنسبة 2,9 % في الفترة 2004-2007، هبوطاً في نموها الاقتصادي في 2008 إلى نسبة 0,5 %. فكان اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصاد الأكثر تسبباً في التباطؤ الذي شهد في عام 2008 ، حيث انخفض نموه نتيجة لضعف سوق الإسكان بنسبة 0,4 % و تباطؤ النمو في الاتحاد الأوربي أيضاً بنسبة 1,2 % سنة 2008 في الوقت الذي كانت تنمو فيه بنسبة 2,4 % في العام السابق، كما أن معدل النمو بالإقتصاديات الآسيوية الصناعية انخفض بشكل ملحوظ عن المعدلات التي سجلتها خلال السنوات القليلة الماضية، فقد تم تسجيل 1,8 % في 2008 مقابل 5,8 % في 2007.

- **إقتصاديات الدول النامية :** على النقيض من الدول المتقدمة، ظل النمو في الدول النامية قوياً، مع تغير طفيف، عند نسبة 6,1 % في 2008 مقارنة بنسبة 7,8 % للسنوات الثلاثة السابقة ولكن انخفض معدل متوسط نموها إلى نسبة 2,5 % في 2009 كما كان التباطؤ لدى الصين والهند محدوداً بعض الشيء نتيجة للطلب المحلي القوي لديهما، فقد نمت إقتصاديات هذين البلدين بنسبة 9,1% و 5,7 % على التوالي في 2009 مقارنة بنسبة 9,6 و 7,4 % في 2008 و في هذا السياق لوحظ أن النمو في الدول النامية، كمجموعة، يبدو أنه مدفوعاً بالتحديد من قبل الصين، الهند وقليل من إقتصاديات الأسواق الصاعدة الأخرى.

4. معدلات التضخم:

ارتفعت معدلات التضخم في العالم في 2008 نتيجة لأسعار الغذاء والطاقة العالية والطلب المحلي القوي وفي حقيقة الأمر، فبعد أن كان مستقراً عند حوالي 3,6 % خلال الفترة 2004-2006 ارتفع معدل التضخم العالمي إلى 4 % في 2007 وإلى معدل أعلى بلغ 6 % في عام 2008 عندما كانت أسعار السلع في مستوى ذروتها، كما تم تسجيل هبوط حاد في معدل التضخم سنة 2009 ليصل إلى 2,4 % نتيجة القيود المفروضة على الزيادة في الأجور، وموقف سياسات النقشف في كل من الدول المتقدمة والدول النامية².

5. معدلات البطالة:

ارتفع معدل إجمالي البطالة العالمية من 5,6 % عام 2007 إلى 6,3 % عام 2008 ، ولا يزال معدل البطالة العالمي أعلى بكثير من معدل 5,6 % لعام 2007.

¹ ابن ساعد عبد الرحمان، اتجاهات واليات الاستقرار المالي العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية ، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص 176

² المرجع نفسه، ص 177

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

رابعاً: أثر الأزمة المالية على استقرار النظام المالي العالمي.

لقد تأثر النظام المالي العالمي بأزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصبحت أزمة مالية عالمية، ويظهر ذلك من خلال ما يلي¹:

- التراجع الكبير الملحوظ في مؤشرات المعاملات في البورصات العالمية بصفة عامة والبورصات الأمريكية بصفة خاصة، وترتب على ذلك خسائر مالية فادحة.
 - ارتفاع معدل المسحوبات من البنوك بسبب الذعر والخوف والهلع غير المنضبط، سبب ذلك خلافاً في حركة التدفقات النقدية والمالية، مما اضطرت بعض البنوك المركزية إلى ضخ كميات من السيولة لتلبية احتياجات الطلب على النقد، وهذا بدون شك أحدث ارتباكاً في سوق النقد والمال وأثر على الاحتياطات النقدية في البنوك التجارية و المركزية.
 - قيام العديد من البنوك بتجميد تمويل المشروعات التي تقوم بها الشركات والمؤسسات وفقاً للخطة والاتفاقيات والعقود، وهذا سبب انكماشاً في مجال الأعمال مما قاد في النهاية إلى تعثر وتوقف وعدم قدرة الشركات المقترضة عن سداد مستحققاتها للبنوك والمصارف، وهذا بدوره ساهم في تفاقم الأزمة.
 - زيادة المخاطر المالية التي تواجه البنوك عن المعدلات المتعارف عليها بسبب عدم القدرة على التنبؤ بما سوف تأتي به الأزمة من آثار سلبية.
 - ارتباط كثير من المعاملات في أسواق النقد والمال في معظم الدول بالدولار، و بالتالي فإن انهياره أدى إلى ظهور آثار خطيرة على المعاملات المالية والاقتصادية مما سبب خسائر باهظة على الثروة المالية.
 - قيام بعض كبار المستثمرين بسحب أموالهم وتجميد معاملاتهم في أسواق النقد والمال، وهذا أحدث ارتباكاً وخبلاً ملحوظاً في استقرار المعاملات وتأثرت الكثير من البورصات بهذا السلوك.
- خامساً: تضرر القطاع المصرفي العالمي.**

تعد هذه الأزمة من أخطر الأزمات التي تعرض لها القطاع المصرفي، فقد أدت إلى خسائر ضخمة وإفلاس في العديد من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال للتقليل حدة هذه الأزمة.

وسنوضح فيما يلي بإيجاز أبرز الآثار التي أحدثتها الأزمة على القطاعات المصرفية:

1- كانت الشراكة التي أشعلت الأزمة هو اعتراف بنك (ليمان با رذر بنك Lehman Brothers) رابع أكبر بنك في العالم بإفلاسه بعد أن انخفضت قيمة أسهمه بنسبة 94 % أدى هذا الخبر إلى انهيار

¹ حسين حسين شحاته، كيف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية، سلسلة بحوث في الفكر، تاريخ الإطلاع :

<http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=2014/03/12> تاريخ الإطلاع:

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

البورصات عبر العالم فاضطربت خلال الخمسة الأيام الأولى عقب الأزمة، و فقدت بعض البورصات حوالي 40 % من قيمتها؛¹

2- إنهيار مجموعة كبيرة من البنوك أعطتها مؤسسات التصنيف العالمية تصنيفاً عالياً، فقد انهار 25 بنك في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأخير من عام 2008 و (140 بنكاً) عام 2009 و 30 بنكاً حتى منتصف شهر مارس 2010.

و من البنوك التي طالتها الأزمة ما يلي:²

- أعربت مجموعة سيتي غروب المصرفية الأمريكية عن أملها في جمع نحو 14 مليار دولار من عدد من المستثمرين في الصين والسعودية لرفع رأس مالها ، وأوضحت أن الأمير الوليد بن طلال أحد المساهمين بها سيضخ أموالاً جديدة لمساعدتها على تجاوز أزمة خسائر سوق القروض العقارية وبلغت خسائر (سيتي غروب) 5,11 مليار دولار ما يعادل 1,02 دولار للسهم، وتراجعت إيراداتها 48 % لتبلغ 13,22 مليار دولار.

- إشتري مصرف (جي بي مورغن تشايس) الأنشطة المصرفية لمنافسه (واشنطن ميوتشوال) ب 1,9 مليار دولار وهو أحد أكبر مصارف التوفير والقروض في الولايات المتحدة، كما اشترى بنك الأعمال (بير ستيرنز) الذي عانى من نقص السيولة بمساعدة السلطات الفيدرالية الأمريكية.

إشتري بنك Bank of America كنتري وايد أكبر ممول للرهن العقاري في الولايات المتحدة بقيمة أربعة مليارات دولار بهدف تقادي حدوث واحدة من أكبر حالات الانهيار في البلاد جراء أزمة الإسكان.

- إنخفضت أسهم بنك (نورثن روك) أحد أكبر المصارف البريطانية المتخصصة في التمويل العقاري بأكثر من 30 % عقب إعلان بنك إنجلترا المركزي منحه قرضاً عاجلاً.

3- سارع عملاء البنوك لسحب ودائعهم مما أثر على حجم أصول هذه البنوك واضطرت الحكومات للتدخل بضخ مليارات الدولارات كقروض للبنوك لمواجهة طلبات السحب من قبل العملاء، فعلى سبيل المثال ضخت الولايات المتحدة الأمريكية 200 مليار دولار لخزائن البنوك، و ضخت بريطانيا 220 مليار، وتفاوتت الحكومات في حجم ما ضخته من أموال في أجهزتها المصرفية؛

4- إنخفاض أسعار الفائدة إلى أدنى مستوى لها، فعلى سبيل المثال خفض البنك الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة للإقراض بين البنوك إلى (0,2 %) وخفض البنك المركزي الياباني سعر الفائدة

إلى (0,3 %) وخفض البنك المركزي البريطاني سعر الفائدة إلى 0,75%، وتجدر الإشارة إلى أن أول إجراء اتخذته البنوك المركزية في العالم لمواجهة الأزمة هو تخفيض سعر الفائدة إلى قريب من الصفر، وهو نفس الإجراء الذي طالب به اللورد (جون ماينارد كنز) وزير الخزانة البريطانية إبان الأزمة المالية العالمية الكبرى في عام

¹ حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، مؤتمر حول المصارف

الإسلامية اليمنية: الواقع وتحديات المستقبل، صنعاء، 20-21 مارس 2010

² خليل أبو سليم، الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الأردني مؤتمر حول الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة وأثرها على العالم العربي،

الجامعة الأردنية، عمان، 10-11 مارس 2010، ص15

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

1929 ، بل أن كنز طلب أن يكون سعر الفائدة صفراً ، وقال أن سبب مشاكل النظام الرأس المالي تعود إلى سعر الفائدة.

- 5- انخفاض طلب التمويل للبنوك، وقد صرحت البنوك بعد استقرار الأزمة إلى أن المشكلة التي تواجهها هي انخفاض الطلبات على الائتمان ومن ثم انخفاض عمليات التشغيل لذلك فان كثير من البنوك أرجعت جزءاً من الأموال التي اقترضتها من البنوك المركزية؛
 - 6- رفض البنوك الإقراض فيما بينها خوفاً من الإفلاس، كما أظهرت الأزمة أن الحل الجماعي للأزمة كان مفقوداً، سواء على مستوى القطاع الخاص أو الحكومات، فأوروبا الموحدة سياسياً واقتصادياً لم تجد حلاً مشتركاً للأزمة بل تباينت الدول في إجراءات الحل؛
 - 7- إنخفاض عمليات البنوك في العالم وبالتالي انخفاض أرباحها، و قد أظهرت ميزانيات البنوك لعامي 2008 و 2009، انخفاضاً هائلاً في أرباح البنوك، و ن جزءاً من الأرباح التي ظهرت كانت أغلبها نتيجة لمعالجات محاسبية وليست أرباحاً ناتجة عن نشاط حقيقي؛
 - 8- زيادة المديونية الدولية سواء على مستوى القطاع الخاص أو القطاع العام، وقد أظهرت النتائج السنوية لأعمال البنوك أن البنوك اضطرت إلى اقتطاع جزء كبير من إيراداتها كمخصصات لمقابلة الديون المتعثرة والمعدومة والمشكوك في تحصيلها؛
 - 9- تزايد الشكوك في شركات التصنيف العالمية حيث انهارت بنوك ومؤسسات تصنيفاتها عالية من قبل تلك المؤسسات؛
 - 10- الخسائر الضخمة التي تكبدتها مؤسسات القطاع الخاص بما في ذلك البنوك سواء فيما يتعلق بأوراقها المالية أو أصولها الأخرى حيث نجد أن بعض المؤسسات فقدت أكثر من 50 % من أصولها خاصة بعد انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي؛
- ويلخص الجدول التالي حجم خسائر كبرى البنوك العالمية مباشرة بعد الأزمة المالية.

الفصل الأول: الإطار النظري للازمات المالية

الوحدة: مليون دولار

جدول رقم 3: حجم خسائر كبرى البنوك العالمية سنة 2008

البنك	قيمة الخسائر
Citigroup	740
UBS	38
Merrill Lynch	31,7
HSBC	15,6
Bank of America	14,9
Morgan Stanley	12,6
Washington Mutual	8,3
Royal Bank of Scotland	12
JP Morgan Chase	9,7
Deutsche Bank	7,5
Credit Suisse	6,3
Mizuho Financial	5,5
Barclays	3,2

المرجع: بن ساعد عبد الرحمان، اتجاهات واليات الاستقرار المالي العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية ، أطروحة دكتوراه

في العلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 3، الجزائر، 2014، ص 176

رابعا: أزمة الديون اليونانية.

جدير بالإشارة أن الأزمة المالية العالمية 2008 كان لها تداعياتها السلبية الخطيرة على الاقتصاد اليوناني، للاعتماده على القطاع الخدمي والسياحي والتي كانت من القطاعات الشديدة التأثر بهذه الأزمة، وكان لتأثر الحركة السياحية بها أثر بالغ في نقص حصيلتها من النقد الأجنبي، باعتبار السياحة أهم القطاعات توليدا للعملات الأجنبية.

1- أسباب أزمة الديون اليونانية:

للقوف على أهم الأسباب التي دفعت إلى انفجار أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو واليونان، ومن أهم

هذه الأسباب هي:

1-1- الركود العالمي:

إن الأزمة المالية العالمية والتي اندلعت في 2007 بعد انهيار سوق الرهن العقاري الأمريكية، وكان في البداية لها تأثيرا كبيرا على الأسواق المالية العالمية واليونانية،¹ وجاءت في وقت غير مناسب لان أكثر الدول كانت أصلا تعاني من الركود، أو بالأحرى مرحلة من الانكماش الاقتصادي منذ فترة طويلة جدا من بداية سنة 2000 وجاءت في توقيت أن عجز الموازنات أصلا كانت مرتفعة ومستويات الدين العام كذلك كانت مرتفعة²، وأدى الركود الناتج عن الأزمة المالية ضغطا كبيرا على ميزانيات العديد من الحكومات، بما في ذلك اليونان مما

¹ Amir N. R. Armanious, *The Sovereign Debt Crisis in EU and MENA: Mechanisms and Chal lenges*, Cairo University , Cairo,2011,p 2.

² موساوي عمر، عدنان محريق، أزمة منطقة اليورو وأثارها على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26-27 فيفري 2012، ص 6.

أدى إلى زيادة الإنفاق والإيرادات الضريبية الضعيفة، وكانت السياحة وصناعة الشحن من أقوى القطاعات في الاقتصاد اليوناني والتي انخفضت بشكل كبير بسبب الأزمة المالية العالمية.

1-2- زيادة عجز الموازنة والدين العام:

خلال الفترة 2001-2009 شهد الاقتصاد اليوناني تزايد الاختلالات الخارجية، التي لا يمكن تحملها منذ اعتماد العملة الأوروبية الموحدة اليورو في عام 2001 وحتى عام 2008، حيث أفادت التقارير اليونانية بأن متوسط العجز في الميزانية تقدر بنسبة 5% سنويا، مقارنة مع متوسط العجز في منطقة اليورو وهو بنسبة 2% ويقدر العجز في الميزانية اليونانية في عام 2009 إلى أكثر من 13% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث مولت اليونان هذا العجز المزيج عن طريق الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية، وأدى هذا الاقتراض إلى ارتفاع الديون الخارجية إلى 116% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009.¹

ان اليونان لم تلتزم بما اتفق عليه معاهدة ماستريخت التي تنص بعدم العجز المتعلق بالموازنة بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بالنسبة لحجم الدين العام أي لا يتجاوز نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن اليونان ليست وحدها التي تجاوزت حدود اتفاقية ماستريخت من أعضاء 27 في الاتحاد الأوروبي، بل يوجد 25 دول عضو تجاوزت هذه الحدود.

وفي أكتوبر 2009 أعلن رئيس الوزراء اليوناني جورج بابا نديرو بان العجز في الميزانية بلغ 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من أربعة أضعاف مما ذكر أو أعلن من الحكومة السابقة وعلى مدى السنوات الست الماضية، قدرت النفقات الحكومة بنسبة 87% ونمت الإيرادات بنسبة 31% فقط، مما يؤدي ذلك إلى عجز في الميزانية أعلى بكثير من الاتحاد الأوروبي وبالنسبة المنفق عليها وهي عتبة 3% وتواجه الحكومة اليونانية العجز في الميزانية والحساب الجاري، حيث أنها لم تعد قادرة على تمويل الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية.²

1-3- العجز في الحساب الجاري:

منذ اعتماد اليورو في عام 2001 وحتى 2008، بالعجز في الحساب الجاري بلغ متوسط 9% سنويا مقارنة مع متوسط منطقة اليورو من 1% ويعزز كثير من أن العجز في الميزانية والحساب الجاري إلى الإنفاق العائلي وارتفاع تكاليف الحكومات اليونانية المتعاقبة حيث زادت أو ارتفعت الصادرات اليونانية إلى شركائها التجاريين الرئيسيين بنسبة 3.8% سنويا، ونصف فقط من معدل الواردات هذه الدول من الشركاء التجاريين الآخرين.³

¹ Amir N. R. Armanious, op,cit, p2

² Ibid, p p 2-3.

³ Ibid, , p 4.

خلاصة الفصل الأول:

لقد ترافقت الازمات المالية الاقتصاد الرأسمالي منذ الثورة الصناعية، ولكنها تتباين في حدتها ومداهها بين أزمة وأخرى، بحسب الظروف المؤسسية والهيكلية التي واجهت هذه الدول، ومع ذلك فقد دفعت الكثير من منظري الاقتصاد الرأسمالي الى دراسة هذه الازمات ومعرفة أسبابها والحلول اللازمة للخروج منها وتجاوزها، اذ تعرضت مختلف اقتصاديات الدول المتقدمة والناشئة حتى الدول النامية الى أزمات مالية عديدة، اختلفت في الاسباب والحلول حسب الانظمة النقدية والمالية المتبعة في تلك الدول، وعموما نلخص النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل في النقاط التالية:

- 1- يختلف الاقتصاديون في تفسير الأزمات المالية التي عرفها العالم منذ أواخر القرن الماضي؛
- 2- وجود ثلاثة نماذج للأزمات المالية تختلف فيما بينها من حيث نوع الأزمة التي تحاول تفسيرها بالنظر إلى الأسباب المؤدية لها؛
- 3- ان أهم الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى ظهور الأزمة مثل انفجار فقاعات المضاربة، عدم تماثل المعلومات وتراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الاقتصاد الجزئي؛
- 4- تصنف الأزمات المالية إلى أربعة أصناف، أزمة سعر الصرف، الأزمة البنكية، أزمة البورصة أو الأسواق المالية، أما آخر أزمة فتتمثل في أزمة المديونية؛
- 5- يميز الأزمات المالية المعاصرة هي درجة انتشارها الى باقي الدول العلم خاصة في إطار زيادة التكامل المالي الدولي ؛
- 6- يختلف الاقتصاديون في تفسير الأزمات المالية التي عرفها العالم في أواخر القرن الماضي، مما أدى إلى تطور ثلاثة نماذج للأزمات المالية؛
- 7- تعدد وكثرة الأزمات المالية منذ 1929 وهو ما يفسر طبيعة النظام الرأسمالي؛

الفصل الثاني:
الاستراتيجيات
الحديثة
المتبعة في
مواجهة الأزمات
المالية

تمهيد

تتوقف فعالية إستراتيجيات مواجهة الأزمات المالية في التخفيف من حدتها على توافر مجموعة من العناصر والاعتبارات، لكن ذلك لا يكفي وحده، مادام أن النظام يقوم بعمله ضمن جهاز مصرفي يحتوي على بنوك وبنك مركزي وهيئات تشرف وتراقب عملها، حيث أن دوره سيكون قاصر في حل مشكلات التعثر المصرفي والعمل على إستقرار النظام المصرفي المالي، تتوفر في كل جهة من المنظومة المصرفية مجموعة من التدابير، هذه الأخيرة تعتبر بمثابة دعائم مكملة ضرورية للنظام، من شأنها تعزيز أدواره وأهدافه، بإعتبار أن تلاقي حدوث التعثر لا يتم إلا بعلاج أسبابه وتكافل جميع هيئات النظام المصرفي، فلإلمام بالموضوع قسم الفصل إلى:

المبحث الأول: إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة المصرفية؛

المبحث الثاني: المعايير الرقابية للإنذار المبكر في ظل مقاربات التسعير؛

المبحث الثالث: الأساليب في مواجهة الأزمات المالية: معايير لجنة بازل والحوكمة؛

المبحث الرابع: مشكلة الفساد المالي.

المبحث الأول: إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة المصرفية.

لا شك أن الصناعة المصرفية تعد من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر لا سيما في وقتنا الحاضر، حيث تعاضمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرفية، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي، ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة بما يخدم أهداف البنك.

المطلب الأول: إدارة المخاطر المصرفية.

تعتبر عملية إدارة المخاطر التي تواجه البنك من أهم وظائف البنوك سواء كانت تابعة لدولة متقدمة أو لدولة متخلفة، لأن تبني استراتيجيه إدارة مخاطر فعالة يسمح للبنك بالبقاء والاستمرار في ظل المنافسة الشديدة.

أولاً: مفهوم المخاطرة.

لقد اختلفت تعريفات المخاطرة حسب كل باحث وحسب مجال المخاطرة في حد ذاتها، ويمكن إدراج التعاريف التالية:

- المخاطرة هي مقياس نسبي لمدى تقلب التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلاً¹.

- هي فرصة تأكيد أذى أو ضرر أو خسارة².

أما **المخاطرة البنكية** فتعرف: "بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، فالخاصية الخاصة بالخطر هي عدم التأكد الوتقي لحدث محتمل يعرض البنك لخسارة³"، ويشير هذا التعريف إلى وجهة نظر المراجعين والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار البنكية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ استراتيجياته⁴.

إضافة إلى أن مصطلح المخاطر البنكية، ومن أهمها: "أن هذه المخاطر تعرف بأنها التقلبات في القيمة السوقية للبنك"⁵.

¹ منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، ط4، القاهرة، مصر، 1999، ص 440.

² طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص977.

³ رقية شرون، إدارة المخاطر البنكية ومؤشرات قياسها، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 26-25 نوفمبر 2008، ص2.

⁴ حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية- منافسة، تقنيات مخاطر-، جامعة الصديق بن يحيى، بجيل، الجزائر، 6-7 جوان 2005، ص 5.

⁵ نبيل حشاد، إدارة المخاطر المصرفية، مجلة إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، العدد 286، 2004، ص 51.

ثانيا: أنواع المخاطر المصرفية.

نميز أربعة أنواع من المخاطر: المخاطر التجارية، المخاطر الإستراتيجية، المخاطر التشغيلية، المخاطر المالية، حيث يمكن حصر هذه المخاطر في¹:

- يتعلق الخطر التجاري فقط بحضور (وجود) منتج في السوق؛
- ينتج الخطر السياسي عن التغيرات الأساسية في المحيط السياسي والاقتصادي (التأميم، الانقلابات)؛
- يرجع الخطر التشغيلي للتسيير السيئ للإدارة؛
- وبالنسبة للخطر المالي فإنه ينتج عن التغيرات في الأسواق المالية؛ ويمكن تقسيم هذا الأخير إلى: خطر السوق الناتج عن تغيرات أسعار الأصول وخطر السيولة الراجع إلى عدم قدرة البنك عن سداد التزاماته.

وسيمت التركيز على المخاطر التشغيلية والمالية وذلك لكونها تتعلق أكثر بموضوع دراستنا:

1- المخاطر المالية: وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول المتعلقة بالبنك، وتنقسم إلى:

1-1- المخاطر الائتمانية: تعرف المخاطر الائتمانية "بأنها المخاطر أن يختلف العملاء عن الدفع أن يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقترض إلى الطرف المقابل وللمخاطر الائتمانية أهمية قصوى من حيث أهمية الخسارة"².

1-2- مخاطر السيولة: "هي المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين، ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاطا غير اعتيادي في التمويل القصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة"³.

1-3- مخاطر السوق: "هي المخاطر المتعلقة للإيرادات نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في

أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع"⁴، وهي تنقسم إلى:

1-3-1- مخاطر سعر الفائدة: هي المخاطر التي يتحملها المصرف بسبب تقديمه قرضا بسعر الفائدة السائدة الآن مغطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف ثم اضطراره خلال أجل القرض إلى إعادة تمويله بسعر فائدة أعلى، فإذا كان سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف على القرض ثابتا، ويرتفع سعر إعادة التمويل فإن المردود الصافي الذي يحققه المصرف سوف ينخفض، ذلك لأن توقيت تقديم القروض لا يتوافق مع توقيت فرص حصول المصرف على الودائع، وهكذا يتعرض المصرف إلى درجة من التقلبات في أرباحه بسبب تقلبات أسعار الفائدة"⁵.

¹ K.M.BENSAFTA, *La gestion du risque de Marché : Application de la valeur -à- Risque*, séminaire national du système bancaire Algérien et les changements économiques, université de chlef, 2004, P 76.

² طارق عبد العال، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص197.

³ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص211.

⁴ نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص 23.

⁵ خالد أمين عبد الله وإسماعيل عبد الله الطراد، إدارة العمليات المصرفية: محليا ودوليا، دار وائل، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص113.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

1-3-2- مخطر سعر الصرف: يظهر هذا المخطر نتيجة للتذبذبات في أسعار الصرف، وبالتالي فهو يمثل الخسارة الناتجة عن التغير في أسعار الديون المقومة بالعملة الصعبة¹.

1-3-3- مخاطر تقلبات مستوى الأسعار: هي المخاطر التي يمكن أن تكبد البنك خسائر نتيجة للتغيرات المعاكسة أو التقلبات غير المتوقعة في الأسعار السوقية للأسهم والسندات بصفة خاصة².

2- مخاطر التشغيل: وهي مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة للأحداث خارجية، ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستبعد المخاطر الإستراتيجية والمخاطر الناشئة عن السمعة³.

ويشمل هذا النوع المخاطر التالية⁴:

- الاحتيال المالي والاختلاس: من خلال التحايل في الضوابط الداخلية وإجراءات الرقابة فمثل هذا التحايل قد يؤدي إلى خسائر مالية نتيجة خطأ أو احتيال أو الإخفاق في الأداء بطريقة آنية أو تسبب تسوية فوائد البنك بطريقة أو بأخرى؛
 - الجرائم الالكترونية: الاطلاع على الحسابات ؛
 - المخاطر المهنية: كالإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية؛
 - المخاطر القانونية: الناتجة عن عدم توافر رأي قانوني سليم أو كفاية المستندات القانونية.
- ويمكن تلخيص المخاطر التي تتعرض لها البنوك في الشكل التالي:

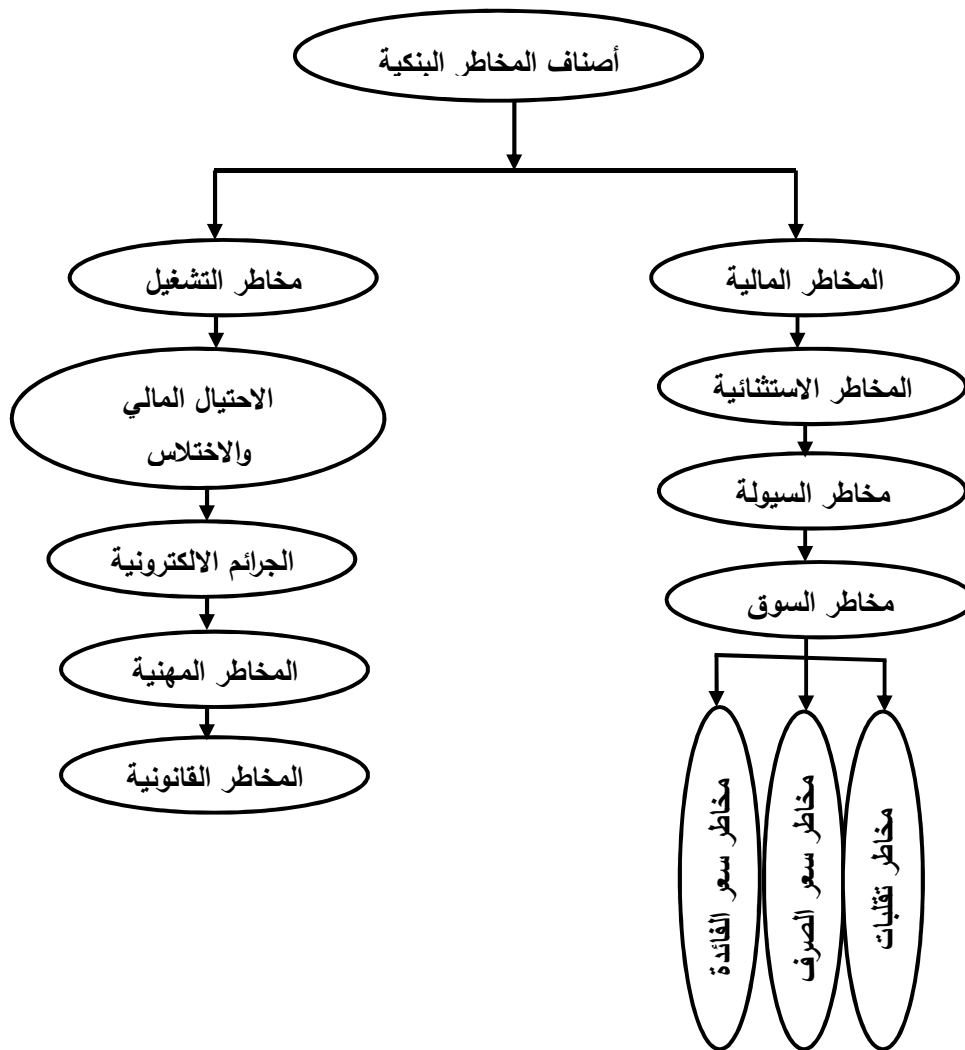
¹ - Sirugiset JEAN-LUC, **Le contrôle comptable bancaire. Un dispositif de maitrise des risques**, 2^{eme} édition, revue banque édition, Paris, 2007, p89.

² أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية- دراسة تحليلية تطبيقية مختارة من البلدان العربية، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 243، 244.

³ نبيل حشاد، مرجع سابق، ص23.

⁴ رقية شرون، مرجع سابق، ص 5.

شكل رقم 6: أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك



المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 239. (بتصرف)

ثالثاً: البيئة المصرفية ونشأة المخاطر.

إن ما يميز البيئة المصرفية خلال فترة السبعينات هو الاستقرار الذي كان نتيجة تضافر عدة عوامل ساعدت على تحقيقه. فقد كانت الصناعة تخضع للتنظيم القانوني، والعمليات المصرفية التجارية كانت تقوم أساساً على تجميع الموارد والإقراض، كما أن محدودية المنافسة سهلت على تحقيق ربحية معتبرة ومستقرة، فضلاً على أن الهيئات التنظيمية كانت منشغلة بسلامة الصناعة والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها، هذا بالإضافة إلى كون حوافز التغيير والمنافسة كانت منخفضة.¹

أما ابتداءً من مطلع الثمانينات، سجلت موجات من التغيير الجذري في الصناعة، الأمر الذي أدى إلى اتساع وتنوع المنتجات والخدمات المصرفية، وابتكار منتجات جديدة باستمرار خاصة من أولئك العاملين في الأسواق المالية، كما نشط البحث عن فرص ومنتجات سوقية جديدة، حيث تطورت خدمات القيمة المضافة مثل تملك الأصول وتمويل المشروعات وبطاقة الائتمان والمشتقات بمعدل سريع، كما دخلت البنوك مجالات أعمال جديدة وواجهت مخاطر جديدة، وتناقصت الحصة السوقية للوساطة مع نمو أسواق رأس المال، واشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة.

إن موجات التغيير المسجلة آنذاك ولدت المخاطر المصرفية وزادت من حدتها خاصة مع اشتداد المنافسة وابتكار منتجات جديدة والتحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأس المال، وإزدياد تقلب الأسواق وإخفاء العوائق والحوجز القديمة التي حدثت من نطاق عمليات مختلف المؤسسات المالية². بعبارة أخرى، أن زيادة حدة المخاطر بشكل كبير في العصور الحديثة يرجع أساساً إلى أمرين مرتبطين بطبيعة الاقتصاد الحديث، وهما: زيادة معدلات التغيير في الحياة الاقتصادية من ناحية، وزيادة معدلات الترابط والتداخل بين قطاعات الاقتصاد من ناحية أخرى.³ وعلى إعتبار أن قطاع البنوك يحتل مكانة متميزة داخل القطاع المالي، حيث يعتبر من أقدم المؤسسات المالية وأكثرها انتشاراً، فضلاً عن صلته المباشرة بنظم المدفوعات وإدارة حركة النقود التي تمثل المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، فقد انصب الاهتمام العالمي على كيفية تنظيم وترشيد إدارة البنوك للمخاطر والذي بات من أهم إهتمامات المجتمع الدولي.

رابعاً: مفهوم المخاطر المصرفية.

يمارس البنك بشكل عام نشاط المتاجرة بالمال، حيث يركز نشاطه على قبول الودائع ومنح الائتمان، وهو بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموالاً فائضة وأولئك ذوي الحاجة إليها. وبالنظر إلى طبيعة نشاط البنك نجد أن المخاطر مفهوم لصيق بالعمليات البنكية وملزم لها، حيث يقصد به احتمال أن يكون التوقع بالعائد المستقبلي خطأً، بما يعني أن المخاطر تتعلق باحتمال ظهور حدث غير مرغوب فيه.

¹ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، القاهرة، 2006، ص 19.

² المرجع نفسه، ص 20

³ أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، "الملاحم الأساسية لإتفاق بازل والدول النامية" صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2014، ص 16.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

وعموماً، فقد تعددت التعاريف الخاصة بمصطلح المخاطر، وإختلفت باختلاف البيئة التي ينتمي إليها كل مهتم بظاهرة المخاطرة، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها للمخاطرة، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

التعريف الأول: تعرف المخاطر بأنها التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة؛¹

التعريف الثاني: الخطر هو مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلاً²

التعريف الثالث: المخاطر هي درجة الاختلافات في التدفق النقدي الفعلي للمقترح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع.³

مما سبق نستنتج أن مصطلح المخاطر المصرفية يدل على احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها فضلاً عن تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

وتنشأ المخاطر المصرفية أساساً من مصادر معينة هي⁴:

- نقص التنوع؛

- نقص السيولة؛

- إدارة البنك في التعرض للمخاطر.

إن هذه المصادر الثلاثة متصلة وتؤثر على بعضها البعض، حيث يمكن اعتبار إدارة البنوك في التعرض للمخاطر المبرر الأساسي للفوائد التي تجنيها، فكلما كانت المخاطر المحيطة بمنح القروض كبيرة، كلما كان العائد المتوقع منه كبيراً، لذلك من الممكن أن تتعرض البنوك إلى المخاطر بهدف تعظيم العائد.

خامساً: العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية.

هناك خمسة عوامل تمارس تأثيرها على المخاطر المصرفية يمكن تلخيصها فيما يلي⁵:

1. التغييرات القانونية والإشرافية : تعتبر هذه التغييرات داعمة لمعايير إدارة الائتمان السليمة كما أن

وضع رقابة رسمية على مركز المخاطرة يعكس نوع المعايير التي تلتزم بتطبيقها الإدارة البنكي

2. تذبذب العوامل الخارجية : إن التغييرات والتقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف تؤثر بشكل

كبير على ميزانية المؤسسات، حيث أنها قد تحول أرباحها إلى خسائر، كما أنها تؤثر على خزينة البنك، وذلك لأن البنك حساس للتغييرات في أسعار الفائدة؛

3. إن بعض النشاطات المالية للبنك لا تظهر في الميزانية على شكل أصول أو التزامات بالرغم أن لها أثر واضح على عوائد ومخاطر البنوك، وتتمثل هذه النشاطات في:

¹ نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل، الجزء الثاني، 2005، ص 22.

² طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، المكتب العربي، القاهرة، 2000، ص 2.

³ محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2007، ص 2.

⁴ حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير

منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص 51

⁵ المرجع نفسه، ص 50.

✓ تلك النشاطات التي تدر أرباحاً أو مصاريف دون امتلاك أصول أو خلق التزامات، مثال ذلك عمل البنك كسمسار حيث يتقاضى أجراً على توفير الأموال لطالبيها دون منح قروض أو زيادة الودائع لديه، أو أن يحصل على أجر لقاء قيامه بإدارة النقد دون الحاجة إلى أصول أو ترتيب التزامات؛ التعهدات أو الالتزامات الطارئة، وهو ما يقصد به تعهد البنك بالقيام بعمل معين مستقبلاً مقابل أجر يتقاضاه؛

4. الضغوط التنافسية: إن البيئة التنافسية التي تعمل بها البنوك تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر

على المخاطرة، وعليه فإن البنوك تعد نفسها لمواجهة المنافسة؛

5. التطورات التكنولوجية: إن التطورات التي تحصل في حقل تكنولوجيا المعلومات تؤثر على العملية الكلية التي تشمل تحديد، قياس وإدارة المخاطر. حيث تعتبر التكنولوجيا من العوامل الرئيسية التي تساهم في تحديد مزايا المنافسة بين المؤسسات المختلفة، كما أن تحليل وإدارة المخاطر مبنيان على أساس معالجة المعلومات. وبالتالي فإن فعالية وسلامة قرارات البنك تتوقف على قدرته على معرفة المخاطر وتحديد طبيعتها أو لتكيف معها وهو ما يستوجب من البنك ضرورة معرفة مختلف الأنواع الرئيسية للمخاطر المصرفية وتحديد مصادرها، حتى يتمكن متخذ القرار من الوصول إلى قرارات سليمة وموضوعية.

المطلب الثاني: ماهية إدارة المخاطر.

إن إدارة المخاطر في البنوك أصبحت من المحاور الأساسية لتحديد الملاءة المصرفية وتحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي ككل لذلك، سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد مفهوم عملية إدارة المخاطر وعرض أهم التعاريف والرؤى التي تناولت هذا المصطلح.

أولاً: تعريف إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر عن الأسلوب أو الطريقة المنتظمة لتعريف وتحليل المخاطر المحتملة وتطبيق الاستجابة المناسبة لها، فإذا كان التحليل هو تحليل أو معرفة ماذا يمكن أن يكون خطأ مقارنة مع التوقعات، فإن الإدارة هي معرفة ما يجب عمله، وبالتالي، فإن إدارة المخاطر تعتبر إدارة للرقابة والتحكم في المخاطر المختلفة بحثاً عن تحقيق العلاقة المثلى للعائد والمخاطرة، أما الدائرة المنوطة بإدارة المخاطر فتكون هي المسؤولة عن وضع الإجراءات والسياسات الهادفة إلى الحد من المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها البنك، أو تسعى لتخفيض الآثار السلبية.¹

وعليه، فإن إدارة المخاطر هي محاولة البنك التقليل من الخسائر المحتملة، أو تجنب الوقوع فيها، وذلك من خلال أدوات ووسائل مختلفة وبأقل التكاليف.

تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل: فهناك من عرف إدارة المخاطر بأنها الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه، وتحديد وسائل مواجهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.²

¹ حياة نجار، مرجع سابق، ص 63

² أسامة عزمي، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 5.

نستنتج من خلال هذا التعريف، أن مراحل إدارة المخاطر تتلخص في النقاط التالية¹:

- اكتشاف المخاطر المحتمل حدوثها؛
- تحليل هذه المخاطر بقصد تحديد نوعها؛
- قياس درجة احتمال تحقق هذه المخاطر؛
- اختبار أنسب الوسائل لمواجهتها.

التعريف الثاني: منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى². إن هذا التعريف يحصر إدارة المخاطر في كونها منهج علمي من خلاله يتم تقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.

التعريف الثالث: إدارة المخاطر هي عبارة إعداد الدراسات قبل وقوع عن الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع محاولة تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها أو استخدام الأدوات التي تؤدي إلى دفع حدوثها أو عدم تكرار مثل هذه المخاطر، أي حماية صورية للمنشأة بتوفير الثقة لدى المودعين أو الدائنين والمستثمرين، وحماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح³.

مما سبق، تتجلى لنا أهداف إدارة المخاطر المصرفية بشكل مباشر في : السهر على عدم حدوث أخطاء كبيرة، وتجنب حدوث المفاجآت، وعدم تفويت الفرص البديلة وتسريع عملية التغيير، والتي تتحقق من خلال تعظيم العائد وإبقاء المخاطر في حدها المرغوب، وتعريف العاملين والمتعاملين بالمخاطر وأنواعها وكيفية الحد منها، والمحافظة على مستوى المخاطر ضمن الإطار العام الموافق عليه من قبل الإدارة لعلها، بالإضافة إلى العمل على تحقيق التناسب بين تحقيق رأس المال والموارد مع مستوى المخاطرة والوصول إلى قرارات تحمل المخاطر بشكل واضح ومفهوم، والمحافظة على الاستمرارية والنمو⁴.

ثانياً: إدارة المخاطر المصرفية.

إن عملية إدارة المخاطر تتجسد في مجموعة من الأدوات لتنفيذ إستراتيجية البنك، إذ أن الهدف الأساسي لهذه العملية يتمثل في قياس المخاطر بغية مراقبتها والتحكم فيها وصولاً إلى المفاضلة المثلى بين العائد والمخاطرة، وبالتالي القدرة على إدارة المخاطر.

¹ حياة نجار، مرجع سابق، ص 64

² طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص.ص 51، 50.

³ سمير عبد الحميد و رضوان حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار النشر، عمان، الأردن، بدون سنة نشر، ص 7 .

⁴ حياة نجار، مرجع سابق، ص 64

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

1- مفهوم إدارة المخاطر: تجدر الإشارة أن هناك فرق بين قياس المخاطر وإدارتها، فبينما يعالج قياس المخاطر حجم التعرض لهذه المخاطر، يرجع مفهوم إدارة المخاطر إلى العملية الإجمالية التي تتبعها المؤسسات المالية لتعريف إستراتيجية العمل ولتحديد المخاطر التي ستعرض لها مع إعطاء قيم لهذه المخاطر¹. كما عرفت إدارة المخاطر بأنها: "كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لتحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا"².

عرفتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية*: "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدتها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر"³.

يلاحظ أن تعريف إدارة المخاطرة يركز على الإجراءات التي تتخذها الإدارة لفهم وتعريف وتحليل المخاطر لتستطيع تجنبها أو محاولة تخفيضها إلى أدنى حد ممكن.

2- أهداف إدارة المخاطر: إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها وهناك عدة أدوار منوطة بإدارة المخاطر أهمها⁴:

- ✓ تنفيذ إستراتيجية البنك بتزويد البنك بنظرة أفضل للمستقبل والقدرة على تحديد سياسات الأعمال، إضافة إلى التحكم والسيطرة على عدم التأكد المحيط بالمكاسب المتوقعة؛
- ✓ الميزة التنافسية؛
- ✓ قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات؛
- ✓ المساعدة في اتخاذ القرار من خلال رصد المخاطر الكامنة قبل اتخاذ القرار وإعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك؛
- ✓ المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير؛
- ✓ رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها؛
- ✓ وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك؛
- ✓ التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها؛
- ✓ استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.

¹ طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ورقة مناسبات رقم 05 البنك الإسلامي للتنمية، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003، ص30.

² موسى عمر مبارك أبو محييد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل2، أطروحة دكتوراه فلسفة، غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص19.

* Financial Services Roundtable.

³Bessis JOEL, **Risk Management in Banking**, 2nd ED, Wiley & Sons, 2002, P20.

⁴ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص222.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

رابعاً: أهم مؤشرات قياس المخاطر.

يمكن إعتبار عدة مؤشرات في مجال قياس المخاطر البنكية بمختلف أنواعها، التشغيلية والنظامية، ونقدم فيما يلي جدولاً تليخياً ببعض النسب الدالة¹:

جدول رقم 7: مؤشرات قياس المخاطر البنكية

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	<ul style="list-style-type: none">• صافي أعباء القروض/ إجمالي القروض• مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي القروض• مخصص الديون المشكوك في تحصيله/ القروض التي استحققت ولم تسدد
مخاطر السيولة	<ul style="list-style-type: none">• الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول• سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	<ul style="list-style-type: none">• الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة/ إجمالي الأصول• الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة/ إجمالي الخصوم• الأصول الحساسة- الخصوم الحساسة
مخاطر التشغيل	<ul style="list-style-type: none">• إجمالي الأصول/ عدد العاملين• مصروفات العمالة/ عدد العاملين• حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول• القاعدة الرأسمالية/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 239.

¹ رجب حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 230.

المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي للرقابة المصرفية.

تعد الرقابة السليمة شرطا أساسيا لاستمرار البنوك في السوق المصرفي والتأكيد على سلامة مراكزها المالية وتجنبها المخاطر المحتملة مع تحقيق الفعالية في مستوى الأداء، وبالتالي ضمان سلامة الجهاز المصرفي واستقراره.

أولاً: تعريف الرقابة المصرفية.

تعددت التعاريف ومن أهمها:

- **التعريف الأول:** " الرقابة مفهوم إداري بمعنى أن الرقابة عنصر من عناصر نشاط الإداري ويتيح للرقابة التأكد من أن العمل الذي يتم يطابق ما توقع أن يكون عليه وهي تشمل تحديد معايير رقابية وقياس النتائج كمعرفة أي خروج عن المتوقع والتعرف عن أسبابه والعمل على تصحيحه"¹.
- **التعريف الثاني:** " إن الرقابة المصرفية هي عبارة عن تطبيق عملي لواقع الرقابة في المجال المصرفي وذلك بهدف مقارنة عمليات وموجودات البنك وتنظيمه مقارنة بالقوانين المسطرة من طرف أعلى سلطة نقدية وهي البنك المركزي"².

وعليه يمكن استنتاج التعريف التالي: الرقابة المصرفية هي مجموعة القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والمصارف بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف توصيلاً إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المؤسسة والمستثمرين وبالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها. والمدقق في هذا التعريف يمكنه إدراك أبعاده في التالي:

- أن الرقابة ليست مهمة واحدة أو نشاط واحد ولكنها عملية تتكون من مراحل متتابعة ومتكاملة؛
- أن عملية الرقابة عملية مستمرة ملازمة للتنفيذ الفعلي للخطط منذ اللحظة الأولى؛
- أن المادة الخام التي تستخدمها عملية الرقابة تتكون من معايير الخطط المرسومة ونتائج الأداء الفعلي للتنفيذ؛
- أن الهدف من العملية الرقابية هو التأكد من انطباق الأداء الفعلي للمعايير المخططة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف بفعالية فلا بد من انجاز المهام التالية³:
- محاولة التنبؤ بالانحرافات قبل حدوثها، والاستعداد لمواجهة الانحرافات قبل وعند حدوثها ومن ثم تجنب حدوثها، وفي حالة عدم القدرة على التنبؤ بالانحرافات فمن الضروري سرعة ودقة الكشف عنها، واقتراح الإجراءات التصحيحية اللازمة لضمان التزام الأداء الفعلي بالمعايير المخططة مع تدنية الآثار السلبية لتلك الانحرافات؛

¹ عبد الفتاح محمد صحن، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 11.

² عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار حامد للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، الأردن، 1999، ص 241.

³ محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 127.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

- أن الرقابة عملية مكملة لعملية التخطيط، فتحقيق النتائج المخططة لا يتم ولا يتحول إلا إذا كانت عملية الرقابة فاعلة وفعالة.
- ثانياً: أنواع الرقابة المصرفية.

تتم عملية الرقابة المصرفية من خلال ثلاث جهات يتكامل عملها وهي¹:

- 1- الرقابة حسب الهدف: وفي هذا الإطار نذكر أربعة أنواع من الرقابة المصرفية حسب الهدف وهي²:
 - 1-1 الرقابة الوقائية: تهدف الرقابة الوقائية إلى تدنية المخاطر المصرفية وذلك من خلال:
 - وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال؛
 - المحافظة على نسب معقولة من السيولة؛
 - الحد من المنافسة الهدامة بين البنوك؛
 - تجنب فروق أسعار الفائدة الناتجة عن وجود فجوة استحقاق بين الأصول والخصوم؛
 - تحديد الأنشطة المسموح بها للمصرف وتلك المحظورة؛
 - وضع شروطا معينة لمنح التراخيص للمصارف مثل وجود حد أدنى من رأس المال المدفوع، وجود إدارات ذات سمعة وكفاءة جيدة.

1-2- رقابة الأداء: وتتمثل في التحليل الذي يقوم به البنك المركزي للمعلومات والبيانات التي توضح أداء البنوك وسلامة مراكزها المالية.

1-3 الرقابة التصحيحية: وفيها يلزم البنك المركزي المصارف بالزامية الاستعانة بمدقق حسابات خارجي للإعداد تقرير حول الانجاز الفعلي والنتائج المالية للمصرف.

1-4 الرقابة الحمائية: وتهدف إلى تقديم الدعم للمصارف عند مواجهتها لصعوبات -قد تقضي على بقائها- وذلك من خلال مؤسسات ضمان الودائع التي تهدف إلى حماية صغار المودعين، ومن ثم زيادة الثقة في الجهاز المصرفي، وكذلك من خلال نظام القرض الأخير.

2- الرقابة حسب الجهة القائمة بها: ونميز في هذا الصدد بين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية ورقابة البنك المركزي؛

2-1 الرقابة الداخلية الذاتية: تعد للبنك ذاته، وهي نوع من أنواع الرقابة المصرفية وتشمل ثلاثة أعمدة³: الرقابة المحاسبية، الرقابة الإدارية والضبط الداخلي، ففي الحالة الأولى تسعى للتأكد من تنفيذ التعليمات المحاسبية طبقا لتفويض السلطات المرخص بها وتسجل العمليات المحاسبية بشكل يسمح باستخراج القوائم المالية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ما ينتج من فروق بعد المطابقة بين الأرصدة، أما الحالة الثانية هي التي تعمل على رفع الكفاءة الوظيفية وتطبيق السياسات الإدارية وتدريب العاملين، والحالة الثالثة عملية الرقابة على عملية الضبط الداخلي وهي

¹ خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، عمان، الأردن، 1998، ص 68-71.

² عبد الغفار حنفي، إدارة المنشآت المتخصصة: إدارة البنوك، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 126.

³Rouach M; Naulleau, **Le contrôle de gestion bancaire et financier**, Editions de la banque, 2nd, Paris, 1994.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

الإجراءات التي يقوم بها من يوم لآخر بصفة تلقائية ومستمرة لمنع أو كشف الغش والأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب وتتولى هذه الرقابة أجهزة فنية تابعة للإدارة العليا للبنك، أما نتيجة أعمال هذه الأجهزة فيتم رفعها في تقارير مكتوبة إلى رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام وفق الترتيب المعمول به في البنك المعني، ومن ثمة متابعة هذه التقارير حيث تدعو الحاجة إلى ذلك¹.

2-2- الرقابة الخارجية: تتم الرقابة الخارجية على البنوك من خلال مدققي الحسابات حيث أنه على كل بنك مرخص أن يعين مدققا لحساباته مايلي²:

- مراقبة أعمال البنوك؛
- تدقيق حساباته وفقا لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية؛
- فحص الأنظمة المالية والإدارية للبنك وأنظمة المراقبة المالية الداخلية له والتأكد من ملائمتها بما يحقق حسن سير عمل البنك، يقدم مدققوا الحسابات تقريرا خطيا يرفع إلى البنك المركزي.

3- رقابة البنك المركزي: يعتبر البنك المركزي بنك البنوك، إذ تخول له مهمة الرقابة والإشراف على البنوك، فهو الذي يمنح التراخيص للبنوك وهو الملجأ الأخير للاقتراض بالنسبة لها، وتتم رقابة البنك المركزي على البنوك من نوعين من الرقابة³:

3-1- الرقابة المكتسبة: تقوم هذه الرقابة عن طريق فحص التقارير والبيانات والإحصاءات التي تتوافر بها وحدات الجهاز المصرفي للبنك المركزي، حيث تجري عليها من الدراسة والتحليل ما يمكنه من التعرف على حقيقة مراكزها المالية ودرجة الكفاءة التي يمارس بها الوظائف، ويرسل البنك المركزي نماذج خاصة تقوم بتعبئتها البنوك التجارية وترسل البنوك التجارية تقارير شهرية تكشف عن مراكزها ويظهر فيه جانب الأصول وجانب الخصوم⁴. وهناك التقرير السنوي حيث يراجع البنك المركزي التقارير السنوية التي يصغها مراقبوا الحسابات لدى البنوك وذلك للتثبيت من تنفيذ قراراته والتأكد من خلو نشاط البنك من أي مخالفة.

3-2- الرقابة الميدانية: يجري المصرف المركزي عن طريق إيفاد مندوبية بالتفتيش على البنوك التجارية، بهدف التأكد من صحة السياسات الوظيفية التي يتبعها البنك المركزي ومدى سلامة القروض التي يمنحها من الوجهة الفنية، وفي حالة التفتيش يقوم المفتش بالإطلاع على كافة دفاتر وسجلات البنك التجارية، وقد يطلب إليه إيضاحات يراها ضرورية لتحقيق الرقابة الميدانية.

ثالثا: أهداف ومبادئ الرقابة المصرفية.

1- أهداف الرقابة: تتمثل هذه الأهداف في العناصر التالية

- حماية أموال المودعين وسائر الدائنين الآخرين؛
- دعم المصارف ومساعدتها والتنسيق فيما بينهما؛

¹ Zuhayr Mikdashi, *les banques à l'ère de la mondialisation*, economica, paris, France, 1998, p 252.

² عبد الحميد كراجه، محاسبة البنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2000، ص65.

³ المرجع نفسه، ص 66.

⁴ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص 291، 292.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

- المحافظة عن سلامة المراكز المالية للمصارف وسلامة أدائها المصرفي؛
- الاطمئنان إلى إلتزام المصارف بالقوانين والتشريعات المصرفية؛
- تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على قيمة العملة؛
- تجنب مساوئ التضخم والانكماش؛
- المساعدة في تحقيق أفضل توظيف ممكن للمواد المتاحة؛
- الرقابة على عرض النقود والطلب عليها¹.

2- المبادئ: وتشمل مبادئ الرقابة المصرفية مايلي:

2-1- المبادئ الإدارية: يتيح تطبيق هذا المبدأ تخصص كل قسم ودائرة بعمل معين لتسهيل إختصاصاته وواجباته ومسؤولياته، ومن هنا جاء التقسيم الفني للبنوك التجارية، فهناك قسم الإعتمادات وآخر الكفالات وكذا محاسبة المسئول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله أيضا يجب تحديد الأهداف الرئيسية والثانوية التي يسعى المسئول لتحقيقها، يضاف إلى هذا المبادئ " مبدأ السرية المهنية ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ السرعة في التنفيذ ومبدأ التفرع بحيث يصل البنك إلى عملائه البعيدين عنه جغرافيا.

2-2- المبادئ المحاسبية: تتمثل أهم هذه المبادئ²:

2-2-1- مبدأ السيولة: أي إحتفاظ البنك التجاري بقدر من الودائع في صورة نقدية لمقابلة مسحوبات العملاء الطارئة، هنا يجب التوازن بين النقدية المحتفظ بها وتلك المستثمرة لأن عدم التوازن يعني المخاطرة في حالة نقص السيولة ونقص الربحية في زيادة السيولة، ومن أهم العوامل المؤثرة في تحديد حجم السيولة؛

2-2-2- طبيعة الودائع: تتمتع الودائع تحت الطلب بدرجة من السيولة أعلى من الودائع الأخرى؛

2-2-3- الوعي المصرفي: كلما زاد الوعي المصرفي قلت نسبة السيولة الواجبة توفرها والعكس؛

2-2-4- رقابة البنك المركزي: إشتراط البنك المركزي إحتفاظ البنوك التجارية نسبة السيولة يحدد حجمها؛

2-2-5- مبدأ الضمان: كلما زادت درجة السيولة زادت ثقة المتعاملين بالبنك المعني فارتفاع درجة الضمان يفوت على البنك فرص الاستثمار الودائع وتحقيق الفوائد، بينما إنخفاض رجة الضمان يزيد من فرص الاستثمار وإمكانيات تحقيق عوائد مرتفعة؛

ودرجة الضمان تختلف باختلاف الودائع لأجل أكثر من الودائع تحت الطلب، كما أن درجة الضمان تختلف باختلاف الجهة المودعة، فالودائع الحكومية أضمن من ودائع الأفراد.

2-2-6 - مبدأ الربحية: يعتمد على التوازن ما بين السيولة والضمان، فالودائع لأجل تعطي البنك مجالا أكبر

للاستثمار لأجال طويلة وذات عوائد أكبر من مثيلتها تحت الطلب.

2-3- الطرق المحاسبية: لا بد من إستخدام طريقة محاسبة سليمة للرقابة على العمليات المصرفية وهناك طريقتين: الطريقة الفرنسية والإنجليزية، فالأولى تعتمد على اليوميات المساعدة أو التحليلية بالإضافة إلى اليوميات

¹ ريمون فرحات يوسف، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004، ص ص 158، 159.

² خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن، 2004، ص ص 433-436.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

العامة ودفاتر يومية مساعدة أصلية ودفاتر يومية مساعدة وأصلية ودفاتر تحليلية مساعدة ودفاتر الأستاذ العام حيث ترحل هذه الأخيرة القيود الإجمالية من دفتر اليومية الأصلية، والطريقة الإنجليزية لا تختلف عن الطريقة الفرنسية إلا في اعتمادها على دفاتر اليومية المساعدة التحليلية دون اليومية العامة.

2-4- الإجراءات المحاسبية: تبين هذه الإجراءات أساس الخطوات الواجبة إتباعها في أداء خدمة مصرفية ما يشكل منظم لذا يطلق عليها البعض " الدورات المستخدمة "، وتهدف أحكام الرقابة على العمليات المصرفية مع الحرص على السرعة والسهولة والدقة في أداء العمل¹.

المبحث الثاني: المعايير الرقابية للإنذار المبكر في ظل مقاربات التسعير.

من بين الأهداف الرئيسية للرقابة المصرفية العمل على وجود نظام مصرفي سليم، ذلك لجأت الدول والمنظمات العالمية ذات الاهتمام بالمصارف إلى ابتكار وتطبيق العديد من الأنظمة لقياس مدى سلامة أداء المصارف، ومن ضمنها المعايير الرقابية للإنذار المبكر.

المطلب الأول: تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة المصرفية.

نظرا لمخلفات الأزمة المالية الآسيوية والمكسيكية على الاقتصاديات الوطنية والعالمية، تعين لصندوق النقد الدولي وضع مؤشرات إقتصادية ومالية للحيلولة دون نشوب الأزمات من غير التنبؤ بها، اعتمادا على تجارب دول منها الولايات المتحدة الأمريكية .
أولا: نشأة معايير الإنذار المبكر.

تعتبر مؤشرات الحبيطة الجزئية من أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء البنوك، وهي تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية وتعرف بإطار (CAMELS)، هذا الأخير مر بعدة مراحل قبل أن يصبح بشكله الحالي.

إن من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، وبعدها حدث إنهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف².

بدأ استخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979 حيث ظل البنك الإحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف

¹ خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 437.

² مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 35، البنك المركزي السوداني، الخرطوم، السودان، 2005، ص 1-3.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

الأمريكية حسب معيار (CAMELS) كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم 1.

ثانياً: تطور معيار (CAMELS) وآليات عمله.

لقد مر هذا المعيار بعدة مراحل.

1- معيار CAEL:

1-1- تعريفه: يعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتتبية ويعتمد على تحليل عوائد الربح السنوية المرسله من المصارف للبنك المركزي، ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ربع سنوي لها إستنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار (CAMELS) هي كفاية رأس المال، جودة المنتوجات، الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية إتجاه مخاطر السوق¹.

1-2- مميزات معيار CAEL:

- يعتبر أداة للإنذار المبكر وتحديد مواطن الضعف في المصارف ومؤشر للتفتيش الميداني عبر طريقة (CAMEL)، وبالتالي فهو مكمل لمعيار (CAMEL) وليس بديل له؛
- تعتمد عليه السلطات في إتخاذ القرارات الرقابية اللازمة في حالة مضي ثلاثة أرباع أو أكثر من تاريخ تقرير (CAMEL) نسبة للتغير المتوقع حدوثه في الموقف المالي بالمصرف المعني خلال تلك الفترة؛
- يمكن من عمل تقييم موحد للبنوك مجتمعة في تاريخ محدد.

جدول رقم 5: التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف.

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1 قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2 مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3 معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
4 هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5 غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة- إشراف

المصدر: مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 35،

البنك المركزي السوداني، الخرطوم، السودان، 2005، ص4

¹ مالك الرشيد أحمد ، مرجع سابق، ص 4.

2- معيار CAMEL:

2-1- تعريفه: هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني¹، حيث عملت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج معيار (CAMEL) أكثر من معيار (CAEL) والإعتماد عليها في القرارات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف، ويأخذ المعيار في الإعتبار خمسة عناصر رئيسية هي:

1- كفاية رأس المال	CAPITAL ADEQUACY
2- جودة المنتوجات	ASSET QUALITY
3- الإدارة	MANAGEMENT
4- الربحية	EARNINGS
5- السيولة	L IQUIDITY

والتي يرمز لها بالرمز (CAMEL)نسبة إلى الأحرف الأولى لهذه الفئات، بدأ إستخدام معايير الإنذار المبكر في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1979، حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف البنوك ويمدها بالنتائج، إلى أن تمكنت السلطات الرقابية من التنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه في سنة 1998، حيث قل العدد في انهيار البنوك إلى ثلاثة بنوك فقط.

بعد فترة من الزمن، ومع ظهر وإستفحال مخاطر السوق أضيف معيار جديد إلى نظام الإنذار المبكر (CAMEL)، وهو معيار الحساسية لمخاطر السوق (sensitivity to market risks)،² فأصبح يرمز نظام الإنذار المبكر بـ (CAMELS)، وهناك من يسمي المعيار بأنظمة الرقابة الداخلية (systems of internal control)³.

تساعد نظم الإنذار المبكر على⁴:

- التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم؛
- التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات المصرفية، التي قد تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في المستقبل؛
- المساعدة في تحديد أولويات الفحص، والتقييم والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص؛
- توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك.

¹ المرجع نفسه، ص 4.

² طارق حماد عبد العال، تقييم أداء البنوك الجارية: تحليل العائد والمخاطرة، الدارة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص45.

³ سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، مكتبة الريام، ط1، الدار البيضاء، الجزائر، 2006، ص72.

⁴ عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة، جامعة أسبوط، مصر، بدون سنة نشر، ص6.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

ومن الركائز الأساسية التي تقوم عليها نظم الإنذار المبكر نذكر¹:

- حسن اختيار المتغيرات التي يقوم عليها التنبؤ؛
 - توافر بيانات المدخلات بصفة موثوقة؛
 - الحدود المتصلة بالقياس الكمي للعوامل الكيفية النوعية ذات الصلة بأداء البنك (نوعية الإدارة).
- ولضمان نجاح هذه النظم في التنبؤ المبكر بالأزمات المالية والمصرفية والانهيارات المفاجئة، فإنه ينصح بما يلي²:

- استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية والتي يمكن من خلال التنبؤ؛
- إستخلاص الدروس من الأزمات السابقة.

ثالثاً: مؤشرات ومعايير نظام (CAMELS).

مؤشرات نظام (CAMELS) تدعى كذلك بمؤشرات الحيطة الجزئية التي تعتبر جزء من مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة الأنظمة المالية، هذه المؤشرات هي:

1. كفاية رأس المال (C): تحدد كفاية رأس المال في النهاية، إلى أي مدى تستطيع المؤسسة المالية التغلب

على الصدمات في ميزانياتها، فمن المفيد تتبع معدلات كفاية رأس المال التي تأخذ في حسابها أهم المخاطر المالية (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية، مخاطر سعر الصرف، مخاطر معدلات الفائدة، مخاطر السوق)³.

حيث يتوقع من كل بنك الاحتفاظ برأس مال مناسب مع طبيعة وحجم المخاطر لديه، ويتم تصنيف هذا المعيار على أساس⁴:

- مستوى ونوعية رأس المال والوضع المالي الكلي للبنك؛
- طبيعة واتجاه وحجم القروض المتعثرة؛
- مكونات ميزانية البنك مثل طبيعة وحجم الموجودات؛
- المقدرة على الدخول إلى سوق رأس المال للحصول على التمويل اللازم؛
- المخاطر المتعلقة بالنشاطات خارج الميزانية.

¹ طارق حماد عبد العال، حوكمة الشركات، المفاهيم - المبادئ - التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 775، 776.

² معطى الله خير الدين وبوقوم محمد، المعلوماتية والجهاز البنكي: حتمية تطوير الخدمات المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية: الواقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص 9.

³ بول هيلبرز وآخرون، مؤشرات الحيطة الكلية: أدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي، مجلة التمويل والتنمية، العدد 3، المجلد 34، سبتمبر، 2000، ص 53.

⁴ إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية (صندوق النقد العربي)، أبوظبي، مارس، 2006، ص 23.

2. جودة الأصول (A): تكون ملاءة المؤسسات المالية المصرفية في خطر عندما تضعف أصولها، لذا يجب

الاهتمام بنوعية الأصول المكتسبة¹.

حيث أن تقييم هذه النوعية يعتمد على مايلي²:

- كفاية معايير الضمانات وقوة إدارة القروض؛
- كفاية مخصصات الديون والاستثمارات؛
- كفاية نظم الرقابة الداخلية ونظم المعلومات³؛
- مخاطر الإقراض الناجمة عن عمليات خارج الميزانية؛
- تركيز التسهيلات؛
- سلامة السياسات الائتمانية والالتزام بها⁴.

3. الإدارة (M): الإدارة السليمة عنصر أساسي في البنوك ولكن يصعب قياسها نوعا ما، فيجب أن يعكس

البنك مدى مقدرة مجلس الإدارة وإدارة البنك على القيام بالدور المنوط بهما، وغم ذلك هناك بعض المقاييس التي تحدد مدى سلامة الإدارة ومنها⁵:

- مستوى ونوعية ومعرفة الإدارة بنشاطات البنك؛
- مقدرة مجلس الإدارة والإدارة ككل على التخطيط والتعامل مع المخاطر؛
- العلاقات والمعاملات بين المديرين وكبار المساهمين⁶؛
- كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية؛
- دقة وتوقيت وفعالية أنظمة المعلومات؛
- الالتزام بالقوانين والتعليمات⁷.

4. الدخل (E): المؤسسات المصرفية غير المربحة يمكن أن تتعرض لمخاطر الإعسار، لئلا الربحية العالية

غير العادية مثلا ربما تعكس مخاطرة مفرطة يتبناها البنك⁸، فمن المقاييس المعتمدة عليها لتقييم معيار الدخل لدينا⁹:

- مستوى واتجاه ومدى استقرار الإيرادات؛
- القدرة على تدعيم حسابات رأس المال من خلال الأرباح المحققة؛

¹ بول هيلبر وآخرون، مرجع سابق، ص53.

² إبراهيم الكراسنة، مرجع سابق، ص24.

³ سمير الخطيب، قياس إدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص80.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ بول هيلبرز وآخرون، مرجع سابق، ص53.

⁶ سمير الخطيب، مرجع سابق، ص81.

⁷ المرجع نفسه.

⁸ بول هيلبرز وآخرون، مرجع سابق، ص53.

⁹ إبراهيم الكراسنة، مرجع سابق، ص28.

- نوعية ومصادر الإيرادات؛

- نسبة المصاريف إلى الإيرادات؛

- كفاية نظام الموازنة وعمليات التنبؤ.

5. السيولة (L): ينبغي أن تغطي مؤشرات السيولة موارد التمويل وتضع يدها على عدم التوافق في تواريخ الاستحقاق ويمكن قياس تلك المؤشرات من خلال:

- كفاية مصادر الأموال مقارنة مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية؛

- جاهزية الموجودات القابلة للتسييل؛

- اتجاه واستمرار تدفق الودائع؛

- درجة الاعتماد على مصادر الأموال قصيرة الأجل؛

- القدرة على توريق وبيع الموجودات.

6. الحساسية لمخاطر السوق (S): تشترك البنوك في عمليات متنوعة وفي تعرضها لمخاطر السوق، وخاصة في

تحديد سعر الفائدة وتنفيذ صفقات العملة الأجنبية، ويتم استعمال مؤشرات خاصة بمفاهيم السوق¹، ومنها²:

- درجة حساسية إيرادات البنك و رأس المال للتغيرات المعاكسة في سعر الفائدة وسعر الصرف؛

- درجة تعقيد نشاطات البنك في الأدوات غير المحتفظ بها للمتاجرة؛

- طبيعة ودرجة تعقيد مخاطر السوق الناجمة عن مخاطر عمليات البنك الأجنبية.

المطلب الثاني: نماذج الإنذار المبكر بمعادلة واحدة للتنبؤ بالتعثر المصرفي.

تعتبر نماذج الإنذار المبكر من بين النماذج الرياضية المستعملة للتنبؤ بالتعثر المصرفي، وهي عبارة عن

نماذج قياسية تستخدم للتنبؤ بالازمات، وترتكز هذه النماذج على البيانات التاريخية المرتبطة بالطريق المفضي إلى

الازمات، كما أن هذه الطريقة تفضي إلى تحديد مكامن التعرض للمخاطر المالية هو مفتاح الوقاية من الازمات³.

تهدف نماذج الإنذار المبكر ("Early Warning Systems" EWS) إلى ترجمة العوامل المختلفة للأداء

والملاءة البنكية في شكل تقدير لخطر تعثر المؤسسة المصرفية، وبمساعدة هذا التقدير يمكن للمنظم التمييز بين

البنوك الأكثر خطرا وتلك غير الخطرة، إذ أن التعرف المبكر على البنوك التي تواجه صعوبات يسمح باتخاذ

الإجراءات الوقائية والتصحيحية الملائمة.

أولاً: نموذج التمان "Altman" 1968 لتنبؤ بالفشل.

يعتبر هذا النموذج من أهم النماذج المستخدمة للتنبؤ بفشل المنشآت حيث طبق (Altman) دراسته

على (66) منشأة صناعية، نصفها منشآت فاشلة تعرضت للإفلاس خلال الفترة من عام 1946 وحتى عام 1965،

¹ بول هيلبرز وآخرون، مرجع سابق، ص 53.

² إبراهيم الكراسنة، مرجع سابق، ص 32.

³ كريستيان مالدر، تقييم المخاطر، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر، 2003، ص 8.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

والنصف الآخر منشآت غير فاشلة خلال نفس الفترة، وتم احتساب (22) نسبة من واقع التقارير المالية للمنشآت، وباستخدام أسلوب التحليل التمييزي المتعدد، توصل (Altman) إلى النموذج التالي¹:

$$Z=0,012X_1+0,014X_2+0,033X_3+0,006X_4+0,999X_5$$

حيث تمثل:

Z: المؤشر الكلي.

X₁: نسبة رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات؛

X₂: نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات؛

X₃: نسبة الإيرادات قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات؛

X₄: نسبة القيمة السوقية لحقوق المالكين إلى القيمة الدفترية للالتزامات.

X₅: نسبة المبيعات إلى مجموع الموجودات.

إذا كان $Z < 2,675$ فهذا يعني أن الشركات التي تنتمي لهذه المجموعة تعتبر فاشلة.

إذا كان $Z > 2,675$ فهذا يعني أن الشركات التي تنتمي لهذه المجموعة تعتبر ناجحة.

إن: الهدف من هذا النموذج هو²:

- تقييم القروض في مجال الأعمال؛

- إدارة حسابات الذمم.

ثانياً: نموذج "Taffler and Tisshow"

تم تصميم هذا النموذج في المملكة المتحدة إثر الدراسة التي أجريت من قبل **Taffler and Tisshow** في عام 1977، والتي هدفت إلى تطوير نموذج رياضي قادر على التنبؤ بفشل المنشآت البريطانية، وقد إتمدت الدراسة على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات بين (46) منشأة صناعية مستمرة في عملها، و(46) منشأة أخرى أعلنت إفلاسها أو تصفيتها (المجموعتين متشابهتين من حيث الحجم والصناعة). وقد استخدم الباحثان في صياغة النموذج ثمانية نسب مالية مختلفة، تم اعتماد أربعة منها³:

$$Z = 0,53X_1 + 0,13X_2 + 0,18X_3 + 0,16X_4$$

حيث أن:

X₁: الأرباح قبل الضرائب إلى المطلوبات المتداولة؛

X₂: الأصول المتداولة إلى مجموع المطلوبات؛

X₃: المطلوبات المتداولة إلى مجموع الأصول؛

¹ محمد مطر، نحو الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص367.

² بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب أحمد، مرجع سابق، ص75.

³ جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحول على شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، جامعة غزة، فلسطين، 2010، ص ص 79، 80.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

X_4 : فترة التمويل الذاتي = (الأصول السائلة + المطلوبات المتداولة) / المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة.

ثالثا: نموذج "kida" (1980)

اعتمد النموذج على أسلوب التحليل التمييزي المتعدد للاختبار خمسة نسب مالية، بلغت دقتها نحو 90%، وذلك على (20) منشأة ناجحة و(20) منشأة فاشلة خلال الفترة من (1974-1975)، حيث الصيغة التالية¹:

$$Z = 1,042X_1 + 0,42X_2 - 0,461X_3 - 0,463X_4 + 0,271X_5$$

X_1 : صافي الأرباح بعد الضرائب إلى مجموع الأصول؛

X_2 : مجموع حقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات؛

X_3 : الأصول السائلة إلى المطلوبات المتداولة؛

X_4 : صافي المبيعات إلى مجموع الأصول؛

X_5 : الأصول النقدية إلى مجموع الأصول.

وتعتبر احتمالات الفشل مرتفعة حسب هذا النموذج عندما تكون قيمة (Z) سالبة.

وقد اثبت هذا النموذج قدرة تنبؤية بحوادث الإفلاس قدرها 90% قبل سنة من حدوث واقعة الإفلاس.

رابعا: نموذج "Fulmer Model" (1984)

قام (Fulmer) بوضع نموذج للتنبؤ بفشل المنشآت وذلك من خلال استخدام عينة مكونة من 60 منشأة منها 30 منشأة ناجحة و30 منشأة فاشلة وذلك من خلال استخدام مجموعة من النسب المالية واستخدام التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات في وضع النموذج²:

$$H = 5,528 V_1 + 0,212 V_2 + 0,073 V_3 + 1,270 V_4 - 0,120 V_5 + 2,335 V_6 + 0,575 V_7 + 1,083 V_8 + 0,894 V_9 - 6,075$$

حيث أن:

V_1 : الإرباح المحتجزة/مجموع الأصول؛

V_2 : المبيعات /مجموع الأصول؛

V_3 : الأرباح قبل الضرائب/حقوق المساهمين؛

V_4 : التدفق النقدي/مجموع الديون؛

V_5 : مجموع الديون /مجموع الأصول؛

V_6 : الخصوم المتداولة /مجموع الأصول؛

V_7 : الأصول الملموسة/مجموع الأصول؛

V_8 : رأس المال العامل /إجمالي الديون؛

¹ محمد مطر، مرجع سابق، ص 369.

² جهاد حمدي إسماعيل مطر، مرجع سابق، ص ص 83، 84.

V₀: لوغار يتم الربح قبل الفائدة والضرائب / الفائدة.

وتكون المنشأة مهددة بخطر الإفلاس إذا كانت $H >$ من الصفر، وقد حقق هذا النموذج من الدقة وصلت إلى 98% .

المطلب الثالث: إشكالية تمويل عدم الاستقرار المالي.

يعتبر تحديد مساهمات المصارف من أكثر الموضوعات إثارة للبحث في مجال تسيير الاستقرار المالي، وتشير الأبحاث التي أعدتها المؤسسات الدولية إلى أن ربط مساهمة المصرف في تمويل ضمان الودائع بمستوى المخاطر التي يواجهها يسهم في تخفيض السلبيات الناشئة عن أنظمة ضمان الودائع، كما أنه يشكل ضغوط على المصارف للعمل على تصويب أوضاعها، سنعرض أكثر الأساليب استخداماً في العالم ومن بينها¹:

أولاً: المقاربات المستندة إلى المعايير الكمية .

تحاول هذه الطرق إلى أن تستخدم مقاييس تعتمد على الحقائق أو البيانات لوضع المصارف ضمن فئات مختلفة، بهدف احتساب أقساط التأمين التي ستفرض عليها، ويمكن أن تعتمد هذه الطرق على معيار واحد أو عدة معايير لتقدير مخاطر المصارف، وغالبا ما يكون مصدر هذه المعايير عمليات التحليل المكتبي أو التفتيش الميداني الناتجة عن عمليات الرقابة المصرفية.

وعادة ما تتكون هذه المعايير مما يلي:

- التزام المصرف بمتطلبات رأس المال من حيث الحد الأدنى والكفاية والجودة؛
- جودة وتوزيع الأصول؛
- كفاية وتذبذب عوائد المصرف؛
- ثبات وتنوع مصادر تمويل المصرف؛
- مستوى تعرض المصارف لمخاطر الفوائد والتغيرات في أسعار الفائدة.

ورغم أنه غالبا ما يستخدم أكثر من معيار لتحديد أقساط التأمين، فإن نسبة كفاية لرأس المال ونسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات من أكثر النسب شيوعاً، ومن الاتجاهات الحديثة في هذا المجال هو استخدام معايير لقياس الخسائر الموقعة مثل احتمالية التعثر لعملاء المصرف، كما ظهرت العديد من الأبحاث الأكاديمية منذ سبعينيات القرن الماضي التي استخدمت نماذج تسعير الخيارات (نموذج) في احتساب قيمة ضمان الودائع وأقساط التأمين.

وتكمن الميزة الرئيسية في استخدام المقاربات المستندة إلى المعايير الكمية إلى وضوحها وسهولة تفسيرها وبالتالي فهي لن تثير قدر الجدل الذي يمكن أن تثيره المنهجيات أخرى، ولكن أهم سلبية لهذه المقاربات هي أن تعتمد على معايير تحتسب على أساس بيانات تاريخية لا تؤثر بالضرورة إلى مستوى مخاطر المصرف المستقبلية.

¹ سلطة النقد الفلسطينية، ورقة عمل حول: الجوانب العملية في إعداد وتصميم نظام لضمان الودائع، بدون تاريخ نشر، ص 8.

ثانيا: المقاربات المستندة إلى المعايير النوعية .

تسعى إلى تصنيف المصارف ضمن فئات لغرض تحديد أقساط التأمين المستحقة عليها، وتوظف هذه المقاربات معايير مثل: التقييم الرقابي للمصرف ومدى الامتثال للمتطلبات والمعايير القانونية والرقابية. ويهدف استخدام هذه المعايير إلى الوصول للاستنتاجات حول الوضع المالي الحالي للمصرف ونشاطاته الرئيسية ومنه إلى مؤشرات حول مخاطره المستقبلية، أحد أكثر المعايير استخداما في هذا المجال هو تصنيف (CAMELS) الذي تستخدمه سلطات الرقابة المصرفية، ورغم أن هذا التصنيف يعتمد في العديد من عناصره على معايير كمية، إلا أن اتخاذ القرار النهائي حول تصنيف المصرف يعتمد إلى حد كبير على تقدير المراقبين الذين يعدون التصنيف. وإجمالا تعتبر المعايير النوعية جيدة في تقدير الوضع الحالي والمستقبلي لمخاطر المصرف، ولكن سلباتها للرئيسية هي أنه وبسبب اعتمادها على التقدير فانه من المتوقع أن تثير العديد من الاعتراضات والنقاشات حول مدى موضوعيتها، كما أن هذه المعايير ومهما بلغت دقتها لا تغني عن معايير كمية أساسية مثل كفاية رأس المال¹.

ثالثا: المقاربات المستندة إلى معايير كمية ونوعية .

تعتمد أغلب الدول التي تفرض أقساط تأمين تتناسب مع المخاطر نوعا من المنهجيات التي توظف معايير كمية ونوعية في آن واحد، فمثلا يستخدم هذا النوع من المقاربات في الأرجنتين وكندا وفرنسا وتايوان والولايات المتحدة الأمريكية.

فالنظام المتبع في كندا يعطي أهمية نسبية قدره 60% لعوامل كمية مثل كفاية رأس المال وتذبذب العوائد ومخاطر التركيز، أما المعايير النوعية القائمة على التقييم الرقابي فخصص لها 40%، أما في الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم المؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع منهجية مشتركة تقوم على مصفوفة 3*3 تقوم على كفاية رأس المال والتصنيف الرقابي، وقد قام عدد من الدول بإتباع النموذج الأمريكي كما هو الحال في فرنسا مثلا. كما يظهر من الدراسات اتجاه أغلبية الدول إلى إعطاء وزن أكبر للمعايير الكمية، حتى في الحالات التي تكون فيها المعايير النوعية أكثر فائدة، ويفسر المتخصصون ذلك برغبة مؤسسات ضمان الودائع في استخدام معايير تتمتع بأعلى قدر ممكن من الموضوعية والقبول.

وبغض النظر عن المنهجية التي سيتم اختيارها فانه يجب أن يتوفر فيها الصفات التالية:

- تميز بين المصارف ذات المستويات المختلفة من المخاطر بشكل فعال؛
- يوظف أكبر كم ممكن من المعلومات المناسبة؛
- تركز على المخاطر المستقبلية التي يمكن أن تواجه المصرف؛
- مقبولة ومفهومة من قبل المصارف والأطراف الأخرى في شبكة الأمان المالي².

¹ سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سابق، ص 9

² سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سابق، ص 09.

المبحث الثالث: الأساليب الحديثة لفعالية الاستقرار المالي: معايير لجنة بازل والحوكمة.

لا شك أن النظام المصرفي يؤدي دورا أساسيا ضمن النظام المالي ككل، ومن ثم في الاقتصاد الوطني لأي دولة، وتبرز أهميته في أنه يساهم (الأسواق المالية) في تمويل الاقتصاد. في مقابل ذلك، بينت الأزمات المالية المتتالية بداية بأزمة المكسيك 1994، الأزمة المالية الآسيوية 1997، روسيا 1998، أن النظام المصرفي يمكن أن يكون كذلك سببا رئيسيا في انهيار الاقتصاد وإفلاس الدولة. إنطلاقا مما سبق تبدو أهمية إيجاد الأساليب والطرق الفعالة التي يمكن من خلالها المحافظة على استقرار الجهاز المصرفي، وهذا من خلال التركيز على عدة أساليب بالخصوص: الأول هو **معايير لجنة بازل**، والثاني هو **الحوكمة** وكلاهما يعتبران مدخلا جيدا لتحقيق هدف استقرار النظام المصرفي وذلك من خلال تفعيل نظام التأمين على الودائع.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لقواعد الحذر في النظام المالي والمصرفي.

أصبحت البنوك في طريق سعيها إلى تحقيق المكاسب وتعظيم العوائد عرضة للعديد من المخاطر، وهذا ما دفع الأجهزة المصرفية في العالم إلى التفكير في إيجاد الآليات الضرورية لمواجهة تلك المخاطر والتحوط لها بعدة أساليب من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطات وهو التفكير الذي تمخض عنه تشكيل لجنة "بازل" المصرفية، والتي توصلت إلى عدة توصيات عرفت باسم (مقررات لجنة بازل)، ومن خلال العناصر التالية سيتم التعرض لأهم جوانب هذا الموضوع.

أولا: ماهية القواعد الإحترازية.

تعد مراقبة المخاطر ضرورة طبيعية ومهمة بالنسبة للبنك لما لها من تأثيرات على نشاطه وإستمراره وأدائه، وهو ما أضطر العديد من البنوك والمؤسسات المالية لوضع التنظيم الذي يسمح لها للتنبؤ بالخطر ومراقبته في نفس الوقت، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل تعداه لتتبنى سلطات المراقبة في الدول السهر على وضع التنظيمات ومراقبة تنفيذها قصد ضمان سلامة النظام المالي والمصرفي، وهو ما يطرح عدة صعوبات وتحديات أهمها التوفيق بين وضع الحدود والقيود المنظمة للنشاط المصرفي، وبين ترك الحرية الضرورية للبنوك والمؤسسات المالية للتوسع في نشاطها¹.

1. نشأة القواعد الإحترازية: تزامن نشوء القواعد الإحترازية مع ظهور الأزمات البنكية والمالية بداية من القرن التاسع عشر في الدول الصناعية الكبرى وهي: إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، فقد خلفت هذه الأزمات عدة آثار سلبية تفاوتت من بلد لآخر، إلا أن ما شهدته الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى إضعاف القطاع البنكي بشكل فرض ضرورة وجود قواعد وضمانات تسمح بممارسة نشاط بنكي يساهم في النمو الاقتصادي.

¹ عبد الرزاق حبار، الالتزام بمتطلبات تطبيق بازل للإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي: حالة دول شمال إفريقيا، مجلة شمال إفريقيا، العدد 7، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص80.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

توقفت القواعد الاحترازية الخاصة برأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية إنشاء البنوك، والتي حددت رأس مال أدنى مقدر بـ 100.000 دولار¹، لكن ورغم هذه المحاولات قصد حماية مساهمي البنوك والمودعين بفرض حد أدنى لرأس المال وتخصيص الاحتياطات، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها بالشكل المطلوب، وهو ما دفع إلى تغيير شروط إنشاء البنوك بالاستغناء عن نظام الاتفاقيات المحددة لرأس المال فقط، بضرورة مرور كل مشروع إنشاء بنك على وكالة الدولة للمراقبة ليتم تسجيل اسم البنك، وعنوانه، وأسماء مسئوليه، وهو الأمر الذي أعطى معنى آخر للمراقبة البنكية وفسح المجال لقواعد تمس مباشرة القطاع البنكي وتهدف في ذلك لحمايته.

في خلال سنوات الستينات من القرن الماضي إنصب إهتمام البنوك الأمريكية بتسيير جانب خصومها في ظل قواعد تنظيمية تقييدية (على مستواها المحلي)، تبعا لتأثيرات انهيار بورصة وول ستريت سنة 1929 التي لم تسمح لها بالتوسع داخل الولايات المتحدة الأمريكية والتنوع من نشاطاتها، هذا ما دفع البنوك الأمريكية بالانحراف عن القواعد المسيرة لها، وتطوير نشاطها الدولي وبالضبط في لندن المتميزة آنذاك بتنظيم حر وسلس بدون قيود، وهو ما نتج فيما بعد إنشاء سوق الأوفشور (سوق الأورو- دولار) بلندن بدخول بنوك أجنبية أخرى تبعا للبنوك الأمريكية، وقد شهدت هذه الفترة تعدد العمليات البنكية دون التأكيد على المراقبة وإهمال دورها، الأمر الذي أدى إلى ظهور الأزمات البنكية بداية من سنوات السبعينات خصوصا في الدول الصناعية والتي تصادفت مع التغيرات الكبيرة في الصرف ومعدلات الفائدة².

نظرا لانتقال النظام النقدي الدولي في سنة 1971 من نظام صرف ثابت إلى النظام الحر، وهو ما دفع البنوك إلى القيام بعمليات المضاربة في سوق الصرف نتج عنها خسائر كبيرة لفروع البنوك العاملة بسوق لندن، فأعلنت عدة بنوك إفلاسها بتسجيلها لخسائر كبيرة، كما تعاضمت نتيجة لذلك مخاطر القرض وعدم استقرار في أسعار الأصول المالية، وفي ظل هذه الأوضاع دفعت البنوك البريطانية السلطات النقدية للتدخل على المستوى الدولي بواسطة محافظ بنك إنجلترا "Lord Richardson" الذي اقترح في الدورة الشهرية لمحافظي البنوك المركزية إنشاء لجنة تكلف بمراقبة البنوك التي لها نشاط دولي، وتسمى بـ "لجنة بازل" تحت إشراف بنك التسويات الدولي (BRI) المكلف بتشجيع التعاون بين البنوك المركزية للدول الأعضاء فيه فيما يخص التنظيم البنكي، وقد تم التركيز على ثلاثة نقاط أساسية³:

- تحديد القواعد القصوى للتوسع الصناعي أين انهيار مؤسسة قد يكون له تأثيرات خارجية المحيط، ومنح هذه القواعد الطابع العالمي (ملزمة للجميع)؛
- توحيد الجهود في مجال تأمين الودائع والحد الأدنى لرأس المال للأصول المرجحة بمخاطرها؛

¹ ميمي جديني، دور استقلالية بنك الجزائر في تفعيل تطبيق القواعد الاحترازية، مداخلة مقدمة ضمن "المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 11-12 مارس 2008، ص 03.

² عبد الرزاق حبار، مرجع سابق، ص 81.

³ المرجع نفسه، ص 39.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

- تأسيس مراقبة فعالة من طرف السلطات المحلية لكل بلد، وتوفير الانسجام والحوار الضروري مع المقرضين المحليين من أجل تأمين النظام المصرفي في وقت الأزمات المالية الدولية.

لقد شهدت سنوات الثمانينات من القرن العشرين ميلادا حقيقيا للقواعد الاحترازية ذات طابع عالمي، بالرغم من أنها تخص بالدرجة الأولى البنوك الدولية النشاط، ولم يتسن ذلك إلا من خلال سنوات طويلة من العمل المتواصل والتكيف الدائم مع كل المتغيرات الجديدة التي تمس القطاع البنكي والمالي بشكل عام، فهي تمثل بذلك محصلة مسار طويل من الممارسة المصرفية والتجربة المالية، الأمر الذي يفسر الأهمية الكبيرة والحساسية لدورها الفعال.

2. مفهوم النظم الاحترازية: يمكن تعريف الرقابة الاحترازية: "كمجموع التنظيمات التي توجه للاستدراك التكاثر الضخم للمخاطر الموجهة من طرف المهنيين في نشاطهم المصرفي والمالي، من أجل الوقاية إلى حد حماية زبائن هؤلاء وكذا السير الحسن للنظام المصرفي والمالي، وأبعد من ذلك التوازن الاقتصادي".

تسمى كذلك بقواعد الحذر، وهي "مجموعة من المقاييس التسييرية التي يجب إحترامها من طرف البنوك التجارية، وذلك من أجل الحفاظ على أموالها الخاصة، وضمان مستوى معين من السيولة، وملاءتها المالية اتجاه المودعين"، كما يجب عند وضع القواعد والتنظيمات البنكية مراعاة العديد من النقاط من بينها¹:

- تطبيق التنظيمات على جميع المؤسسات المصرفية والمالية؛
- حجم المؤسسات المصرفية والمالية؛
- درجة تنوع وتخصص ومركزية هذه المؤسسات؛
- مراعاة نشاط بعض المؤسسات على المستوى الدولي؛
- مراعاة المؤسسات الأجنبية العاملة بالقطاع المحلي.

ثانيا: أهداف القواعد الإحترازية.

تهدف القواعد الإحترازية بشكل أساسي إلى ضمان سلامة النظام المالي والمصرفي على وجه الخصوص، بشكل يمكنه من تفادي الوقوع في الأزمات النقدية والمالية التي تؤثر على الإستقرار الإقتصادي الكلي للبلد، وتجتمع أهداف الرقابة الاحترازية في محورين أساسيين هما²:

- ضمان أن النشاط البنكي يجرى بطريقة سليمة وحذرة من أجل تدارك الخطر الفردي خطر المودعين؛
- الحفاظ على الاستقرار والثقة في النظام البنكي، وهذا يعني إدراك الخطر النظامي.

إن القواعد الإحترازية تضمن تسويق الخدمات المصرفية، إستقرار القطاع، وحماية المودعين، وإستمرارية ميكانيزمات الدفع، ونستطيع تجميع هذه الأهداف في محورين هما³:

¹ رشيد دريس، إستراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص 114.

² Heinrichs HANNA, **barrings leçons pour la réglementation prudentielle des -56 banques**, édition de l'université de Bruxelles Edition economica, paris, 2002, p18.

³ عبد العزيز طيبة ومحمد مرايمي، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن "المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح

النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة" جامعة قاصدي مرياح - ورقلة - 11-12 مارس 2008، ص 08.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

1. **حماية المودعين:** خصوصية الهيكلية المالية للبنك تتمثل في أن نسبة معتبرة من حجم ودائعها تعود لصغار المودعين الذين تتقصم في الغالب المعلومات الضرورية والكافية حول الوضعية المالية للبنك، ومن هنا توجب على القواعد الإحترازية أن تكون في حماية مصالح هؤلاء المودعين بوضع قواعد للسيولة التي تلزم البنوك على الإحتفاظ بحجم معين من السيولة لديها تواجه به طلبات السحب من الزبائن، كما تفرض القواعد الإحترازية على البنوك تأمين الودائع بهدف ضمان التسديد للمودعين في حالة إفلاس البنك.
2. **الحفاظ على إستقرار النظام المالي:** تمكن القواعد الإحترازية من التنبؤ بالخطر النظامي وتمكن من تقادي تأثير أزمة إفلاس أي بنك على مجموع النظام المالي، وهذا بوضع قواعد للملاءة، وتسيير فعال للخطر العام.

المطلب الثاني: اتفاقية لجنة بازل والمعايير الدولية لاستقرار المالي.

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 1975 بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر، وهي لجنة مؤلفة من كبار ممثلي سلطات الرقابة المصرفية والبنوك المركزية بعدد من الدول*، وتجتمع اللجنة عادة في مقر بنك التسويات الدولي (BRI) بمدينة بازل بسويسرا حيث توجد أمانتها الدائمة، وقد تم إنشاء هذه اللجنة بعد أزمة البنك الألماني هبستات والبنك الأمريكي فرنكلين، وغرضها الأساسي هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك في ثلاث جوانب¹:

- فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية؛
- التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسئولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية؛
- تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين والجهاز المصرفي، ويحقق الإستقرار في الأسواق المالية العالمية.

أولاً: اتفاقيات بازل.

من أهم منجزات لجنة بازل الإتفاقية التي تم التوصل إليها في عام 1988 والخاصة بتحديد معيار لكفاية رأس المال الذي عرف بمعيار لجنة بازل، وقد كانت الأهداف الرئيسية للإتفاقية هي وقف الهبوط المستمر في رأس مال البنوك العالمية والذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين، وتسوية الأوضاع بين المصارف العاملة على المستوى الدولي².

* تتألف لجنة بازل من ممثلي كل من: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

¹ المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الإصلاح المصرفي، العدد السابع عشر مايو 2003، السنة الثانية، ص 13، من الموقع الإلكتروني: www.arab-api.org/develop_bridge17.pdf، تاريخ الاطلاع: 15 مارس 2015.

² سيم كاراج ومايكل تيلور، نحو معيار مصرفي عالمي جديد، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 04، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ديسمبر 2000، ص 50.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

1- لجنة بازل واتفاقياتها: أولى الخبراء في مجال البنوك اهتماما متزايدا بحجم رأس المال، باعتباره خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنك لخسائر بسبب توظيف أمواله في عمليات لا تخلو من مخاطر، مثل: القروض والتوظيفات الأخرى، وذلك مقابل إلتزام هام، وهو ضمان أموال المودعين.

لذلك حاول هؤلاء الخبراء وضع معايير لقياس كفاية رأس المال منذ وقت مبكر، وبأشكال مختلفة، وأولى المعايير المستخدمة في هذا المجال كان نسبة رأسمال البنك إلى إجمالي الودائع، وذلك منذ سنة 1914م، وقد حددت هذه النسبة بـ 10 % عالميا، أي أن تكون الودائع تعادل عشرة أضعاف رأس المال، وساد هذا المعيار إلى سنة 1942، حيث تخلت عنه المصارف خاصة الأمريكية منها.

بعد الحرب العالمية الثانية استخدمت السلطات النقدية والمصارف معيار نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول باعتبار أن الأهم بالنسبة للبنك هو كيفية استخدام الأموال في توظيفات مختلفة، ومدى سيولة هذه الأصول.

تطور الأمر بعد ذلك إلى استخدام مؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض والإستثمارات، باستثناء بعض الأصول كالنقدية في الصندوق والأوراق المالية الحكومية، والقروض المضمونة من الحكومة على اعتبار أن هذه الأصول ليست فيها مخاطرة بالنسبة للبنك. وقد ظهرت هذه الفكرة منذ سنة 1948م تقريبا¹.

بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية، وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها والتي منحتها البنوك العالمية، مما سبب أزمات لهذه البنوك، إضافة إلى المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك، كل هذا جعل السلطات الإشرافية في أقطار مجموعة الدول الصناعية العشرة الكبرى Group of ten وهي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى كل من: لوكسمبورغ وسويسرا، إلى تشكيل لجنة من خبراء السلطات النقدية والبنوك المركزية في هذه الدول تجتمع عادة في مقر بنك التسويات الدولية Bank of International Settlements (BIS) بمدينة بال (بازل) السويسرية، وبها تقع أمانتها العامة، لذلك سميت هذه اللجنة باسم "لجنة بازل للإشراف المصرفي Basel Committee on Banking Supervision" عرفت توصياتها بمقررات لجنة بازل، وكان ذلك سنة 1975م.

1-1- إتفاقية بازل I (نسبة COOKE): بعد سلسلة من الجهود والإجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والذي عرف باتفاقية (بازل I)، وذلك في يوليو 1988م، ليصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا، وبعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها، وبطريقة مرجحة، وقدرت هذه النسبة بـ 8 %، وأوصت اللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية عام 1992م، ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات، بدءا من 1990م، وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها "كوك COOKE"^(*)، والذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة، لذلك سميت

¹رسمية قرياقص، عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1997، ص192.
خبير مصرفي إنكليزي، كان محافظا لبنك إنكلترا المركزي سابقا.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بال، أو نسبة كوك، ويسمىها الفرنسيون أيضا معدل الملاءة الأوروبي¹ RSE.

قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر، وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD / OCDE، يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربية السعودية. أما المجموعة الثانية فهي عالية المخاطر، وتضم بقية دول العالم. وتتحدد كفاية رأس المال وفقا للإعتبارات التالية:

- ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة، بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته.
- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين²:
- أ- رأس المال الأساسي: يشمل حقوق المساهمين + الإحتياطات المعلنة والإحتياطات العامة والقانونية + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة.
- ب- رأس المال التكميلي: يشمل إحتياطات غير معلنة+إحتياطات إعادة تقييم الأصول+إحتياطات مواجهة ديون متعثرة+الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين+الأوراق المالية (الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة).

يجب إحترام الشروط الآتية في رأس المال:

- ألا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي؛
 - ألا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50 % من رأس المال الأساسي؛
 - ألا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2 % مرحليا، ثم تحدد بـ 1,25% من الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة الخطر، لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية؛
 - تخضع إحتياطات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة (خصم بنسبة 55 % لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول)، وكذا الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم (يتم سدادها بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين)؛
 - يشترط لقبول أية إحتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساندة أن يكون موافقا عليها ومعتمدة من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصص، وبعض الدول لا تسمح بها.
- تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول كما يلي :

¹ سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية : واقع وتحديات، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14- 15 ديسمبر 2004، ص 01.

² حسين رحيم، الإقتصاد المصرفي، مرجع سابق، ص 226.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

جدول 6: أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بال.

نوعية الأصول	درجة المخاطرة
- النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية والمطلوبات* بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + المطلوبة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان OCDE.	- صفر
- المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلية (حسبما يتقرر وطنيا)	- 01% إلى 05%
- المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة OCDE + النقدية في الطريق .	- 20%
قروض مضمونة برهونات عقارية، ويشغلها ملاكها.	- 50%
- جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + مطلوبات من قطاع خاص + مطلوبات من خارج دول منظمة OCDE ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام + مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية + مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى.	- 100%

المصدر: سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية : واقع وتحديات، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14- 15 ديسمبر 2004

تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للإلتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) كما يلي:
بالنسبة لهذه الاللتزامات يتم ضرب معامل ترجيح الخطر للتعهد خارج الميزانية في معامل الترجيح للإلتزام الأصلي المقابل له في أصول الميزانية، ومعاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية هي كالتالي :

* المطلوبات يقصد بها القروض الممنوحة لتلك الجهة، أو الأموال المودعة لديها.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

جدول رقم 7: الأوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية.

أوزان المخاطر	البنود
- 100 %	- بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض).
- 50 %	- بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات).
- 20 %	- بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الإعتمادات المستندية).

المصدر: سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية : واقع وتحديات، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004

يصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي :

$$\text{معدل كفاية رأس المال (بازل 1)} = \frac{\text{(شريحة 1 + شريحة 2)}}{\text{مجموع التعهدات و الالتزامات بطريقة مرجحة الخطر}} \leq 8 \%$$

ثانيا: اتفاقية بازل الثانية (نسبة ملاءة Mc Donagh).

بعد وضع هذه النسبة، رأيت المصارف ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، وذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها، خاصة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات، لذلك أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة لاحتساب الملاءة المتعلقة بمخاطر السوق فقط سنة 1996م، وهي مطروحة منذ سنة 1998م. وفي يونيو 1999م نشرت لجنة بازل اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس الملاءة المصرفية (كفاية رأس المال) يحل محل اتفاقية عام 1988م، وتدخل فيه معايير تأخذ في الإعتبار وبشكل أكثر دقة وشمولية معامل المخاطرة في ميزانيات المصارف، وهو الذي عرف باتفاقية (بازل II)¹.

في 16 يناير 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد السابق لمعدل الملاءة المصرفية، وطلبت إرسال التعليقات عليها من المعنيين والمختصين والهيئات (ومنها صندوق النقد الدولي) قبل نهاية شهر مايو 2001م، وكان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الإتفاق قبل نهاية عام 2001، لكن لكثرة الردود والملاحظات تم تمديد مهلة التطبيق حتى عام 2005.

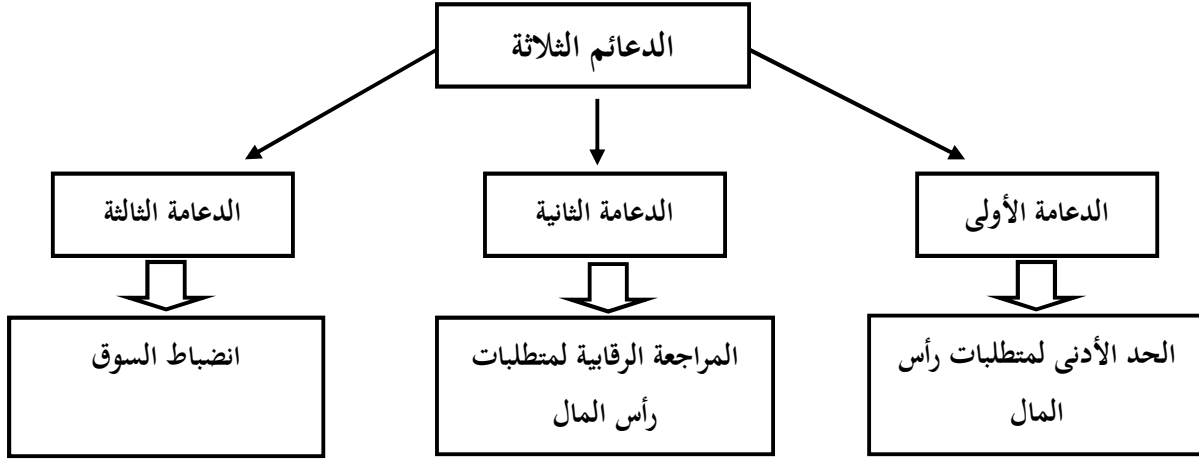
➤ الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل II: يتكون الإطار الجديد المقترح من ثلاث دعائم أساسية حسب ما هو

مبين في الشكل التالي²:

¹ عبد الرزاق حبار، مرجع سابق، ص 81.

² عبد القادر بودي وبحوصي مجدوب، مقررات بازل وأهميتها في تقليل المخاطر البنكية - مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات - واقع وتحديات - جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 25-26 ديسمبر 2008، ص 06.

شكل رقم 8: الدعائم الأساسية للاتفاقية بازل II



المرجع: من إعداد الطالب بناء على: سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية: واقع وتحديات، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004
وركزت لجنة بازل على ضرورة تفاعل هذه الدعائم الثلاثة لتحقيق فعالية إطار رأس المال الجديد، فلا يكفل تحديد حد أدنى لمتطلبات رأس المال تحقيق وتدعيم الثقة والسلامة للنظام المصرفي، ولذلك فلا بد من المزج بين معدل إدارة فعالة للبنك وانضباط السوق وكذلك الإشراف والمراقبة، يقوم الإتفاق الجديد على ثلاثة أسس هي¹:

- طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر واللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان؛

- ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة، أي أن يكون للبنك أو غيره من المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف الجهات الرقابية الآلية للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال الإقتصادي، وذلك من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بذلك؛

- نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراره، وهذا يتطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأسمالها ومدى تعرضها للأخطار، والطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر حتى يكون عملاء هذه المؤسسات ودائنوها على علم بها، ولتتمكنوا من تقدير المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات.

بالنسبة لكفاية رأس المال سمحت الخطة الجديدة للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، والتي قد تختلف من بنك لآخر، كما منحت لها المرونة في التطبيق، إذ تعطي هذه الاتفاقية المصارف حرية اختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيدا في هذا التحديد حسب حجم المصارف وقدرتها على التعامل مع تلك المخاطر، ومع أن الإتفاق الجديد أبقى على معدل الملاءة الإجمالية عند 8 % كما ورد في اتفاق بازل لعام 1988م إلا أنه أدخل بعض التعديل على مكونات النسبة كما يلي²:

¹ سليمان ناصر، النظام المصرفي واتفاقية بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد6، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006، ص155.

² سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 156

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

- سمح للبنوك بإصدار دين متأخر الرتبة قصير الأجل ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية، وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكون من: الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة) + الشريحة الثانية (رأس المال المساند أو التكميلي)، وهذا كما هو محدد في اتفاقية 1988م + الشريحة الثالثة (الدين متأخر الرتبة قصير الأجل)، وهذا الأخير، أي: رأس المال من الطبقة الثالثة يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية:
- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين، وأن تكون في حدود 250 % من رأس مال البنك من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية؛
- أن يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط، بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي؛
- يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال، وذلك حتى نضمن الحد وهو 25 %؛
- الخضوع لنص (التجميد) الذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا كان ذلك الدفع سوف يخفض رأس مال البنك إلى حد أدنى من متطلباته الرأسمالية؛
- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال \leq الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة. وقد قررت اللجنة أن يكون هذا القيد رهنا بالإرادة الوطنية.

عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12,5% ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة.

وبما أن المخاطرة السوقية قد تختلف من بنك لآخر فقد تضمنت مقترحات اللجنة طرقا إحصائية نمطية لقياس هذه المخاطرة، منها القيمة المقدرة للمخاطرة (Value at Risk (VAR).

تصبح إذن العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال (بازل2)} = \frac{\text{(شريحة أولى + شريحة ثانية + شريحة ثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطر السوقية} \times 12.5} \leq 8\%$$

للإشارة فإن اللجنة ترى أنه يتعين على البنوك المستخدمة لنماذج داخلية أن يكون لديها نظام متكامل لقياس المخاطرة يعبر عن كل مخاطرها السوقية، وبالتالي يجب قياس المخاطرة باستخدام منهج واحد، أي: باستخدام النماذج الداخلية، أو باستخدام النموذج الموحد الصادر عن اللجنة¹.

وبناء على تقييم الجهات الرقابية لقدرات البنوك في إدارة مخاطرها، فإن الإتفاق الجديد المقترح (إتفاق بازل

II) يمنح الخيار للبنوك في اعتماد إحدى النماذج الثلاثة لتحديد رأس المال لمواجهة المخاطر، وهي²:

- النموذج الموحد الذي يعتمد على التقييم الخارجي للإئتمان.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 301.

² رشيد دريس، مرجع سابق، ص 107.

- نموذج التصنيف الداخلي (IRB) Internal Rating Board* .

- نموذج IRB المتقدم أو المنهج القائم على النماذج** .

ولكن البنوك التي ترغب في تبني مناهج BRI عليها أن تخضع نظامها في تسيير المخاطر لجهات رقابية، وعلى ضوء تقرير هذه الجهات يمكن للبنوك أن تتخطى النموذج الموحد إلى نموذج IRB أي تأسيس نظام للتقييم الداخلي، ومنه إلى نموذج IRB المتقدم.

ثالثاً: اتفاقية بازل III

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية، وهي مكونة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010، وسوف يتعين على الدول الأعضاء في بنك التسويات الدولية إجراء تعديلات في قوانينها الوطنية حتى يتسنى لها القيام بالإصلاحات البنكية المقترحة، متطلبات أعلى من رأس المال وجودة أفضل.

1. **تعديلات لجنة بازل:** تقترح لجنة بازل أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين، وهو أعلى أشكال المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر، من النسبة الحالية التي تبلغ 2% إلى 4.5%. إن متطلبات رأس المال الفئة 1، التي تشمل حقوق المساهمين وبعض الأدوات المالية المؤهلة الأخرى بناء على معايير صارمة، سوف يتم رفعها من 4% إلى 6% وقد أضافت الإصلاحات نوعاً جديداً من رأس المال الذي يمكن تسميته بالأموال التحوطية الإضافية تحتفظ به البنوك بنسبة 2,5% علاوة على الحد الأدنى المطلوب وفقاً للأنظمة الحالية على أن يتكون من حقوق المساهمين، إن الغرض من الأموال التحوطية أو أموال (الحماية) هو ضمان احتفاظ البنوك برأس مال حماية يمكن استخدامه للامتصاص الخسائر خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية، وهكذا، فإن الحد الأدنى المطلوب من رأس مال الفئة 1 ورأس مال الحماية سوف يكون بنسبة 8,5% (6% لرأس المال الفئة 1 و 2,5% لرأس مال الحماية)، وسوف تصبح نسبة إجمالي متطلبات رأس المال بعد تطبيق الإصلاحات المقترحة 10,5% بما في ذلك رأس المال الأمان أو الحماية) مقابل 8% في الوقت الراهن¹.

* وهو النموذج الذي يقوم فيه البنك بتحديد مخاطره وإدارتها داخلياً بما في ذلك تحديد كفاية رأس المال، بعد السماح له بذلك من الجهات الإشرافية الدولية.

** وهو صورة معدلة ومتطورة من منهج التصنيف الداخلي، ويتم فيه تحديد المخاطر داخلياً بتوفير قاعدة كبيرة من البيانات وبالاعتماد على الكمبيوتر.

¹ الراجحي المالية، أبحاث اقتصادية، الرياض، المملكة العربية السعودية، أكتوبر، 2010.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

جدول رقم 8: متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط (نسب مئوية)

إجمالي رأس المال	رأسمال الفئة 1	حقوق المساهمين (بعد الخصومات)	البيان
%8	%6	%4, 5	الحد الأدنى
–	–	%2,5	رأسمال التحوط
%10,5	%8,5	%7	الحد الأدنى زائدا رأس مال التحوط
–	–	%0 – %2,5	حدود رأسمال التحوط للتقلبات الاقتصادية

المصدر: بنك التسويات الدولية، الراجحي المالية (معلومات الشركة)، www.bis.org، تاريخ الاطلاع: 14 جانفي

2014

2. رأس مال تحوطي للحماية من تقلبات الدورات الاقتصادية: لقد كشفت الأزمة المالية التي حدثت مؤخرا عن مشكلة تدني مستوى جودة الائتمان في ميزانيات البنوك وخاصة بعد فترة من نمو القروض بمستوى عال، وتقتصر هذه الإصلاحات تخصيص رأس مال تحوطي، لمقابلة أزمات تقلب الدورات الاقتصادية في حدود من حقوق المساهمين أو رأس مال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية هو تحقيق الهدف الأكثر حصانة المتمثل في حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي، وسوف تكون نسبة أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نموا عاليا في مستويات الائتمان.

3. طريقة الانتقال للنظام الجديد: سوف يتم الانتقال لمرحلة المتطلبات الجديدة خلال 8 سنوات بطريقة تدريجية مما يعطي وقتا كافيا للبنوك لزيادة رؤوس أموالها عن طريق إبقاء الأرباح وجمع رأس المال، وفي إعتقادنا، فإن هذه المنهجية هي طريقة عملية إذا أنها تتيح للبنوك وقتا كافيا لرفع معايير رأس المال كما أنها أيضا لن تعيق الانتعاش الاقتصادي¹.

¹ المرجع نفسه.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

جدول رقم 9: مراحل التحول إلى النظام الجديد في قواعد الحذر لجنة بازل. (نسب مئوية)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين	%3,5	%4,00	%4,5	%4,5	%4,5	%4,5	%4,5
رأس مال التحوط	-	-	-	%0,63	%1,25	%1,88	%2,5
حد الأدنى لحقوق المساهمين زائدا رأس مال التحوط	%3,5	%4,00	%4,5	%5,13	%5,75	%6,38	%7,00
الحد الأدنى لرأس مال الفئة 1	%4,5	%5,5	%6,00	%6,00	%6,00	%6,00	%6,00
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال	%8,00	%8,00	%8,00	%8,00	%8,00	%8,00	%8,00
حد الأدنى الإجمالي رأس المال زائد رأس مال التحوط	%8,00	%8,00	%8,00	%8,63	%9,25	%9,88	%10,50

المصدر: : بنك التسويات الدولية، الراجحي المالية (معلومات الشركة)، www.bis.org، تاريخ الاطلاع:

14جانفي 2014

4. سلبيات تطبيق بازل III : إن التطبيق العملي لبازل III قد ينجر عليه عدة ثغرات من بينها¹:

الثغرة الأولى: تقول مديرة الإستراتيجية لدى مؤسسة "سي ا ماس أي سي سيكيور رينيزي" المالية الفرنسية فاليري بانبول: إن رفع نسبة الاحتياط المصرفي كان أضعف من النسبة المنتظرة التي يجب أن تكون بين 8% و10% الثغرة الثانية: تركيز مقراراته على قضية الرسملة الاحتياطية، فيما أثبتت الأزمة أن رافعة الأصول قد تبقى كبيرة حتى ولو تم فرض نسبة احتياط مرتفعة ما قد يؤدي إلى أزمة سيولة.

¹ اتحاد المصارف العربية، بازل III : المصارف تصلح المصارف! ما بين بازل II وبازل III مشهد إصلاح قد يكرر، بيروت، العدد 359، أكتوبر 2010، ص 30.

المطلب الثالث: دور الحوكمة في معالجة مشكلات التعثر المصرفي.

بدأ الاهتمام بتطبيق أسس ومبادئ الحوكمة في البنوك متأخرا نسبيا، مقارنة بالاهتمام الذي حظيت به باقي القطاعات الأخرى بالرغم من أهمية البنوك في الحياة الاقتصادية ومن تعدد المتعاملين معها من مقرضين (مودعين) ومقترضين.

أولا: مفهوم حوكمة البنوك.

هناك عدة تعريفات لحوكمة الشركات بالبنوك، ومن تلك نذكر:

- **التعريف الأول:** كما تعرف الحوكمة بالبنوك "بأنها النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر الأموال (المساهمين والمستثمرين المؤسسيين)"¹.

- **التعريف الثاني:** "هي الأسلوب الذي من خلاله يحكم مجلس الإدارة والمديرين والإدارة العليا، أعمال وقضايا ومعاملات البنك".

يوضح هذا الأسلوب كيف يتم كل مايلي²:

- وضع أهداف البنك؛

- عمليات البنك اليومية والأساسية؛

- الوفاء بالالتزامات التي قطعت للمساهمين؛

- حماية مصالح المودعين؛

- وضع نشاطات وسلوك البنك جنبا إلى جنب مع توقعاته وأهدافه المسطرة والذي سيعمل بأسلوب سليم ومتين وامن للوصول إلى ذلك.

إضافة إلى أن نظام الحوكمة في البنوك يشمل الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال الدور المنوط بكل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف البنك ومراعاة حقوق المساهمين وحماية حقوق المودعين، وبازدياد التعقيد في نشاط الجهاز المصرفي أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطة الرقابية غير كافية وبانت سلامة النظام المصرفي تتطلب المشاركة المباشرة للمساهمين ومن يمثلونهم في مجلس إدارة البنك³.

- **التعريف الثالث:** يعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة في المصارف "بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة و الإدارة العليا و التي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية

¹ جوناثان تشاركهام، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، إرشادات للأعضاء مجالس إدارة البنوك، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، 2005، ص 9.

² Sebastian molineux, **International and MENA wide trends and developments in bank and corporate governance**, the institute of banking- IFC: corporate governance for banks in Saudi Arabia forum, Riyadh, 22-23 may 2007, p3.

³ المعهد المصرفي المصري، نظام الحوكمة في البنوك، مفاهيم مالية، العدد 6، 2003، القاهرة، ص 1.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين"¹.

ثانيا: أهمية تطبيق أسس الحوكمة في البنوك.

خلال السنوات القليلة الماضية تركز الاهتمام على تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك نتيجة للتطورات السريعة في الأسواق العالمية والتقدم التكنولوجي، مما أدى إلى حدوث ضغوط تنافسية متزايدة بين البنوك والمؤسسات غير المصرفية، وحدث نمو في الأسواق المالية وتنوع في الأدوات المالية للبنوك مما زاد من أهمية قياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها مما تطلب الابتكار المستمر لطرق إدارة الأعمال والمخاطر وتغيير للقوانين ونظم الإشراف بما يحافظ على سلامة النظام المصرفي.

تعتبر حوكمة الشركات بالبنوك حالة خاصة ومختلفة عن بقية الشركات نظرا لي²:

- وجود معلومات مالية أكثر غموضا وتعتميا وهذا يصعب عملية تقييم الأداء والمخاطر؛
- تعدد وتنوع أصحاب المصالح بالبنوك (عدة مودعين وحقوق ملكية متعددة)؛
- رافعة مالية ذات معدلات مرتفعة وحقوق للغير قصيرة وبمبالغ ضخمة؛
- صرامة وشدة اللوائح والقواعد التنظيمية؛
- تنظيم بطيء وثقيل في الإجراءات³؛

ثالثا: دور البنوك في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات.

يمكن النظر إلى دور البنوك وأهمتها في تعزيز الحوكمة بالشركات عموما من خلال العناصر التالية⁴:

- تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة لدى الجهاز المصرفي يجب أن يمر عبر مسارين، المسار الأول تقوده سلطة النقد باعتبارها المسؤولة عن تنظيم ورقابة الجهاز المصرفي، والمسار الثاني هو البنوك ذاتها للان غياب الحوكمة يعني الفوضى والانهيار؛
- المنافسة الكبيرة بين البنوك خلقت نوع من الثقافة والوعي لدى الجمهور والشركات بحيث أصبحت معيار الجودة هو أساس العلاقة، مما حدا بالبنوك للانتهاج الحوكمة التي نعتبر من المعايير الجوهرية الجودة؛
- تعتبر البنوك نماذج اقتداء للشركات، باعتبارها شركات مساهمة عامة تفصل بين مساهمي الشركة ومجالس إدارتها والإدارة، ومن خلال تبينها وتطبيقها لمبادئ ومفاهيم حوكمة الشركات؛
- باعتبار البنوك المزود الرئيس للتمويل، فإنها تطبق الحوكمة للحفاظ على حقوق ذوي العلاقة الخاصة المساهمين والمودعين وبناء عليه يتم تقييم الشركة طالبة الائتمان وفق التزامها بمعايير وأسس الحوكمة؛

¹ عبد الرزاق حبار، مرجع سابق، ص 80.

² Stijn claessens, **Corporate governance of banks: why it is important- how it is special and what it implies**, consultative OECD/world bank meeting on corporate governance, Hanoi(Vietnam), December 6-7 (without year), p12.

³ جون ناتان تشار كهام، مرجع سابق، ص 14.

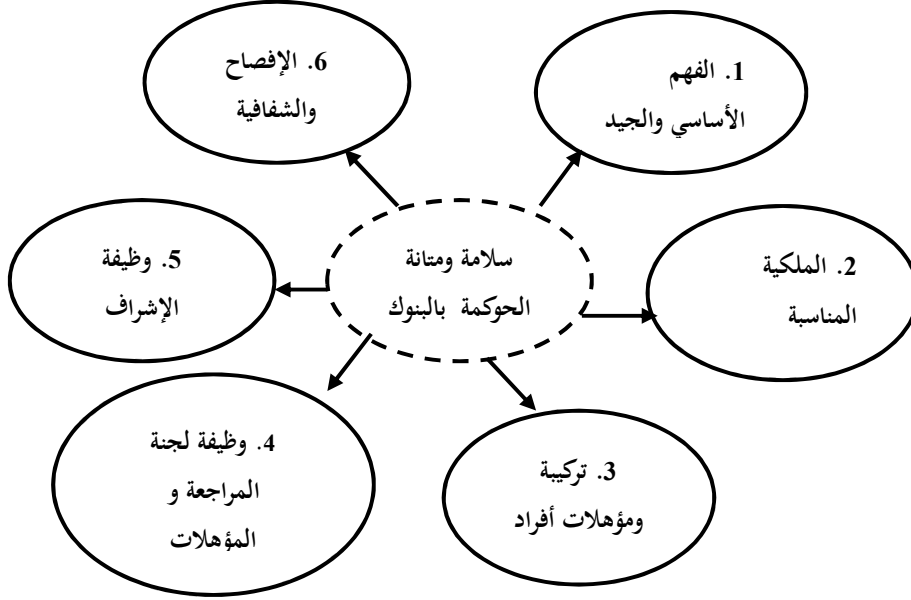
⁴ عبد القادر بادن، مرجع سابق، ص 97.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

- تشكل البنوك إحدى أدوات التغيير الرئيسية باتجاه تبني وتطبيق مفاهيم ومبادئ الحوكمة ومن بين العوامل الأساسية التي تدعم التطبيق السليم للحوكمة بالنظام المصرفي .

لدينا الشكل الآتي الذي يبين المكونات التي تعمل على سلامة الحوكمة بالبنوك:

شكل رقم 8: مكونات الحوكمة بالبنوك



Source: Laura A.ard, the Assesment of corporate governance in banks : from principles to practise, FSI- OECD seminar on bank governance, hong kong (china), Monday ; june 19.2006, p5.

تتمثل أهم علاقات البنك بالأطراف ذات المصلحة في نوعيين مهمين هما¹:

1. العلاقة بين البنك والموودع (علاقة وكالة): المدخر الذي يتقدم لسوق رأس المال يتعرض لما

يعرف بعدم تماثل المعلومات، لأن ليس له الوقت ولا الوسائل التقنية ولا المالية التي تمكنه من فحص ملاءة المقترضين، وأحسن طريقة للادخار أمواله هو البنك الذي يعتبر وسيط متخصص في تقييم وتقسيم المخاطر، وكذلك في مراقبة المقترضين، والسؤال المطروح هنا هو نوع الرقابة المسلطة على البنك من قبل الموودع، هنا تتدخل السلطات العمومية بقواعد تنظيمية واحترازية تضمن من خلالها أموال الموودعين.

2. العلاقة بين البنك والمقترضين: ينشأ عن هذه العلاقة مشكل الاختيار العكسي، فعندما يريد البنك أن يمنح مبلغ للمقترض، ويرى أنه غير قادر على التحكم في المخاطر ولا يستطيع تسييرها عندئذ يمكنه في هذه الحالة أن يرفض طلب المقترض، ولكن نظرا لحاجة المقترض إلى الأموال فإنه يضطر إلى إخفاء بعض المعلومات عن البنك والتي أدت إلى رفض طلبه فينشأ بذلك مشكل عدم تماثل المعلومات بينهما، يؤدي تطبيق البنوك للحوكمة إلى نتائج ايجابية متعددة أهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق رأس

¹Sylvie de coussergues, op-cit, pp73,74.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

المال، والحد من الفساد، كما أن التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يسهم في تشجيعها للشركات التي تقتصر منها بتطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة .

المبحث الرابع: مشكلة الفساد المالي

أعطيت عدة تعريفات للفساد المالي منذ الأزمة المالية العالمية 2008، تختلف في نظراتها وطابعها وفلسفتها فمنها ما يوسع مضمونه ليربطه بالبعد الحضاري وما فيه من قيم وتقاليد ونظم عقائدية وسياسية وبيئية ومنها تعريفات أحادية النظرة تجعل الفساد نتاج التسيب والفضو أو استجابة للحاجة أو العوز أو رد فعل لأوضاع سياسية أو اجتماعية محددة .

المطلب الأول: مفاهيم عامة لظاهرة الفساد المالي.

هناك عدة تعريفات ومفاهيم للفساد الاقتصادي والمالي لكن لا يوجد اتفاق محدد مشترك حول تعريف واحد ومن بين أهم التعاريف نذكر مايلي:

أولاً: تعريف الفساد المالي.

ومن تعريفات الفساد: مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين والهادفة للتأثير بسير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الإنتفاع غير المباشر¹.

يعرف² wiki pedia في الموسوعة الحرة للفساد بأن " الفساد مفهوم عام يصف أي تنظيم أو نظام مستقل لا يتم أداء جزء من واجباته أو مهامه بالشكل المعتاد أداءه بصورة طبيعية أو أدائه بصورة خاطئة تخالف الغرض الأساسي من تحديد النظام ."

ويعرف Lamber droff: مخالفة القواعد التي تحكم اللعبة بطريقة لا يتوقعها الآخرون ويمكن أن يترتب على هذه المخالفة منافع لأكثر من طرف."

وتعني كلمة الفساد سوء استعمال أو استخدام المنصب أو السلطة للحصول على أو إعطاء ميزة من أجل تحقيق مكسب مادي أو قوة أو نفوذ على حساب الآخرين أو على حساب القواعد أو اللوائح القائمة³ كما وضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي :

- إساءة إستعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو إبتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة ،كما يتم عندما وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشواي للإستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق إستغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.⁴

¹ عادل عبد العزيز السن، متطلبات مواجهة المخالفات المالية والإدارية، الإدارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري والمالي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص ص 9، 11،

² حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، ط1، الدار الجامعية، القاهرة، 2008، ص 13

³ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، ط1، الدار الجامعية، القاهرة، 2008، ص 32

⁴ محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعايير، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية ط1، بيروت، 2004، ص 80

ثانيا: مفاهيم مرتبطة بالفساد المالي .

إن مفهوم الفساد يقودنا إلى عدد من المصطلحات المرتبطة بهذا الموضوع منها: مفهوم المساءلة و مفهوم الشفافية ومفهوم غسيل الأموال:¹

1. **المساءلة:** يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات اللازمة منهم وقبول (بعض) المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش.
2. **الشفافية:** ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم، وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، ووضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور ؛
3. **مؤشر الشفافية العالمي:** لقد أنشأت منظمة الشفافية الدولية مؤشراً دولياً لقياس الفساد تعده كل 5 سنوات، وهو يغطي عدد هام من دول العالم، وتنحصر قيمة هذا المؤشر بين صفر و 10 درجات؛ بمعنى أن الدولة إذا حصلت على تقدير 10 درجات فهذا يعني أن هذه الدولة نظيفة تماماً من عمليات الفساد، أما الدولة التي تحصل على تقدير صفر فهذا يعني أن جميع الأعمال والصفقات في هذه الدولة خاضعة للفساد والرشوة، وحتى الآن لم تحصل دولة في العالم على تقدير 10 أو تقدير صفر، ولكن هناك دول اقتربت منهما؛ فعلى المستوى العالمي تعتبر نيوزيلندا أفضل دولة في العالم من حيث هذا المؤشر، بينما تأتي نيجيريا في المؤخرة وبينهما الدنيمارك وبريطانيا وإسرائيل وأمريكا واليابان وفرنسا وتركيا والهند.
4. **تبييض الأموال :**
 - **تعريف هيئة الأمم المتحدة:** حسب المادة 03 من اتفاقية فينا بتاريخ 1988/12/9 تنص على أن غسيل الأموال هي الأعمال التي من شأنها تحويل الأموال أو نقلها مع العلم أنها مستمدة من أية جريمة من جرائم المخدرات أو أفعال الاشتراك فيها، أو في جرائم أخرى ، بهدف إخفاء وتمويه المصدر غير المشروع للأموال، قصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم الأخرى على الإفلات من العقاقب القانونية.²
 - **معادلة روبرت كلينغارد :**
حيث المعادلة موضحة في الشكل التالي:³

¹ وصاف سعدي ، آلية مكافحة الفساد الاقتصادي في البلدان النامية ، الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية، جامعة بومرداس، نوفمبر 2006 ، ص 2

² سليمان عبد المنعم، مسؤولية المصرف الجنائية من الأموال غير النظيفة: ظاهرة غسيل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1999، ص 68.

³ عنتر بن مرزوق، معضلة الفساد في الجزائر ، دار النشر جيطلي ، الجزائر، 2009، ص 85

الفساد = درجة احتكار القرار + حرية التصرف - المسائلة

- احتكار القرار: يتم قياسه من خلال حجم الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي و السياسة الصناعية والقيود التجارية و الأشكال الأخرى لتدخل الدولة و هذا المحدد يتناسب طرديا مع الفساد؛
- حرية التصرف: يتناسب طرديا مع الفساد أي كلما زاد دور الموظف الحكومي في التصرف وكانت الإجراءات أقل وضوحا إزدادت فرصة الموظف في إستغلال وظيفته لتحقيق مصالح خاصة ؛
- المسائلة: يناسب عكسا مع الفساد ذلك أنه كلما إزدادت فرصة المسائلة للموظفين قل حجم الفساد في الدولة .

ثالثا: مؤشرات قياس الفساد المالي .

من أهم المؤشرات التي يتم قياس بها مدى تغلغل الفساد في الاقتصاد نجد:

1. مؤشر التنمية البشرية :

أي تنمية إقتصادية في خدمة البشرية. و هي مدرسة تقر بتحقيق الثروة (تحقيق التنمية الاقتصادية) و لكن ليس كغاية في حد ذاتها وإنما من أجل التحسين والرفع من مستوى معيشة الأفراد كهدف وغاية فسميت تنمية بشرية. والعنوان الكبير لهذه التنمية هو: التنمية بالإنسان ومن أجل الإنسان. ومن أهم مؤشرات قياس التنمية البشرية¹:

- الدخل الفردي بالدولار العالمي (PPA/\$)؛

- مؤشر التعليم (نسبة التمدرس، نسبة الأمية)؛

- مؤشر الصحة (العمر المتوقع بالسنوات).

ولقد تم إدماج هذه المؤشرات الجزئية في مؤشرات مركبة تسمى مؤشرات التنمية البشرية ومن أشهرها²:

- دليل التنمية البشرية IDH؛

- مؤشر الفقر البشري IPH؛

- مؤشر الفرق في التنمية البشرية بين الجنسين ISDH .

مؤشر مشاركة المرأة IPF: مدى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية³.

¹ ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ، السعودية، 2006، ص ص 384، 385

² انظر موقع إدارة الحكم في الدول العربية: www.pogar.org تاريخ الاطلاع يوم : 2015/05/21

³ أنظر موقع www.arabstats.org/allindicators.asp تاريخ الاطلاع يوم : 2015/05/21

2. مؤشر مدركات الفساد:

لقد أنشأت منظمة الشفافية الدولية مؤشراً دولياً لقياس الفساد -تعدده كل 5 سنوات- وهو يغطي عدد هام من دول العالم، وتتنحصر قيمة هذا المؤشر بين صفر و10 درجات؛ بمعنى أن الدولة إذا حصلت على تقدير 10 درجات فهذا يعني أن هذه الدولة نظيفة تماماً من عمليات الفساد، أما الدولة التي تحصل على تقدير صفر فهذا يعني أن جميع الأعمال والصفقات في هذه الدولة خاضعة للفساد والرشوة.

3. مؤشر مدركات الرشوة :

يعتبر هذا المؤشر مكملاً لمؤشر مدركات الفساد من خلال مراقبة الشركات المصدرة الكبرى التي تقوم بتقديم الرشوة للحصول على حصص كبيرة في السوق والفرق بينهما يكمن أن مدركات الفساد يشير إلى مستويات الفساد الإجمالية السائدة في البلدان. فيما يركز مؤشر دافعي الرشوة على مدى ميل الشركات في الدول الرئيسية إلى دفع الرشوة في الخارج.

المطلب الثاني: مناهج دراسة وتحليل ظاهرة الفساد المالي.

هناك عدة دراسات إهتمت بتحليل ظاهرة الفساد المالي والاقتصادي ومن أهم هذي المناهج نذكر منها:

أولاً: مناهج تحليل ظاهرة الفساد المالي.

هناك ثلاث مناهج رئيسية تساعد في تحليل ظاهرة الفساد وفهم أسبابها:¹

- 1. المنهج القيمي (الأخلاقي):** تبعا لهذا المنهج فإن فقدان السلطة لقيمتها الأخلاقية يؤدي إلى الانحراف عن المعايير الأخلاقية للمجتمع وبالتالي صدور سلوكيات منحرفة تنتهي بإضعاف أداء الأجهزة الحكومية، إلا أن المنتقدين لهذا المنهج يرون أن هناك صعوبة في قياس النظام القيمي السائد؛
- 2. المنهج الوظيفي:** يرى الموظفون أن الفساد الاقتصادي ينتج عن الانحراف عن قواعد العمل السائدة في الجهاز الاقتصادي، فهذا الانحراف يؤدي إلى انحراف في سلوك العاملين بالأجهزة الإدارية وبالتالي ظهور بعض أشكال الفساد الإداري والمالي لسد أو تعويض القصور في تلك القواعد المهنية؛
- 3. منهج ما بعد الموظفين:** يرى أنصار هذا المنهج أن الفساد الاقتصادي ظاهرة طبيعية تصاحب النمو والتطور وتأخذ طابعا نظاميا يسعى للاستمرارية والبقاء مع حركة تقدم المجتمع، وبالرغم من أن الفساد غير مقبول من حيث المبدأ إلا أنه يتواجد كوسيلة لتسهيل الأعمال وتسيير إنجازها في مجتمع صارم متشدد.

¹ عاشور كتوش ، الفساد الإداري والمالي في القاطع المصرفي الجزائري وأساليب مكافحته ، المؤتمر الدولي حول :إصلاح النظام المصرفي الجزائري ، ورقة 2008 ، ص3

ثانيا: أسباب تفاقم ظاهرة الفساد الاقتصادي.

للفساد أسباب كثيرة من بينها:

1. أسباب الفساد:

للفساد عدة مسببات نذكر منها:¹

- تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة؛
- غياب دولة المؤسسات أو ضعف السلطة؛
- استحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة للمسؤولين في الجهاز الحكومي؛
- عدم وجود العدالة الاجتماعية التي تحقق التساوي بين أفراد المجتمع وبالتالي خلق التفاوت الطبقي بين الأفراد؛
- فساد القضاء وعدم استقلاليته، لأن القضاء هو المسؤول الأول عن تطبيق القوانين التي تحارب الفساد فإذا كان القضاء فاسدا فلن تكون هناك عدالة في محاربة الفساد؛
- إنعدام الرقابة الحقيقية في كل المستويات الإدارية وكذا الشفافية؛
- إنتشار الأمية وقلة الوعي في المجتمعات وعدم معرفة القوانين والنظم الإدارية؛
- غياب الوازع الديني والأخلاقي؛
- إنخفاض الأجر الرسمي للموظفين الحكوميين يغري بالفساد، والذي بدوره يمثل في غالبية الدول؛ النامية ومنها الدول العربية الحافز الرئيسي للبقاء والتمسك بالخدمة العامة في المؤسسات.

2. أنواع الفساد:

يمكن التمييز بين عدة أنواع الفساد من بينها:

- **الفساد الصغير:** الذي يشمل صغار الموظفين، والتفرقة هنا ليس مرجعها تفرقة في الحجم، فهو يتعلق بإتمام إجراءات روتينية على وجه السرعة أو عدم إجرائها أصلا، مثل الإجراءات التي يقوم بها موظفو الهجرة و الجمارك وأمثالهم. بالتالي يمكن القول بأن هذا النوع من الفساد يلحق ضرر بالغ لحياة المواطن وخاصة الأفراد العاديين.
- **الفساد الكبير:** فيتعلق بالتأثير على اتخاذ القرارات، مثل قرارات إنشاء المشروعات الاقتصادية و ترسية المناقصات والعطاءات وهذا ما قد يدمر الدولة بكاملها اقتصاديا.

¹ حنان بن عاتق وآخرون ، محاربة الفساد بعد من إصلاحات الجيل الثاني عند الدول النامية ، أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ، بومرداس، 04-05 ديسمبر 2006 ، ص7

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

يصنف أيضا الكثير من الخبراء والمختصون الفساد بحسب انتشاره إلى¹:

- **فساد دولي**: ظاهرة الفساد قد تأخذ أبعادا واسعة تصل إلى نطاق عالمي وذلك ضمن الاقتصاد الحر وتصل الأمور إلى أن تتربط الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة بشكل منافع ذاتية متبادلة، وفي هذا الإطار نذكر بما ورد في تقرير منظمة الشفافية الدولية المنشور في شهر أكتوبر 2005 الذي أكد على أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية، ويضيف ذات التقرير أن عدد كبير من كبار الموظفين في أكثر من 136 دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات.

- **فساد محلي**: وهو ما يعبر عن الفساد داخل البلد الواحد، ولا يخرج عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم وجرائمهم بشركات أجنبية تابعة للدولة.

كما يشمل الفساد من حيث مظهره على عدة أنواع تتمثل في:

- **الفساد الأخلاقي**؛
- **الفساد السياسي**؛
- **الفساد الإداري**؛
- **الفساد المالي**.
- **الفساد الإداري**: ويشمل تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهام وظيفته، والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل وبحسن انتظامه. أما مظاهره فيمكن ملاحظتها في:
 - عدم إحترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف و استقبال الزوار والانتقال من مكتب لآخر والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل.
 - عدم تحمل المسؤولية .
 - إفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي...الخ.
- **الفساد المالي**: يشمل تلك الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية... وتتجلى لنا مظاهر الفساد المالي في:
 - الرشاوى؛
 - الاختلاس؛
 - التهرب الضريبي؛
 - إعادة تدوير الإعانات الأجنبية للصالح الخاص؛
 - قروض المجاملة التي تمنح بدون ضمانات؛
 - العمولات والأتاوات الناتجة عن العقود؛
 - الإسراف في استخدام مال المؤسسة أو الهيئة.

¹ حنان بن عاتق وآخرون ، مرجع سابق ،ص6

رابعاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية .

إن انتشار ظاهرة الفساد آثار سلبية نذكر منها:¹

1. يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق أبعاد اجتماعية، حيث يضعف من النمو الاقتصادي، مما يؤثر على إستقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التكنولوجيا، كما يضعف من حوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية، وخاصة عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيباً من عائد الاستثمار، وفي هذا الصدد يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة وبشكل خاص معيقة للاستثمار، مما يرفع التكلفة الاجتماعية للمشروعات ويخفض العائد على الاستثمار؛
2. يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة، ويدفع إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية، ويحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات، ويفضي إلى معدلات ضريبية متزايدة تجبى من عدد متناقص من دافعي الضرائب، ويقلل ذلك بدوره من قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة الأساسية، كما يضعف من شرعية الدولة وسلطتها؛
3. يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي، إذ يبذل السياسيون والمسؤولون المرتشون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوى كبيرة منها مع الاحتفاظ بسرقتها، ويلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق أقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وتتجه إلى الإنفاق بشكل أكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة؛
4. ترفع الرشوة من تكاليف الصفقات وعدم التيقن في الاقتصاد؛
5. يضعف الفساد من شرعية الدولة، ويمهد لحدوث اضطرابات وقلق تهدد الأمن والاستقرار السياسي في الدول النامية؛
6. يؤثر الفساد على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة مشاريع استثمارية جديدة؛
7. تنطوي الرشوة على ظلم، إذ أنها تفرض ضريبة تنازلية تكون ثقيلة الأثر بشكل خاص على التجارة والأنشطة الخدمية التي تضطلع بها المنشآت الصغيرة؛
8. يقود الفساد إلى التشكيك في فعالية القانون وفي قيم الثقة والأمانة إلى جانب تهديده للمصلحة العامة من خلال إسهامه في خلق نسق قيمي تعكسه مجموعة من العناصر الفاسدة وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية؛

¹ سعيد وصاف، آليات معالجة الفساد الاقتصادي في البلدان النامية مع التركيز حالة الجزائر ، الملتقى الدولي حول: إصلاحات الجيل الثاني في الجزائر ، جامعة بومرداس ديسمبر 2006، ص4

9. يؤثر الفساد على العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية نظرا لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات، حيث يسهم الفساد في إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة؛

10. تتبدى أهم مخاطر الفساد في تغييرها للحوافز والدوافع السلوكية بحيث تسود نوع من الأنشطة غير الإنتاجية الساعية إلى الربح السريع إلى جانب إهدار جانب من الطاقات الإنتاجية المحتملة من خلال جهود ملاحقة ومتابعة الفساد التي تستأثر بجانب كبير من الموارد؛

11. يزيد الفساد من سلطة الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات، ويؤثر سلبا على الشريحة الفقيرة من المجتمع ويزيد من نسبة المهمشين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا؛¹

12. يعتبر الفساد معوق أساسي للتنمية الاقتصادية نظرا لعرقلته للاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية ومساهمته في تفشي عدد من الأمراض الاجتماعية كالبطالة، الفقر، تشتت المجتمع، بروز فوارق اجتماعية، وسيطرة قانون الغابة... إلى غير ذلك من الأمراض التي تخلقها هذه الآفة.

المطلب الثالث: أزمة البنوك الخاصة وإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري.

يعتبر إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري بمثابة الصدمة التي شهدتها القطاع المصرفي الخاص في الجزائر، ففي الوقت الذي ظهرت فيه بوادر تحرير السوق المصرفي والمنافسة وبدأت البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية تتموقع تدريجيا وتحتل مساحة معقولة وبدأت حصتها السوقية في النمو حيث بلغت 12% عام 2002، وظهرت علامات التفاؤل على المهتمين والمتعاملين الاقتصاديين.²

جاء الإعلان عن إفلاس البنكين المذكورين ليعيد الوضع إلى نقطة البداية، أين شهدت الساحة المصرفية الجزائرية تراجعا، وتزعزعت ثقة الجمهور والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي بشكل عام، وعاد الأمر إلى سابق عهده بهيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي وتراجع المنافسة في السوق المصرفي.

أولا: أزمة الخليفة بنك.

يعتبر بنك الخليفة أول بنك تجاري تأسس في الجزائر برؤوس أموال خاصة جزائرية، تم إنشاؤه بقرار من مجلس النقد والقرض الحامل رقم 04-98 يوم 25 مارس 1998، وتم إنشاؤه في شكل شركة مساهمة وقدر رأسماله بـ 500 مليون دينار جزائري الذي قسم على 5000 سهم، قدرت أصوله بحوالي 1,5 مليون عميل، وكغيره من البنوك مارس البنك العمليات البنكية العادية كتلقي الودائع من الجمهور والقيام بجميع عمليات الصرف، فتح حسابات بالعملة المحلية والصعبة، تمويل احتياجات الاستغلال وكل العمليات البنكية العادية.

كانت البداية الفعلية لكشف قضية الخليفة، عندما تم القبض على شخصين بحوزتهما مبلغ قدره 2 مليون أورو محاولين تهريبه إلى الخارج عبر مطار هواري بومدين الدولي وهذا بتاريخ 25 فيفري 2003.

¹ سعيد وصاف، مرجع سابق، ص5

² Mohamed GHERNAOUT, *Crises financières et faillites des banques algériennes*, édition G.A.L, 2004, p 35.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

وبعد تأكد السلطات الرقابية من عجز إطارات بنك الخليفة عن الإدارة وإتباعهم لعمليات غير قانونية، تم اتخاذ قرار من طرف اللجنة المصرفية بتكليف شخص إداري يسير أمور البنك مؤقتا في بداية مارس 2003 إلى غاية الإعلان عن إفلاسه¹.

ثانيا: البنك التجاري والصناعي الجزائري.

تم إنشاء البنك الصناعي والتجاري الجزائري (B.C.I.A) كشركة أسهم بعقد موثق في 4 جويلية 1998 وبعد أن أعتد كبنك في 24 سبتمبر 1998، تم اكتشاف التلاعبات في عمليات إدارة البنك، عندما قامت السلطات الرقابية بإحدى مهام الرقابة الميدانية لعمليات التجارة الخارجية التي كان يمولها بشكل واسع والعمليات المرتبطة بالصراف، التي أوصلت في فترة السداسي الأول من سنة 2003 وللدورات المالية 2000، 2001، 2002، أن البنك لم يطبق المواد والنصوص التي تحكم عمليات التجارة الخارجية وعمليات حركة تنقل رؤوس الأموال إلى الخارج².

كما كان هناك توسع غير عادي في عدد الوكالات البنك، حيث إنتقل العدد من وكالة واحد في سنة 2000 بوهران إلى 12 وكالة عبر الوطن³، وتقريبا نفس الأسباب وراء انهيار بنك الخليفة تكررت مع هذا البنك.

ثالثا: عوامل الإفلاس البنكي (بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري).

إن تحليل وفحص مؤشرات الاقتصاد الوطني ، توضح أن إفلاس البنوك الخاصة ليس مرتبطا بالعوامل الخارجية، إذا كانت عناصر داخلية أي (العناصر الاجتماعية والثقافية والتشريعية)، وأخرى مرتبطة بسوء الحوكمة والغش اللتين كانتا وراء تصفية البنكين.

1- العوامل الثقافية والاجتماعية والمؤسسية:

نلخص هذه العوامل في النقاط التالية⁴:

- إن انفتاح القطاع المالي على الاستثمار وعدم وجود معايير ومقاييس لدخول الخواص ومنحهم الاعتماد أدى إلى جذب الخواص الذين ليس لديهم أي خبرة وتجربة في المجال البنكي؛ بالإضافة إلى عدم التزامهم واحترامهم بقواعد الحذر والرقابة البنكية، هذين العاملين سمحا بنمو كبير وسريع للبنوك الخاصة وفروعها، وهذه الطفرة في نمو الفروع للبنكين ترتب عليها صعوبة التحكم والتنظيم وعدم فعالية التسيير.
- تركيز حصة رأس المال البنكين في أيدي فئة صغيرة من المساهمين (عائلي أو شبه عائلي أو مؤسسات ذات الشخص الوحيد)، إذ يفترض على بنك الجزائر بصفته السلطة المختصة العمل على رفع نسبة مساهمة كل من المساهمين في نفس البنك، من أجل تحملهم المخاطر الناجمة عن التسيير غير السليم، وتحملهم فقدان حقوق الملكية في حالة إفلاس البنك؛

¹ Rapport annuel 2003, op.cit, p23.

² Rapport annuel 2003, op.cit, juin 2004, p24.

³ Mohamed GHERNAOUT, op cit, p41.

⁴ Mohamed GHERNAOUT, op cit, pp 40- 42.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

- تغاضي السلطات النقدية عن القيام بمسؤولياتهم في سلامة واستقرار النظام البنكي في الحد من التهاافت الذي يحدث عند ظهور حالات إفسار مصرفي مثلما حدث للبنكين، عن طريق توفير آلية صريحة لحماية المودعين، إذ لو توفرت هذه الأخيرة لقللت من السحب الكبير للودائع من البنكين (هذا السحب الناجم من جراء تجميد تحويلات بنك الخليفة وتعيين مسير إداري، وبالتالي إمكانية إفلاسه مما أدى بالمودعين نتيجة تخوفهم إلى طلب سحب وداائعهم مما أنجر عنه أزمة سيولة في البنك، ونفس الشئ ينطبق على البنك الصناعي والتجاري) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان عدم وجود هذه الآلية يعني في واقع الحال أن حماية المودعين ستكون على عاتق الدولة، لئانه لا توجد دولة تقبل من حيث المبدأ فقدان مودعي البنوك للاموالهم، هذا النوع من الضمان المستتر، شجع البنكين على التهور المصرفي والاستثمار في مجالات ذات مخاطرة كبيرة (خاصة وان بنك الخليفة كان يحضى بمعاملة خاصة من قبل السلطات العمومية)، كذلك فان اللجنة المصرفية لم تقم بدورها صراحة في إعلام وتوجيه المودعين عن طبيعة المشاكل التي اعترضت البنكين، مما شجعهم كثيرا على السحب المرتفع للودائع؛

- لم تقم اللجنة البنكية بدورها على أكمل وجه ونقص الشفافية من جهة، وتدخلها المتأخر في قضية البنكين بسبب تغاضيها المتعمد عن الاختلالات التي عرفها التنظيم والتسيير في البنكين من جهة أخرى وعدم احترامهما لقواعد الحذر والنظم الاحترازية، مما سبب في رفع التكلفة الناجمة عن إفلاس البنكين؛

- عدم قدرة السلطات العمومية على التكيف مع الانفتاح الحاصل في القطاع البنكي، من خلال الدعم الذي توليه للبنوك العمومية من خلال تأهيلها وإعادة رسميتها وبالمقابل إهمالها للقطاع البنكي الخاص وتهميشه التام، ومن جهة أخرى التدخلات غير السليمة في القطاع المصرفي خاصة فيما تعلق بالمعاملة الخاصة التي أولتها لبنك الخليفة، حيث حثت المؤسسات العمومية على إيداع أموالها في البنوك الخاصة؛

وأخيرا فان السلطات النقدية العمومية كما أوضحه تقريره المحافظ السابق لبنك الجزائر (السيد عبد الوهاب كريمان) "لم تكن مستعدة للإقامة اقتصاد السوق وخاصة في المجال المالي"؛ في حين فان البنوك العمومية الخاصة لم تكن ممثلة في مستوى الهيئات البنكية - صاحبة القرار - أي لدى مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية.

2- العوامل المرتبطة بسوء الحوكمة والغش:

يمكن تلخيصها في الأحداث التالية:

- صنفت الإدارة غير السليمة وضعف التحكم في التسيير وفق معايير التسيير البنكي وعدم الالتزام بقواعد الحيطة والحذر، من بين الأسباب الرئيسية التي حددها مفتشي بنك الجزائر واللجنة المصرفية في تقاريرهم المعدة انطلاقا من عمليات التفتيش والمعاينة الميدانية التي أجري على البنكين المعنيين، وتمثل في عدم الالتزام بالقواعد المحاسبية وعدم الشفافية في المعلومات؛ وعدم إحترام مؤشرات التسيير المالي؛ وكذلك عدم وجود تقارير عن حصيلة النشاط مصادق عليها من طرف الجمعية العامة للمساهمين كما ينص عليه القانون، وتجلى هذا خاصة في بنك الخليفة حيث أنه لم يعد تقارير حصيلة نشاطه لسنوات 1999، 2000، 2001؛

- ضعف التحكم في تسيير السيولة، ووجود فائض في السيولة بالنسبة لبنك الخليفة لدى بنك الجزائر؛

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

- عدم التنوع في محفظة النشاط المصرفي واحترام معايير التوازن المالي، بحيث تم تخصيص موارد قصيرة الأجل لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل، بالإضافة إلى التحويلات المالية المفرطة نحو الخارج، وكذلك منح أسعار فائدة مرتفعة على الودائع أكثر مما هو سائد في السوق وهو ما يتنافى والسلامة المالية؛
- السعي وراء تحقيق الربح على المدى القصير وعدم التقيد بالمهنية والاحترافية في ممارسة النشاط المصرفي؛
- عدم القدرة على التحكم في التكاليف وذلك من خلال الإفراط في النفقات غير المبررة والتي ليس لها علاقة بالنشاط الرئيسي كما كان عليه الحال بالنسبة لبنك الخليفة" تمويل الفرق الرياضية، تمويل الحفلات المهرجانات وغيرها من التمويلات¹.

ثالثا: نتائج الأزمة البنكية في الجزائر.

إن تصفية هذين البنكين أدى إلى عدة نتائج اجتماعية، اقتصادية، أثرت سلبا على ثقة المودعين في البنوك أكثر منه على المجاميع النقدية والقروض، والبطالة والجباية²:

- 1- ضياع الثقة في البنوك الخاصة:** حتى وإن كان نصيب البنوك الخاصة متواضع نسبيا بالمقارنة مع البنوك العمومية (12,5% من الودائع و 8,5% من نشاط القروض سنة 2002)، إلا أن سرعة النمو السنوي لهذين المؤشرين يمكن أن يحقق لهذين البنكين بلوغ 50% من نشاط الجهاز المصرفي في السنوات الموالية، أي في السنوات الأربعة أو الخمسة المقبلة وهذا ما ولد الشك والريبة؛
- 2- التأثير على المجمعات النقدية والقروض:** ظهرت التأثيرات في عمليات القرض وعلى السياسات النقدية والقرض المرتبطة بهما، حيث أثرت أزمة البنوك على العلاقات البنكية العادية، ومنها تراجع الإقراض، هذا ما جعل الكثير من البنوك الأجنبية الخاصة ترفض التعامل مع البنوك الجزائرية الخاصة، كما كانت هناك السياسة النقدية القائمة على استقرار الأسعار؛ علما أن اثر هذا التغيير على معدلات الفائدة يرتبط بتأثير السلطات النقدية، مثلا الرقابة على أسعار الفائدة تتخفف أو تخفض جذب إيداعات الادخار، فكان أن أدى ذلك إلى إمكانية جعل المضاعف النقدي يتضرر نتيجة هذه الأزمة، إذ أن المضاعف النقدي سوف ينخفض بدلالة زيادة الطلب على النقد الورقي وفي الاحتياطات بدلالة الحذر الذي تقوم به البنوك في علاقتها مع مشكلة الإيداعات وزيادة أخطار القرض، حيث أن انخفاض في المضاعف النقدي يضاف إلى ما تمت ملاحظته على مستوى الاحتياطات الإيجابية وخاصة ارتفاع معدلات فائدته الملاحظ سنة 2002؛
- 3- الأثر على البطالة:** بخصوص التأثيرات على البنك، فإن تصفية هذين البنكين أدت إلى تصفية كل من الشركات التي تنتمي إلى المجمع- في الداخل والخارج- أدت إلى زيادة البطالة وغسيل الأموال؛
- 4- التأثيرات على الجباية:** تبعا للمبالغ المودعة من طرف شركات القطاع العام والخاص وحتى البنوك فقد كان من نتيجة هذا الإفلاس وجود مبالغ ضخمة يمكن أن تربحها للخزينة بخصوص غياب أو تغييب

¹ Mohamed GHERNAOUT, op cit, p 39 -43.

² Ibid, p54-57.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

للعاء الضريبي، وهذه التأثيرات كان بالإمكان تفاديها لو أن السلطات النقدية والعمومية قامت بتسطير حلول أخرى بديلة للتصفية.

ورغم كل هذه المعوقات والأحداث الميدانية، هل كان بالإمكان تفادي تصفية وحل البنكين؟

إن الحلول البديلة للتصفية، هي تلك التي بالإمكان إيجادها وحلها كمشاكل أدت إلى التصفية وخاصة مشاكل السيولة والملاءة، والتي كان يمكن أن تضمن الحفاظ على الوسيلة البنكية ومن واقع استقرار بورصة الأوراق المالية، أي الساحة المالية التي تعتبر كركن أساسي في الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي، ومن بين الحلول نذكر: الحلول المتعلقة باستعادة السيولة؛ الحلول المتعلقة باستعادة الملاءة؛ وهذه الاخيره تتم بواسطة: تغطية الديون والذمم، والدعم من طرف البنوك والشركاء في التجمعات البنكية أو توفيقه من تغطية الديون وضغط المساهمين.

القراءة التي يمكن الخروج بها من واقعة إفلاس هذين البنكين الخاصين في الجزائر، هو أنها ساهما في خلق كثافة مصرفية مهمة في البلاد فمن 1092 فرع للبنوك في الجزائر عام 1997 إنتقل العدد 1110 سنة 1998 إلى 1115 سنة 1999 ليصل إلى 1278 سنة 2000 ثم لينزل التعداد إلى حوالي 1178.

رابعا: فشل تجربة البنوك الخاصة برأسمال جزائري.

شهدت نهاية سنة 2005 إعلان فشل تجربة البنوك الخاصة - برأسمال خاص وطني-، وجاء قرار مجلس النقد والقرض بتاريخ 28 ديسمبر 2005 والقاضي بسحب الإعتماد من البنكين الخاصين وهما "منى بنك وأركو بنك" بطلب منهما حسب بيان مجلس النقد والقرض، بعدما تبين لهما عدم قدرتهما على تحقيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الخاص بالبنوك والمقدر بـ 2.5 مليار دينار¹، وسجل أيضا قرار سحب الإعتماد من بنك "الشركة الجزائرية للبنك" نهاية البنوك الخاصة الوطنية وخلو الساحة المصرفية أمام البنوك الخاصة برأسمال أجنبي والتي أصبحت تهيمن عليها البنوك الفرنسية².

المطلب الرابع: برامج صندوق النقدي الدولي لمواجهة أزمات العولمة المالية.

يمكن القول أن هذا الدور برز منذ ظهور بوادر الأزمة، ويتجلى ذلك من خلال سعي الصندوق لإحداث جملة من الإصلاحات الإدارية بإصلاح هياكله وآليات عمله وأدواته التمويلية لتكييفها مع متطلبات السيولة العالمية ودعمه لخطط الإنقاذ المالي التي اعتمدها الكثير من الدول.

حيث إجتمعت اللجنة التنفيذية للصندوق في 21 جوان 2009 لدراسة آلية تعزيز الإصلاح الإداري لهذه الهيئة المالية العالمية لتفعيل دورها في إدارة النظام المالي العالمي، وخلص البيان إلى التركيز على 5 قضايا جوهرية منها : النظام العادل للحصص، والمستوى العالمي للمشاركة وفعالية اتخاذ القرار والتمثيل في الهيئة التنفيذية، إضافة إلى عملية إدارة الصندوق وتحديثها، والتي تعد قضية رئيسية وجوهرية خاصة في ظل الأزمة المالية الراهنة،

¹ أنظر النظام رقم 04-01 الصادر عن بنك الجزائر في 04 مارس 2004 الخاص بتحديد الحد الأدنى للبنوك و المؤسسات المالية حيث حدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك بـ 2.5 مليار دينار ورأس المال الأدنى بالنسبة للمؤسسات المالية بـ 500 مليون دينار.

² عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، مرجع سابق، ص72.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

ذلك أن الكثير من التحليلات أكدت أن إستجابة وتفاعل الصندوق مع الأزمة لم يكن كافيا بدرجة كبيرة وكافية وأن آلية اتخاذ القرار؛

أولا: الخيارات المتبعة من طرف الصندوق النقدي الدولي في معالجة الأزمات المالية.

تتأثر بمواقف القوى السياسية واقتصادية الكبرى مع إقصاء وتهميش الدول النامية في اتخاذ القرارات بالرغم من أنها تتحمل تبعات الأزمة السلبية، لذا فان جهود الهيئة التنفيذية الحالية للصندوق تركز على إعداد تقرير حول الإصلاحات الإدارية لهيكل الصندوق من أجل زيادة القوة التصويتية للدول النامية ومستوى تمثيلها ومشاركتها في إدارة النظام المالي العالمي، لاسيما وأنها اعترفت بأنه بالرغم من أن دور الصندوق في الأزمة الحالية اظهر أن أجهزة اتخاذ القرار يمكن أن تقدم استجابة مبتكرة و سريعة تتوقعها الدول الأعضاء، ألا أنه يجب القيام بالكثير من أجل تعزيز شرعيته وفعاليتها إلى أبعد من الإطار الزمني للأحداث الحالية، كما يتطلب الوضع التحديد السريع لخطة توفير موارد إضافية لعمليات الإقراض الخاصة بالصندوق وتسهيلاته وطلب مراجعة على الشروط والأحكام المرتبطة بها لتلبية الحاجات المالية للدول الأعضاء خاصة الطارئة منها على المدينين القصير والمتوسط. وهنا تعتبر مجموعة العشرين أن الأسلوب المفضل لزيادة موارد الصندوق هو توسيع إجمالي الحصص للاستجابة لطلبات وترتيبات الإقراض الجديدة وتركز على خيارين مهمين هما¹:

- اعتماد حقوق السحب الخاصة؛

- إصلاح نظام الإقراض وزيادة حجمه.

مما سبق يمكن القول أن أهم أوجه تدخل الصندوق في حل الأزمة تجلى من خلال:

1. إصلاح نظام الإقراض وزيادة حجمه؛

2. إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة؛

3. إصلاح نظام الحصص والأصوات في الصندوق؛

4. إعادة النظر في آلية إدارة المخاطر النظامية.

ثانيا: إصلاح نظام الإقراض وزيادة حجمه.

وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه العناصر:

1. آلية إصلاح نظام الإقراض الحالي: يعتبر صندوق النقد الدولي أن توفير السيولة الكافية للدول الأعضاء لتجاوز آثار ومخلفات الأزمة المالية العالمية الراهنة و ساعدتها على إستعادة معدلات نمو قابلة للاستمرار خاصة في ظل التوقعات التي حدوث انكماش في الاقتصاد العالمي وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي بنسبة تتراوح ما بين 0.5 % و 1% عام 2009 يتطلب تعزيز طاقته الإقراضية وإقرار عملية إصلاح شاملة لآلية إقراض موارده تقوم على زيادة حجم القروض وترشيد شرطية منحها وإستحداث أدوات إقراض ميسرة لصالح الدول النامية منخفضة الدخل.

¹ لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، المنتدى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، سطيف، الجزائر.

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

وعليه فان خطة الإصلاح لنظام الإقراض تقوم على¹:

2. **تحديث الشريطة:** يفرض صندوق النقد الدولي شروطا هيكلية على القروض الممنوحة للدول الأعضاء حددها تقرير المكتب المستقل بأكثر من 17 شرطا حتى نهاية 2004، لم تكن معظمها مرتبطة بالأهداف المرجوة منها، كما أن بعضها كانت خارج مجال إختصاص الصندوق الأساسية.

ولهذا فان الصندوق يسعى في إطار برنامج الإصلاح إلى إجراء تحديث قائم على خلق نوع من المواءمة بين شروطه المرتبطة بالإقراض ودرجة القوة التي تميز سياسات البلدان الأعضاء، وذلك بالاعتماد على معايير الأهلية التي تحدد سابقا الشريطة المسبقة (ليس على أساس الشريطة التقليدية) اللاحقة على أن تتم عملية مراقبة السياسات الهيكلية في البرامج المدعمة من طرف الصندوق في إطار مراجعة البرامج بدلا من مراقبتها باستخدام معايير الأداء الهيكلية.

- **استحداث خط الائتمان المرن :** عبارة عن قرض حديث مزدوج الاستخدام، قابل للتجديد دون قيود، تستفيد منه الدول التي أثبتت مستوى قوي في تنفيذ السياسات الاقتصادية، لتلبية الاحتياجات الطارئة(أساس وقائي) واحتياجات ميزان المدفوعات الفعلية، دون الالتزام بتحقيق أهداف معينة في مجال السياسات الاقتصادية نظرا لتوفره على معايير الأهلية، على أن تلتزم بالتسديد في أجال تمتد من 3.25 سنة إلى 5 سنوات.
- **دعم إتفاق الاستعداد الائتماني؛**
- **مضاعفة حدود الاستفادة من القروض:** حيث حددت شروط الاستفادة من الحدود القصوى الجديدة للقروض التي تقدم بشروط ميسرة ب % 200 من حصة البلد على أساس سنوي و % 600 على أساس تراكمي لطمأنة الدول الأعضاء بقدرة الصندوق على توفير الموارد الكافية لتغطية احتياجاتها.
- **تبسيط هيكل التكلفة وآجال الاستحقاق:** بتوفير الحوافز السعرية المشجعة على الاقتراض من الصندوق.
- **تبسيط الأدوات المستخدمة في الإقراض:** بإلغاء بعض التسهيلات التمويلية التي لم تعد مستخدمة مثل : التسهيل الاحتياطي التكميلي، وتسهيل التمويل التعويضي والتسهيل التمويلي للسيولة قصير الأجل و التي يشمل خط الائتمان المرن الجديد أهم خصائصها.
- **إصلاح التسهيلات الموجهة للدول الأعضاء منخفضة الدخل:** حيث يسعى الصندوق إلى إعادة تصميم تسهيلات الإقراض الموجهة للدول منخفضة الدخل لزيادة القدرة على توفير التمويل الميسر الطارئ وقصير الأجل و ضاعفت حجمها، وفي إطار هذا المسعى وافق الصندوق على زيادة القروض المقدمة بشروط ميسرة إلى البلدان منخفضة الدخل إلى مبلغ يصل إلى 17 مليار دولار حتى نهاية 2014 منها 8 مليار دولار خلال العامين المقبلين 2011- 2010 مع منحها أسعار فائدة صفرية على مدفوعاتها المتعلقة بتسديد القروض الميسرة حتى نهاية 2011 مع إستحداث أدوات إقراض جديدة تتسم بالمرونة وملائمة خصائص هذه الاقتصاديات.

¹نشرة صندوق النقد الدولي، الصندوق يجري إصلاحا شاملا لنظام الإقراض الحالي من اجل مساعدة بلدانه الأعضاء على تجاوز الأزمة ، 24 مارس 2009، ص ص 3،4، <https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/changinga.htm> ، تاريخ الاطلاع 15 مارس 2015

ثانيا: اعتماد إطار جديد لإصدار السندات للقطاع الرسمي.

أعلن المجلس التنفيذي للصندوق في 1 جويلية 2009 على اعتماد إطار ينظم إصدار السندات للدول الأعضاء وبنوكها المركزية، تهدف تعزيز قدرة الصندوق على تأمين الموارد المالية الكافية و زيادة قدرته على تقديم مساعدات سريعة للدول الأعضاء عند الحاجة لتمكينها من التصدي المباشر لآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ودعم مشاريع الاستثمار .

يمكن للصندوق البدء في إصدار هذه السندات التي تحسب على أساس حقوق السحب الخاصة بعد إبرام أول اتفاقية لشراء السندات مع أي بلد عضو، والذي بمجرد شرائه لهذه السندات تصبح قابلة لتداول في القطاع الرسمي على أن يلتزم بتسديد مدفوعات الفائدة على أساس ربع سنوي حسب سعر الفائدة الرسمي على حقوق السحب الخاصة¹.

ثالثا: إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة.

جاء ذلك بعد إجتماع قمة العشرين في مدينة لندن في أبريل 2009 من السنة الحالية التي اعتمدت خطة دعم قيمتها 1.1 تريليون دولار من اجل معالجة الأزمة المالية العالمية، وبذلك وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 13 أوت 2009 على تخصيص وحدات السحب الخاصة بقيمة 250 مليار دولار لتوفير السيولة عن طريق تكملة إحتياطيات النقد الأجنبي المودعة لدى الدول الأعضاء في الصندوق، حيث ستحصل الدول الناشئة والدول النامية على ما يعادل 100 مليار دولار منها أكثر من 18 مليار دولار للدول منخفضة الدخل ابتداء من 28 أوت 2009 بعد أن يحظى القرار بمصادقة الأغلبية (85 %) من الأصوات ، يمكنها استعمالها كهامش سيولة وقائي ووسيلة لتخفيف الحاجة إلى التأمين الذاتي المفرط.²

وتسمح عملية التخصيص للدول الأعضاء ببيع مخصصاتها كليا أو جزئيا إلى دول أخرى بالعملة الصعبة لتلبية إحتياجات ميزان المدفوعات، أو شراء بعض المخصصات لإعادة توزيع إحتياطياتها.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التخصيص هذه تتم بالتناسب مع حصص العضوية لكل بلد، وأنها تسمح بتزويد كل بلد من حقوق السحب الخاصة بحوالي 74 % من حصته، مما يؤدي إلى زيادة مخصصات الدول الأعضاء من حوالي 33 مليار دولار (21.4 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة) إلى ما يعادل 283 مليار دولار.

ويعتبر البعض أن عملية التوزيع هذه تتسم بالدقة و التكافؤ لأنها تسمح باستفادة الدول المنظمة للصندوق بعد عام 1981 والتي تشكل أكثر من خمس الأعضاء الحاليين للصندوق، كما أنها تجسد مثالا للتعاون الدولي لمواجهة الأزمة.

رابعا: إصلاح نظام الحصص والأصوات في الصندوق.

إعتبر المجلس التنفيذي للصندوق أن قرار الإصلاح خطوة مهمة جدا، ويمثل تحولا ملموسا في مجال تمثيل الاقتصاديات الناشئة التي أصبح لها دورا محوريا في الاقتصاد العالمي، ويسمح بإدماج الدول النامية الفقيرة في عملية الإدارة متعددة الأطراف للصندوق و إعطائها صوتا أقوى في الصندوق، كما أن هذا الإصلاح يندرج في

¹ نشرة صندوق النقد الدولي، مرجع سابق.

² لطرش ذهبية، مرجع سابق، ص 176

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

إطار المساعي الرامية إلى تعديل الهيكل الحالي للصندوق للتكيف مع معطيات الاقتصاد العالمي ذو الطابع الديناميكي المتغير.

خامسا: إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية.

أشارت الدراسات التحليلية لصندوق النقد الدولي حول أسباب الأزمة المالية العالمية إلى التوسع الهائل في النظام المالي في السنوات الأخيرة و ظهور الكثير من الأدوات المالية التي كان يعتقد أنها تحقق مكاسب كبيرة مع درجة مخاطر قليلة، وأن الأزمة ما هي إلا نتيجة لتراكم مجموعة من الاختلالات يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- عدم قدرة هيئات التنظيم المالي على إكتشاف ورصد المخاطر الناتجة عن الابتكارات المالية، حيث عجز الانضباط السوقي والعمل التنظيمي على إحتواء المخاطر الناتجة عن سرعة الابتكار وزيادة الرفع المالي التي شهدتها العقود السابقة؛

- ضعف مستوى التعاون المالي الدولي بين المؤسسات المالية الدولية الذي كان سببا في إضعاف القدرة على رصد نقاط الضعف المتزايدة والروابط القائمة عبر الحدود؛

- إهمال و إغفال السياسات لحجم كبير من الاختلالات الاقتصادية الكلية المتنامية التي تتسبب في تراكم المخاطر النظامية في النظام المالي و في سوق العقارات، فقد ركزت معظم البنوك المركزية على معالجة التضخم دون التركيز على المخاطر الناتجة عن إرتفاع أسعار الأصول (خاصة العقارية)، وأعطت الأجهزة الرقابية المالية أولوية للقطاع المصرفي الرسمي وأهملت مخاطر القطاع المالي غير الرسمي. إضافة إلى اعتماد التصحيحات التالية¹:

سادسا: تعزيز قدرة هيئات التنظيم المالي على إكتشاف المخاطر:

- بتوسيع نطاق الحدود التنظيمية لتشمل كل الأنظمة التي تكون مصدرا للمخاطر وضمان مرونتها في التكيف مع الابتكارات المستحدثة في السوق المالي؛

- تعزيز الانضباط السوقي بتفعيل دور هيئات التصنيف الائتماني في تقدير المخاطر وزيادة درجة تنسيق جهودها؛

- زيادة الشفافية في آلية تقييم الابتكارات المالية بتحسين جودة المعلومات الخاصة بالمعاملات خارج السوق الرسمية وخارج الموازنة العامة، حتى تتمكن الأجهزة التنظيمية من رصد المخاطر والتحديات ومحاولة تقييمها لتعزيز الانضباط السوقي؛

- تحسين البنية التحتية لأسواق المال وتقوية المعايير المحددة لاحتياطي السيولة النظامية على مستوى البنوك المركزية.

¹نشرة صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي ، إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية العالمية ، 6 مارس 2009، ص 2، <https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/changinga.htm>، تاريخ الاطلاع: 14 أوت 2015

الفصل الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الازمات المالية

سابعا: تعزيز التعاون المالي الدولي حول القضايا المالية و الاقتصادية : ويتحقق ذلك ب:

- زيادة درجة التركيز والتحديد في التحذيرات التي يقدمها صندوق النقد الدولي، ويتطلب ذلك تكثيف التعاون مع المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية (يعكف الصندوق بالتعاون مع منتدى الاستقرار المالي على إستحداث صيغة جديدة لنظام الإنذار المبكر، تركز على الاستغلال الجيد للخبرات المتعلقة بالجوانب المالية والاقتصادية الكلية والتحديد الدقيق للمخاطر الكبرى الناتجة عنها والتي تشكل تهديدا للاقتصاد، مع الأخذ بعين الاعتبار آثار إنتقاله إلى الاقتصاديات الأخرى)؛
- تكثيف جهود التعاون الدولي بين صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات (خاصة مجموع السبعة، مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنتدى الاستقرار المالي.....) لإقامة منبر مالي عالمي.

ثامنا: زيادة درجة اهتمام و مراقبة السياسات الاقتصادية للمخاطر النظامية.

تميزت المرحلة السابقة للأزمة المالية بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي وإنخفاض أسعار الفائدة، مما شجع على الاتجاه نحو الاستثمار في المنتجات المالية المبتكرة ذات المخاطر المرتفعة في ظل تعاظم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية على مراقبة هذه المخاطر النظامية، لذا فان الدروس المستفادة من أسباب الأزمة تقتضي مراجعة أداء السياسات الاقتصادية الكلية من خلال:

- زيادة الاعتماد على أدوات السياسة النقدية في مواجهة تراكم المخاطر التنظيمية وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي؛
- ترسيخ دعائم السياسة المالية في أوقات الرخاء واليسر، فقد إعتمدت العديد من الدول على السياسة الضريبية للتمويل بالديون ولم تكن قادرة على تنشيط اقتصادها، لذا فان الصندوق يحث هذه الدول على إجراء تحليل دقيق ومفصل للنظام المالي لمساعدة على تصميم تدابير تنشيطية فعالة والتأكد من ملاءة المالية العامة على المدى المتوسط، نظرا لارتفاع الدين والالتزامات الاحتمالية؛
- معالجة الاختلالات العالمية الناتجة عن التدفقات الرأسمالية الدولية باستخدام السياسة الهيكلية و الاقتصادية الكلية في إعادة التوازن بين حجم الادخار والاستثمار في هذه الاقتصاديات وللجوء إلى العمل التنظيمي في الحد من المخاطر النظامية الناشئة عن تدفق رؤوس الأموال بفرض قيود على انكشاف المؤسسات المالية والمقترضين لمخاطر النقد الأجنبي.

تاسعا: الإجراءات غير النقدية المتبعة من طرف الصندوق النقد الدولي.

أطلق الصندوق مبادرات مهمة لتعزيز الرقابة تلبية لاحتياجات عالم أكثر اضطرابا بطابع العولمة والترابط وتضمنت هذه المبادرات الإصلاح الشامل للإطار القانوني للرقابة بحيث يغطي التداعيات (عندما تؤثر السياسات الاقتصادية التي يطبقها أحد البلدان على البلدان الأخرى)، وتعميق عملية تحليل المخاطر والنظم المالية، وتعزيز عمليات تقييم المراكز الخارجية للبلدان الأعضاء، والتحرك لمواجهة المخاوف التي تبديها البلدان بسرعة أكبر:

1. إقامة "جدار ناري" للوقاية من الأزمات: أجرى الصندوق زيادة كبيرة في طاقة الإقراض بعد بداية الأزمة العالمية في 2008، سعياً منه لتلبية احتياجات التمويل المتزايدة لدى بلدانه الأعضاء التي أصيبت من الأزمة المالية العالمية وللمساعدة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي. وقد قام بذلك عن طريق زيادة اشتراكات العضوية التي يسدها البلدان الأعضاء والتي تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الصندوق وتأمين اتفاقيات كبيرة للاقتراض؛
2. زيادة الإقراض لمواجهة الأزمة: أجرى الصندوق إصلاحاً شاملاً في إطاره المعتمد للإقراض حتى يكون أكثر ملاءمة لاحتياجات البلدان الأعضاء، حيث جعله أكثر تركيزاً على الوقاية من الأزمات وقام بتبسيط شرطية البرامج. وقد تعهد الصندوق منذ بداية الأزمة بتقديم تمويل لبلدانه الأعضاء بقيمة تزيد بكثير على 700 مليار دولار¹؛
3. مساعدة أفقر بلدان العالم: اضطلع الصندوق بإصلاح غير مسبوق في سياساته تجاه البلدان منخفضة الدخل، وزاد من الموارد المخصصة للإقراض الميسر حتى بلغت أربعة أضعاف حجمها السابق؛
4. تعزيز تحليلات الصندوق ومشورته بشأن السياسة الاقتصادية: قدم الصندوق تحليلات للمخاطر ومشورة بشأن السياسات لمساعدة البلدان الأعضاء في التغلب على التحديات والتداعيات الناشئة من الأزمة الاقتصادية العالمية، وأطلق كذلك العديد من المبادرات المهمة لتعزيز الرقابة وتطويعها لتلبية لاحتياجات عالم جديد أكثر اضطراباً بطابع العولمة والترابط، أخذاً بعين الاعتبار الدروس المُستفادة

¹ المرجع نفسه، ص 3

خلاصة الفصل الثاني:

يظهر لنا جليا أن الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي ونظرا للأهمية الكبيرة التي أصبح يحظى بها دراسة الأزمات والاستقرار المالي على مستوى الجهاز المصرفي، عملت العديد من الدول على تبنيه في إطار الإصلاحات المصرفية التي تهدف إلى تكييف البنوك للعمل وفق آليات إقتصاد السوق، ولعل الجزائر والمملكة العربية السعودية من بين الدول التي قامت بإصلاحات عديدة على جهازها المصرفي والاقتصادي من أجل تحسينه وتقويته، حيث قامتا الدولتين بإدخال ضمن هذا الإصلاح، بهدف معالجة مشاكل عدم الاستقرار المصرفي والمالي يرجع إلى عدة عوامل يطرح ذلك في عدد من النتائج نبرزها في النقاط التالية:

1. تساعد الرقابة المصرفية الفعالة من الكشف المبكر للاختلالات وبالتالي يعطيه إمكانية التدخل المبكر لإتخاذ الإجراءات اللازمة وبالطريقة المناسبة لمعالجتها؛
 2. تنوعت وتعددت المخاطر المصرفية والتي من أهمها المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية؛
 3. تعتبر الرقابة المصرفية (بكل أنواعها) الدرع الواقي للبنوك من التعثر المصرفي؛
 4. تلعب إدارة المخاطر في البنوك من خلال مبادئها وأهدافها إلى تخفيض حدوث الأزمات المصرفية والتكلفة الناجمة عن وقوعها عن طريق تشجيع القائمين على المصارف بأخذ المخاطر بعقلانية والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب تقييمها؛
 5. هناك علاقة تكامل بين مختلف مكونات شبكة الأمان المالي (البنك المركزي، الرقابة والإشراف المصرفيين)؛
 6. استخدمت عدة طرق للتنبؤ بالتعثر المصرفي من بينها نماذج الإنذار المبكر، وهي عبارة عن نماذج قياسية رياضية للتنبؤ بالأزمات في أجل قدره سنة واحدة؛
 7. يسمح تطبيق الحوكمة في المصارف بتحسين الممارسة السليمة في البنوك مما تدعم سلامة النظام المصرفي؛
- وأخير يمكن القول أن معالجة مشكلة التعثر المصرفي لن يكون إلا من خلال: تعزيز أجهزة الرقابة والإشراف المصرفيين، إلى جانب سياسات أخرى: التقيد بمعايير لجنة بازل، الحوكمة، تأهيل البنوك، الاندماج؛

الفصل الثالث:
تحليل مؤشرات
الاستقرار الاقتصادي
والمالي في البلدان
محل الدراسة

تمهيد:

تعتبر كل من الجزائر والسعودية من الدول النامية ذات المكانة السياسية والاقتصادية على الصعيد العربي، حيث حاولت هذه الدول تكييف سياساتها الاقتصادية من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي، ورغم بعض الخصائص التي تميز كل دولة على حدة، إلا أن هناك العديد من أوجه الشبه والتقارب، وخاصة في كون الدولتين تحاول تحقيق الإقلاع الاقتصادي والتخلص من التبعات التنموية السابقة الذي تميز في جوانبه المختلفة بالسلبيات في التطبيق، حيث الجزائر والمملكة العربية السعودية تمتلك نفس المساعي وللنهوض باقتصادها وتطويره، وعرفت عن هذه الدول بصفة عامة جهودها الرامية للحاق والوصول إلى مستوى الدول المتقدمة، ساعية بذلك الخروج من مظاهر التخلف التي تمس جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق لجأت هذه الدول إلى الحصول على جميع الآليات الكفيلة بإخراجها من إختلالات اقتصادهما المتخلف، فقد اعتمدت على مدى سنوات طويلة منذ حصولها على استقلالها على إنتهاج مجموعة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية، التي لها الشأن في ظهور بوادر الإصلاح والتعافي على اقتصادياتها، الأمر الذي ساعدها شيئاً على الانفتاح على الاقتصاد العالمي وإتباع سياسات التحرر الاقتصادي المالي والتوجه مواجهة جميع الاختلالات والصدمات الاقتصادية .

ومنه نتناول هذا الفصل في أربعة مباحث:

المبحث الأول: التطورات الاقتصادية والنقدية ومسار الإصلاحات في الجزائر ؛

المبحث الثاني: الإصلاحات المصرفية في الجزائر ؛

المبحث الثالث: الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في المملكة العربية السعودية ؛

المبحث الرابع: مؤشرات الاستقرار المالي في الاقتصاد السعودي.

المبحث الأول: التطورات الاقتصادية والنقدية ومسار الإصلاحات في الجزائر

تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات جعل منه إقتصاد غير إنتاجي خاصة في ظل سياسات الدعم التي تعتمدها الدولة، ومع قرب نضوب هذه الثروة بتأكيد العديد من الخبراء فإن الجزائر ستواجه تحديات هامة، ما لم تسارع في إعادة هيكلة النسيج الاقتصادي من خلال وضع إستراتيجيات وخطط مستقبلية ترفع من فاعليته.

المطلب الأول: الإصلاحات المنتهجة للاقتصاد الجزائري المدعومة من المؤسسات الدولية.

مع تصاعد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وعجز الدولة الجزائرية على دفع أعباء ديونها الخارجية، أصبح من الضروري وأكثر من أي وقت مضى اللجوء إلى برامج الإصلاحات الهيكلية والمالية، خاصة مع بداية التحول التدريجي للجزائر من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي.

أولاً: برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني (1989-1992):

دخلت الجزائر في مفاوضات مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية للحصول على القروض والمساعدات؛ فوقعت على إتفاقيتين: الأولى في 31 ماي 1989، والثانية في 03 جوان 1991، وكانت الاتفاقيتان تهدفان إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضمن شروط نوجز أهمها فيما يلي:¹

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، وتقليص حجم الموازنة العامة؛
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- إلغاء عجز الموازنة وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

ثانياً: برنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994 إلى مارس 1995):

تحصلت الجزائر بموجب هذا البرنامج على قرض بقيمة 457.2 مليون وحدة سحب خاصة. ومن بين الأهداف التي يرمي هذا البرنامج إلى تحقيقها نذكر:²

- الحد من توسع الكتلة النقدية (M_2) بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، بما يسمح بالتحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة؛

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2008، ص ص 189، 190.

² المرجع نفسه، ص 195.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,17% في أبريل 1994 (1 دولار مقابل 36 دج)، بغية تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء، تطبيقا لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف؛
- إستعادة وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 03% سنة 1994، 06% سنة 1995، مع إحداث مناصب شغل لامتناهات البطالة؛
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، ومن ثم تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة لإحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار بالرفع من إنتاجية رأس المال، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي المراد تحقيقه خلال الفترة؛
- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20%؛
- العمل من أجل الاستقرار المالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%؛
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي الاندماج في العولمة الاقتصادية؛
- رفع احتياطات الصرف بغية دعم القيمة الخارجية للعملة.

ثالثا: برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998):

بعد شبه إخفاق اتفاقيتي برنامج الاستعداد الائتماني الأول (1989/05/31) وبرنامج الاستعداد الائتماني الثاني (1991/06/03)، وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية، كانت الجزائر مجبرة على اللجوء مرة ثالثة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي ويمتد على مرحلتين:

✓ مرحلة التثبيت الاقتصادي قصيرة الأجل تمتد لمدة سنة (أفريل 1994 - ماي 1995)؛

✓ مرحلة التعديل الهيكلي متوسطة الأجل تمتد لمدة ثلاثة سنوات (1995-1998).

وعلى إثرها تحصل الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن.

من بين أهداف التصحيح الاقتصادي قصير المدى ما يلي¹:

¹ الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 204.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

- الحد من توسع الكتلة النقدية، والتحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة (البحث عن أسعار فائدة حقيقية موجبة)؛
 - تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازية؛
 - تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%.
 - توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية، تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية، ومن ثم الاندماج في العولمة الاقتصادية؛
 - رفع احتياطي الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة؛
 - تحقيق نمو إقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات؛
 - تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام، مع إحداث مناصب شغل لامتناس البطالة.
- غير أن هذه الإجراءات كانت غير كافية لتصحيح الوضع الاقتصادي؛ فما هي إلا سياسات لاستقرار الوضع تمهيدا لسياسات طويلة الأمد هدفها إعادة هيكلة الاقتصاد من جديد، ومن بين ما تحويه هذه السياسات ما يلي¹:

✓ سياسة سعر الصرف (Politique de change)؛

✓ سياسة التخصص (Politique de spécialisation)؛

✓ تحرير التجارة الخارجية، والتحول إلى التصدير Politique d'ouverture sur le commerce extérieur

المطلب الثاني: البرامج الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

شرعت الجزائر، منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة ميزانية مالية توسعية، حيث خصصت موارد مالية كبيرة، في ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، لتنفيذ برامج الاستثمارات العمومية على طول الفترة من 2001 إلى 2014 وسيتم عرض أهداف برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ومضمونها، بالإضافة إلى عرض أهم مؤشرات النمو الاقتصادي، ناهيك عن محاولة تقييم دور هذه البرامج في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

أولا: أهداف برامج الإنعاش الاقتصادي.

تتمثل أهداف سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي²:

- تنشيط الطلب الكلي؛

¹ فاتح جاري، عرض وتقييم نتائج الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية" أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات"، جامعة يومرداس، 05/04 ديسمبر 2006، ص 3.

² نبيل بوفليح، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2004، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص ص 251، 252.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

ثانيا: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001

خصص لهذا البرنامج مبلغا قدر بحوالي 525 مليار د.ج، والتي خصصت للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية¹؛

والجدول التالي يوضح مايلي:

جدول رقم 10: التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات 2000-2004

القطاعات	المبلغ بملايير د.ج	النسبة (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	45	8.6
المجموع	525	100

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2004، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص ص 252
ومن بين أهم ما يشير إليه الجدول رقم 10 مايلي²:

- التركيز على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث خصص له مبلغ 210.5 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته % 40.1 من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
- الاهتمام بقطاع التنمية المحلية والبشرية حيث خصص له مبلغ 204.2 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته % 38.9 من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
- الاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري حيث خصص له مبلغ 65.4 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته % 12.4 من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وهي نسبة قليلة، ويعزى ذلك أن هذا القطاع استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000، وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، والذي يعتبر برنامج مستقل

¹ المرجع نفسه، ص 252

² المرجع نفسه، ص ص 252، 253

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا دليل على أن المبلغ المخصص في البرنامج هو عبارة عن دعم إضافي للبرنامج سالف الذكر؛

- التركيز على جانب دعم الإصلاحات المؤسساتية حيث خصص له مبلغ 45 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 8.60% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لدعم وترقية القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية العامة والخاصة، ويظهر هذا من خلال الجدول رقم 11.

جدول رقم 11: بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2004

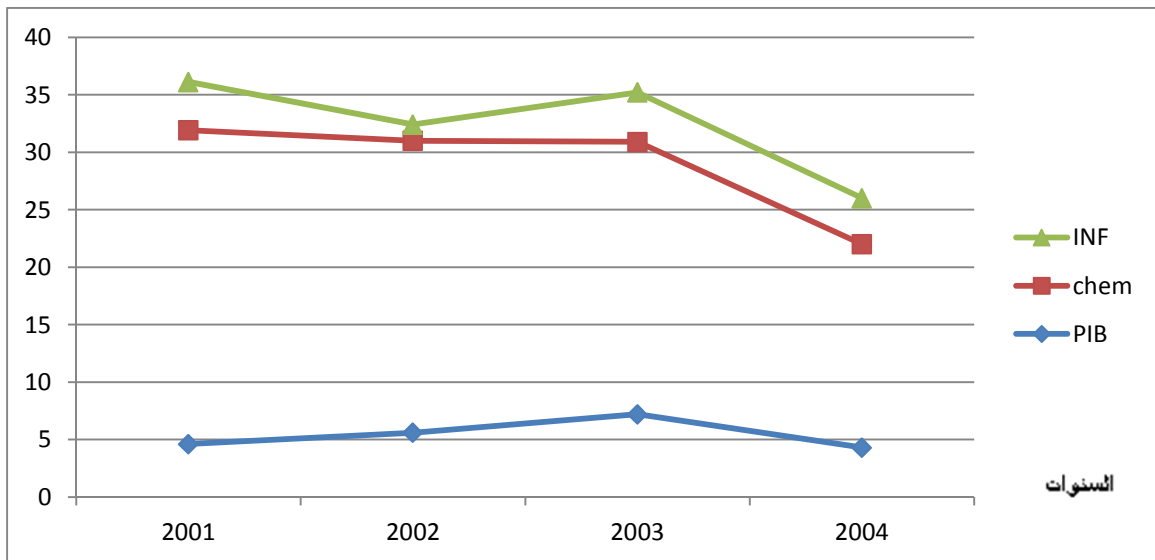
2004	2003	2002	2001	
4.30	7.20	5.60	4.61	معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)
2.64	5.55	3.99	3.04	معدل نمو حصة من الفرد الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)
17.7	23.7	25,4	27.30	معدل البطالة (%)
4.00	4.30	1.40	4.20	التضخم %
885.78	754.91	446.62	620.22	فائض الميزان التجاري مليار د.ج
38.66	29.03	25.24	24.85	سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي

المصدر: حسابات الباحث بناء على إحصائيات مأخوذة من:

الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية-1962-2011، <http://www.ons.dz>، تاريخ الاطلاع

بيانات البنك الدولي، <http://data.albankaldawli.org>، تاريخ الاطلاع : 12 جوان 2015

شكل رقم 9: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2001-2004



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 11.

ويشير الجدول رقم 11:

- تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 7.20% كأقصى قيمة لها سنة

2003، بينما تم أيضا تسجيل معدلات نمو موجبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي

بلغت 5.55% كأقصى قيمة لها في نفس السنة؛

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

- تراجع محسوس لمعدلات البطالة المرتفعة، حيث إنخفضت من مستوى 27.30% سنة 2001 إلى حدود؛ 17.7% سنة 2004؛
- إستقرار معدلات التضخم حيث لم تتجاوز حدود 4.30% ، كما سجلت أدنى قيمة لها سنة 2002 والذي ؛ قدر ب1.40%؛
- تسجيل فائض في وضعية الميزان التجاري في جميع السنوات بلغ أقصاه في حدود 855.78 مليار د.ج سنة 2004 ؛
- ارتفاع أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 38.66 دولار أمريكي سنة 2004.

ثالثا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009.

في هذا الصدد، قد تم تخصيص مبلغ إجمالي قوامه 4207.7 مليار د.ج من أجل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009 ويوضح الجدول رقم 12.

جدول رقم 12: التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل قطاع 2005 - 2009

القطاعات	المبلغ بملايير د.ج	%
أولا - برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها: السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، تزايد السكان بمياه الشرب) خارج الأشغال الكبرى(، الثقافة، الشباب والرياضة، إيبصال الكهرباء والغاز للبيوت، أعمال التضامن الوطني، تطوير الإذاعة والتلفزيون، إنشاء منشآت للعبادة، عمليات تهيئة الإقليم، برامج بلدية للتنمية، تنمية مناطق الجنوب، تنمية مناطق الهضاب العليا.	1908.5	45.42%
ثانيا - برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها: قطاع النقل، الأشغال العمومية، قطاع الماء(السدود والتحويلات)، وقطاع تهيئة الإقليم.	1703.1	40.52%
ثالثا - برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها: الزراعة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.	337.2	08.02%
ربعا - تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: العدالة، الداخلية، المالية، التجارة، البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى.	203.9	04.85%
خامسا - برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال.	50.0	01.19%
المجموع	4207,7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 - 2009، ص 5، 6، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf> (12/08/2015) (بتصرف)

- إرتفاع المبلغ الإجمالي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009

بحوالي 4202.2 مليار د.ج مقابل 525 مليار د.ج والتي خصصت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي بحوالي 8 مرات؛

- زيادة إهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشة السكان حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1908.5 مليار د.ج،

أي أنه استحوذ على ما نسبته 45.20% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

- إهتمام الدولة بتطوير المنشآت القاعدية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1703.1 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 40.52% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
 - إهتمام الدولة بدعم برامج دعم التنمية الاقتصادية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 337.2 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 08.20% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
 - إهتمام الدولة بتطوير وتحديث الخدمات العمومية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 203.9 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 04.85% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
 - إهتمام الدولة بتطوير وتحديث التكنولوجيات الجديدة للاتصال حيث خصص لهذا الباب مبلغ 50.0 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 01.19% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.
- ويظهر هذا من خلال الجدول رقم 13.

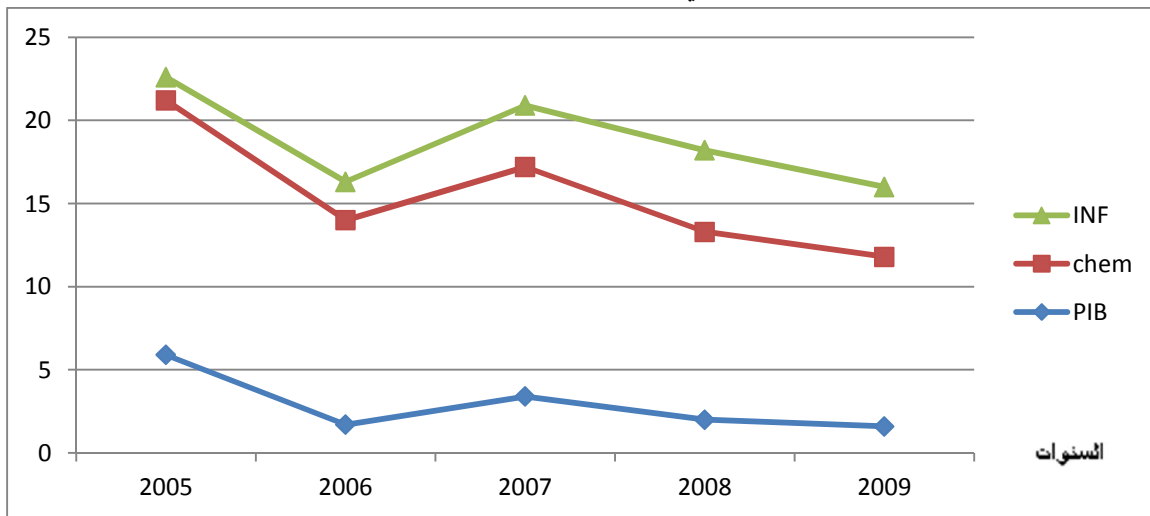
جدول رقم 13 : بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005 - 2009

البيان	2009	2008	2007	2006	2005
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	1.60	2.00	3.40	1.70	5.90
معدل نمو حصة من الفرد الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	-0.35	0.54	1.53	- 0.05	4.16
معدل البطالة (%)	10.2	11.3	13.8	12.3	15.3
التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	4.20	4.90	3.70	2.30	1.40
فائض الميزان التجاري مليار د.ج	-579.13	212.73	207.62	228.62	174.92
سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي	62.25	99.97	74.95	65.85	54.64

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية-1962-2011، <http://www.ons.dz> ، تاريخ الاطلاع: 15 جوان 2015؛

بيانات البنك الدولي، <http://data.albankaldawli.org> ، تاريخ الاطلاع: 15 جوان 2015.

شكل رقم 10: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2009



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 13

ويشير الجدول رقم 13:

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

- تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 5.90% كأقصى قيمة لها سنة 2005، كما بلغت أدنى قيمة وهي 1.60% سنة 2009، ويعزى ذلك إلى الصدمة النفطية وتراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية، كما تم تسجيل معدلات نمو موجبة وأخرى سالبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 4.16% كأقصى قيمة لها في سنة 2005 وأدنى قيمة لها ؛ % - 0.35 سنة 2009 ؛
- تراجع محسوس لمعدلات البطالة المرتفعة، حيث انخفضت من مستوى % 15.30 سنة 2005 إلى حدود % 10.2 سنة 2009 ؛
- إرتفاع معدلات التضخم حيث ارتفعت من مستوى % 1.40 سنة 2005 إلى مستوى % 4.90 سنة ؛ 2008 لتتراجع إلى حدود % 4.40 سنة 2009 ؛
- تراجع مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 228.62 مليار د.ج سنة 2006، مع تسجيل عجز قدر بحوالي 579.13 مليار د.ج سنة 2009، وذلك نتيجة الصدمة النفطية التي حدثت في نفس السنة وتراجع صادرات المحروقات؛
- إرتفاع أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 99.97 دولار أمريكي سنة 2008، لتتخفف إلى مستوى 62.25 دولار للبرميل الواحد، أي بحوالي 37.74%.

رابعا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

- يمثل برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 يعادل 286 مليار دولار أمريكي، ويشمل جزأين، الأول: برنامجا جاريا إلى نهاية سنة 2009 بمبلغ 9680 مليار د.ج أي ما يعادل 130 مليار دولار، الثاني : برنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار د.ج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

جدول رقم 14: التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي حسب كل باب خلال الفترة 2010-2014

القطاعات	المبلغ بملايير د.ج	%
أولاً - المحور المتعلق بالتنمية البشرية، منها: التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة، السكن، الطاقة، قطاع المياه، التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة، والاتصال.	10122	49.59
ثانياً - المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية، منها: الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة	6448	31.59
ثالثاً - المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية، منها: الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل.	1666	08.16
رابعاً - المحور الخاص بالتنمية الاقتصادية، منها: الفلحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي.	1566	07.67
خامساً - المحور المتعلق بمكافحة البطالة، منها: دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.	360	01.76
سادساً - المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، منها: تطوير البحث العلمي، التجهيز الموجه لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين؛ إقامة الحكم الإلكتروني.	250	01.22
المجموع	20412	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 - 2009، ص 5، 6، متوفر على الموقع الإلكتروني:

<http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf> (12/08/2015)

وأهم ما يشير إليه الجدول رقم 14 مايلي¹:

إهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية البشرية: حيث خصص لهذا الباب مبلغ 10122 مليار د.ج، أي يعادل ما نسبته 49.59% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وقد انبثق ذلك من الأهمية التقليدية التي توليها الدولة لرفاهية السكان في ظل احترام قواعد العدالة الاجتماعية، تعزيز التماسك الوطني، وتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية للتنمية الاقتصادية من خلال إنجاز المؤسسات التعليمية، مؤسسات التكوين المهني، وتوفير المقاعد والتجهيزات البيداغوجية في الجامعات، وذلك من أجل ترقية اقتصاد المعرفة، وإنشاء المستشفيات العمومية، وتحديث الأجهزة الطبية وتحسين المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين، تمويل ودعم إنجاز السكنات، ربط المنازل بالكهرباء والغاز، والربط بشبكة المياه الشروب، والعناية بقطاع الشباب والرياضة من خلال إنشاء المركبات الرياضية ومراكز الترفيه العلمي وتكوين مؤطري التربية الرياضية، صون ذاكرة ثورة التحرير الوطني، ترقية الثقافة الوطنية من خلال إنشاء دور الثقافة والمسارح وغيرها، تحديث وسائل الاتصال العمومي، وتكريس التضامن الوطني

¹ عادل زقريز، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص ص 192-193

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

من خلال مساعدة المحرومين ومعدومي الدخل وإنشاء شبكة من المؤسسات المفتوحة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛

- إهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالمنشآت الأساسية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 6448 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 31.59% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك يعكس الاهتمام المتزايد بتطوير وتحديث الأداة الوطنية لقطاع البناء والأشغال العمومية، من خلال صيانة وتحديث شبكة الطرق، انجاز السدود، تدعيم منشآت النقل الأساسية: السكك الحديدية والنقل البحري والجوي، تهيئة الإقليم والبيئة من خلال بناء مدن جديدة ومنشآت حماية البيئة؛

- إهتمام الدولة بالمحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية: حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1666 مليار د.ج، أي يعادل ما نسبته 8.16% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تعزيز الأمن الوطني وزيادة معدل التغطية الأمنية من خلال إنشاء مقر لأمن الولائي والأمن الحضري، تحديث وسائل عمل العدالة من خلال إنشاء مجالس القضاء والمحاكم، ومدارس التكوين، تحسين قطاع المالية: تشييد هياكل الضرائب والخزينة والجمارك ومصالح جديدة لمسح الأراضي، تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تهيئة أسواق البيع بالجملة والتجزئة، تحديث إدارة العمل بهدف تعزيز وتحديث وسائلها الخاصة بالمراقبة والضبط؛

- إهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية: حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1566 مليار د.ج، أي يعادل ما نسبته 7.67% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي من خلال انجاز مغروسات غابية ورعوية، وغرس أشجار الزيتون، تخفيض أسعار المحاصيل ودعم وتحديث تقنيات ووسائل النشاط الفلاحي، تطوير نشاط الصيد البحري ودعمه بمنشآت جديدة، مرافقة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة ودعم تأهيلها من خلال مساعدات مباشرة أو قروض مصرفية ميسرة، إنشاء وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض المصرفية الموجهة لتحديثها؛

- إهتمام الدولة بالمحور المتعلق بمكافحة البطالة: حيث خصص لهذا الباب مبلغ 360 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 1.67% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، من خلال دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، إستحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة؛

- إهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال: حيث خصص لهذا الباب مبلغ 250 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 1.22% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، من خلال تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الإلكتروني.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

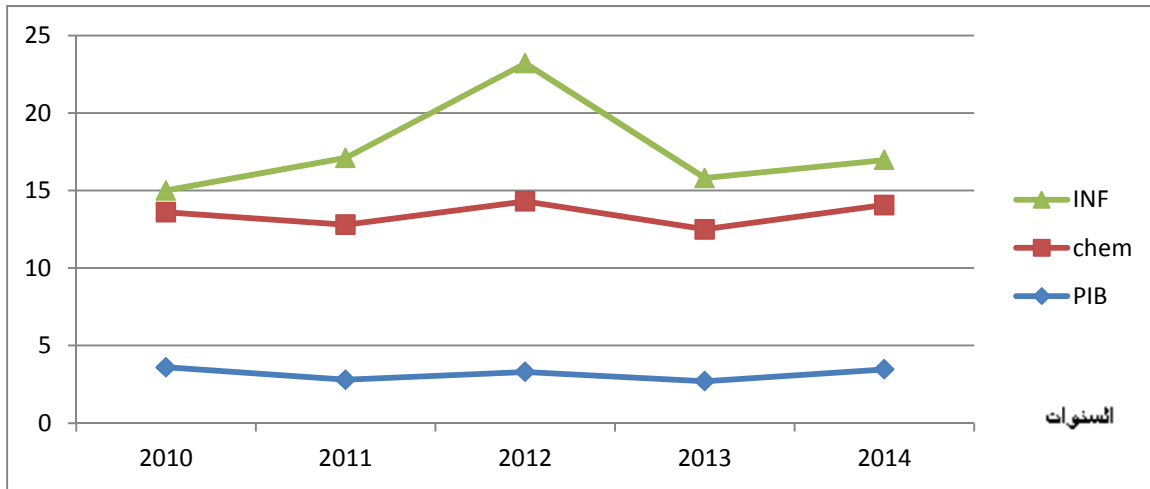
جدول رقم 15: بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010 - 2014

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	3.60	2.80	3.30	2.70	3.47
معدل نمو حصة من الفرد الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	1.56	0.73	1.16	0.55	1.31
معدل البطالة (%)	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6
معدل التضخم	1.40	4.30	8.90	3.30	2.90
فائض التوازن التجاري مليار دج	842.10	1515.91	1367.74	477.61	-249.81
سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي	80.15	112.94	111.05	109.55	100.77

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية-1962-2011، <http://www.ons.dz>، تاريخ الاطلاع بيانات

البنك الدولي، <http://data.albankaldawli.org>، تاريخ الاطلاع: 12 جوان 2015

شكل رقم 11: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 14

ويشير الجدول رقم 15 ماييلي¹:

- تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 3.47% كأقصى قيمة لها سنة 2014، ومعدل 2.70% كأدنى قيمة لها سنة 2013 بينما تم تسجيل معدلات نمو موجبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 1.56% كأقصى قيمة لها في سنة 2010 وأدنى قيمة لها ؛ 0.55% سنة 2013 ؛
- إستقرار معدلات البطالة في حدود 10% في المتوسط؛
- تذبذب معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت 1.40% كأدنى قيمة لها سنة 2010 بينما بلغت معدل 8.90% كأدنى قيمة لها سنة 2012 ؛

¹ عادل زقريز، مرجع سابق، 194

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

- تذبذب مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 1515.91 مليار دج سنة 2006، مع تسجيل عجز قدر بحوالي 249.88 مليار د.ج سنة 2014، وذلك نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي تراجع صادرات المحروقات؛

المبحث الثاني: الإصلاحات المصرفية في الجزائر

لقد قامت الجزائر منذ استقلالها على بناء جهاز مصرفي يتماشى والتنمية الاقتصادية، وإعتمدت في ذلك على العديد من الإصلاحات والتغييرات، خاصة في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث انتقل النظام المصرفي من نظام يعتمد على نوع واحد من البنوك، مارست فيه الخزينة العمومية دورا مباشرا في تمويل الاقتصاد بتوجيه الائتمان من خلال البنوك العمومية إلى نظام مصرفي يعتمد على قواعد السوق.

المطلب الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات.

يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، ويعتبر من القوانين الأساسية للإصلاحات، فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، كما أن المبادئ التي تقوم عليها وميكانيزمات العمل التي يعتمدها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل، ولأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها، سنتطرق إليها فيما يلي بنوع من التركيز.

أولا: دوافع الإصلاحات المصرفية في الجزائر.

إن المبررات التي أدت إلى الإصلاح المصرفي في الجزائر متعددة ومتنوعة ونعرض منها¹:

1. **دوافع نقدية:** فالقد أصبحت الحاجة ملحة وضرورية لإجراء مراجعة جذرية للنصوص القانونية التي تحكم النشاط المصرفي في الجزائر على الوجه الذي يتناسب مع التطورات الحاصلة على الصعيد الداخلي والخارجي بما يسمح للبنوك من أداء دورها بفعالية، وبما يسمح للسلطات النقدية من إدارة السياسة النقدية بصرامة وأكثر استقلالية؛
2. **دوافع اقتصادية:** تعتبر البنوك مؤسسات تقوم بوظيفة الوساطة المالية، وتلعب دورا هاما في تمويل التنمية ونظرا لحساسية هذا الدور، فإن أي إصلاح اقتصادي لا يكتمل ما لم يواكبه إصلاح في النظام المصرفي والمالي بما سيسمح من تمكين البنوك من أداء دورها كاملا في تجميع الموارد وتخصيها نحو المشاريع والأنشطة الاقتصادية بفعالية، ومن المعلوم أنه كلما زادت كفاءة القطاع المصرفي وتحسن دوره في مجال الوساطة المالية كلما انعكس ذلك إيجابيا على الوضع الاقتصادي بشكل عام؛

¹ عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص57.

3. دوافع تقنية: ترتبط هذه الدوافع بالتطورات التقنية التي حدثت في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوظيفها في مجال الصناعة المصرفية، والتوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وتحديث وعصرنة أنظمة الدفع والربط الشبكي بين البنوك وإدخال أنظمة المقاصة الإلكترونية.

ثانيا: مبادئ قانون النقد والقرض.

أما عن مبادئه الأساسية فإنه يمكن اختصارها في النقاط التالية¹:

1. الفصل بين الدائرة النقدية والدائر الحقيقية: كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعاً لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، وقد تبنى قانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد.

2. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ إلى بنك الجزائر لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق تداخلاً بين أهدافهما التي لا تكون متجانسة بالضرورة، وجاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين، فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- إستقلال البنك المركزي (بنك الجزائر) عن الدور المتعاضم للخزينة؛

- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي (بنك الجزائر)، وتسديد الديون السابقة المتركمة عليها؛

- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة، على التوازنات النقدية؛

- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

3. الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان: كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل إستثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، فجاء القانون ليضع حداً لذلك، فأبعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الإستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة،

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2008، ص 187.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية، وإنما يركز أساساً على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.

4. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: كانت السلطة النقدية سابقاً مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي (بنك الجزائر) لتمويل عجزها، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، والبنك المركزي (بنك الجزائر) كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود، ولذلك جاء قانون النقد والقرض ليُلغى هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية، وكان ذلك بأنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت، وقد وضع هذه السلطة النقدية في الدائر النقدية، وبالذات في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض، وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية:

- وحيدة، ليضمن إنسجام السياسة النقدية؛

- مستقلة، ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية؛

- موجودة في الدائرة النقدية، لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

5. وضع نظام بنكي على مستويين: كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلاً بنكاً للبنوك، يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقاً لما تقتضيه الوضع النقدي، وبموجب ترأسه للنظام النقدي وتواجده فوق كل البنوك، بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية¹.

ثالثاً: أهداف قانون النقد والقرض.

يشكل القانون رقم 10-90 الصادر في 14-04-1990، والمتضمن قانون النقد والقرض، نقطة تحول نوعية في مسار النظام المصرفي الجزائري، وتتمثل الأهداف الأساسية لقانون النقد والقرض ما يلي²:

- ضبط العلاقة بين بنك الجزائر الجزائري وبين الخزينة العمومية، بعدما كان هذا الأخير أداة لتمويل الخزينة دون قيود؛

¹ المرجع نفسه، ص 188.

² رحيم حسين، مرجع سابق، ص 301.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

- منح صلاحيات أكبر لبنك الجزائر من أجل إقامة نظام مالي ومصرفي أكثر استقراراً، وذلك من خلال إنشاء مجلس للنقد والقرض (كسلطة نقدية) ومنحه صلاحيات واسعة لمراقبة أعمال البنوك والمؤسسات المالية، وقد تم في هذا الصدد إصدار تعليمات بنك الجزائر الخاصة بقواعد الحذر في تسيير المؤسسات المصرفية والمالية؛

- منح إستقلالية أكبر لبنك الجزائر عن السلطة التنفيذية، حيث أصبح يؤدي دور المستشار للحكومة، كما أن هذه الاستقلالية تعني تحميل مؤسسة الإصدار المسؤولية عن الاستقرار النقدي؛

- فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي بعدما كان حكراً على القطاع العام، وهو ما يترجم هدف دعم الوساطة المالية وخلق جو من المنافسة.

رابعاً: تعديلات قانون النقد والقرض.

عرف قانون النقد والقرض عدة نقائص، مما إستوجب إستحداثه بقوانين معدلة ومتممة، وهي على التوالي 2001 و2003.

1. **تعديلات سنة 2001:** بالرغم من اعتبار قانون النقد والقرض 90-10 معلماً هاماً في الإصلاح المصرفي والمالي، وفي دعم السوق النقدية، إلا أنه وعلى مدى عشر سنوات بدى من الضروري إعادة تهيئة بعض أحكامه، لذا تم سن الأمر 01-01 المتمم والمعدل لبعض أحكام مواد القانون 90-10 والمتعلقة عموماً بإدارة ومراقبة "بنك الجزائر" والصادر في 27 فيفري 2001¹.

ومن بين المواد المعدلة والتي مست محافظ بنك الجزائر ونوابه، ولقد هدفت تعديلات الأمر رقم 01-01 أساساً إلى تقييم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين²:

الهيئة الأولى: تتمثل في مجلس الإدارة، والمكلف بإدارة وتوجيه "بنك الجزائر"؛

الهيئة الثانية: تتمثل في مجلس النقد والقرض، والذي يختلف عن المجلس السابق، حيث أصبح مكلف بالقيام بدور السلطة النقدية.

2. **تعديلات سنة 2003:** بعد إفلاس وانهيار بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، لجأت

السلطات العمومية إلى إعادة صياغة القانون 90-10 بالأمر رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003

¹Abdelkrim NAAS, *Le système bancaire algérien*, Editions INAS, France, 2003, p175.

²Ibid, p175.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

والمتعلق بالنقد والقرض، هذا النص الجديد والمشرع للنشاط المصرفي والمالي يستجيب لثلاثة أهداف وهي¹:

2-1- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل: من خلال

- الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض؛

- توسيع صلاحيات المجلس الذي تخول له إختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف؛ والتنظيم والإشراف؛

- تقوية إستقلالية اللجنة المصرفية وتعزيز الرقابة.

2-2- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي: وذلك عن طريق

- إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للدائرة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية؛

- إثراء محتوى وشروط التقارير الاقتصادية والمالية، وتسيير بنك الجزائر؛

- تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية؛

- إتاحة تسيير نشط للمديونية العمومية.

2-3- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للمصارف وإدخار الجمهور: من خلال

- تقوية شروط ومميزات اعتماد المصارف ومسييرها، والعقوبات الجزائية المفروضة على مرتكبي المخالفات؛

- زيادة العقوبات والجزاءات لمخالفات القانون المصرفي أثناء القيام بالنشاطات المصرفية؛

- منع تمويل نشاطات المؤسسات المملوكة من طرف مدراء ومسيري المصرف؛

- تقوية حقوق جمعية المصارف والمؤسسات المالية، وإعتماد هذه الهياكل من طرف بنك الجزائر؛

- تقوية شروط عمل مركز للمخاطر².

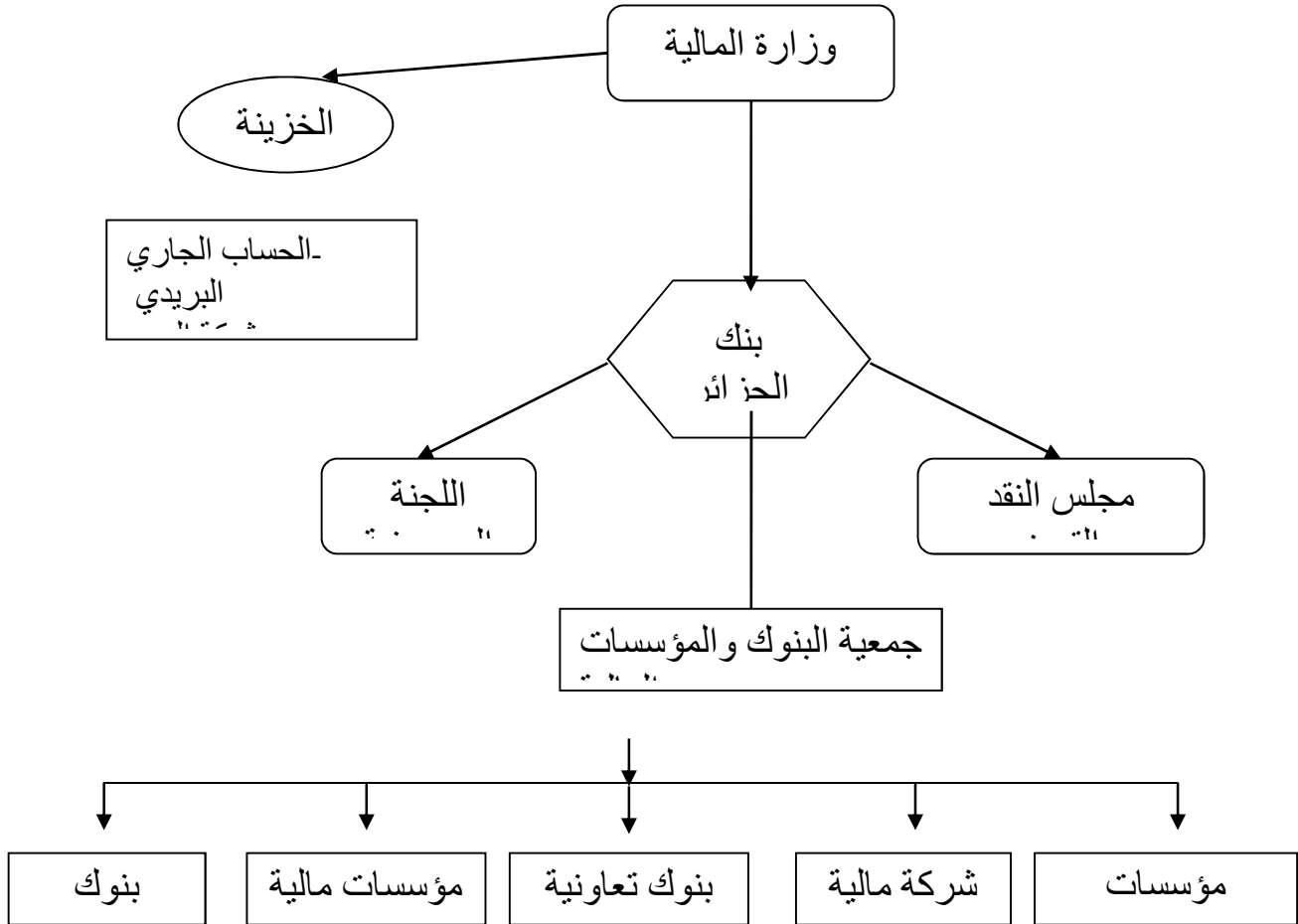
¹ Abdelkrim SADEG, *Le système bancaire algérien la nouvelle réglementation*, édition les presses de l'imprimerie, ABEN, 2004, P24.

² Abdelkrim SADEG ,*Ibid* , pp25, 26.

2-4- بنية النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض :

بعد صدور قانون النقد والقرض في سنة 1990 أصبح هيكل النظام المصرفي الجزائري على الشكل التالي:

شكل رقم 12: بنية النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض



Source : Abdelkrim SADEG, *Le système bancaire algérien la nouvelle réglementation*, édition les presses de l'imprimerie, ABEN, 2004, P59

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية والنقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

لقد مرت المؤشرات النقدية ومقابلاتها في الجزائر بعدة تطورات خاصة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، والتي كانت لها آثار كبيرة على مستوى المجاميع الاقتصادية الكلية، وللوقوف على هذه التطورات نتطرق إلى أهم التطورات السياسية النقدية والمؤشرات لها.

أولاً: الوضعية النقدية.

تتكون الكتلة النقدية من المتاحات النقدية M_1 ، والكتلة النقدية M_2 ، وهذا ما سنتناوله فيما يلي في الجدول التالي التي يبين لنا مدى تطور الوضعية النقدية في الجزائر:

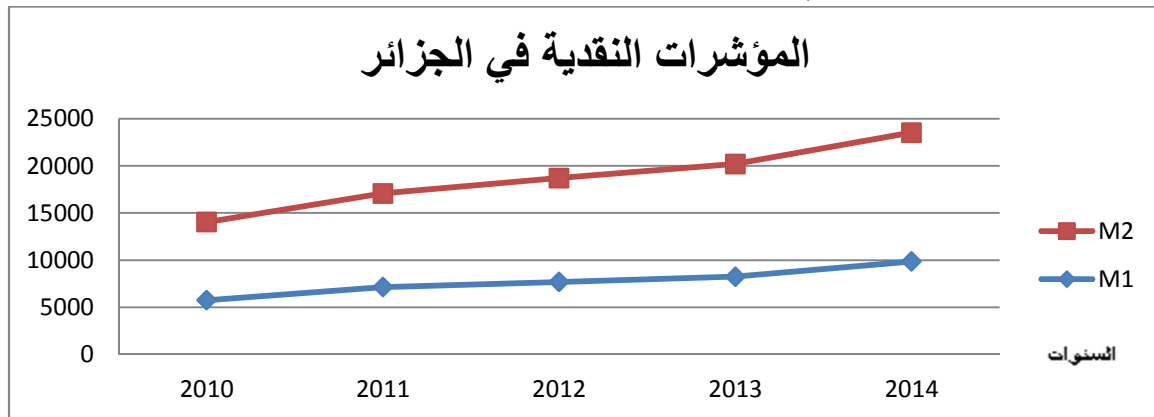
جدول رقم 16: تطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

الوحدة: مليون دينار

السنوات	النقود الكتابية M_1	السيولة المحلية الخاصة M_2	المضاعف النقدي
2010	5 756,4	8 280,7	3,2
2011	7 141,7	9 929,2	3,2
2012	7 681,5	11 015,1	3,0
2013	8 249,8	11 941,5	2,9
2014	9850,2	13663,9	2,9

المصدر: معطيات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية 2014، 2009، <http://www.bank-of-algeria.dz>، تاريخ الاطلاع: 09 أوت 2015

شكل رقم 13: تطور المؤشرات النقدية في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2009



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 16

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

من خلال الجدول نلاحظ المؤشرات النقدية سواء M_1 أو M_2 شهدت تطورا ملحوظا، إذ ارتفعت M_1 في سنة 2010 من 5756,4 إلى 8 249,8 في سنة 2013 ، في حين ارتفعت M_2 في سنة 2010 من 8 280,7 إلى 11 941,5 في سنة 2013 و 13663,9 في سنة 2014، وذلك بسبب تحسن أسعار البترول، بالإضافة إلى الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية خلال الفترة 2001-2014، في حين نجد أن المضاعف النقدي إنخفض من سنة 2010 من 3,2 إلى 2,9 في سنة 2014، وذلك بسبب انخفاض مداخل الجزائر من قطاع المحروقات وتأثير الأزمة المالية العالمية سنة 2008 .
سياسة سعر الصرف.

إن سعر الصرف، بقي إحدى إهتمامات الحكومة الجزائرية الكبرى لما له من تأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية للدولة، وسنحاول التعرف على تطور هذا المتغير خلال الفترة (2010-2014)، حيث يبين الجدول أدناه وبناء على المنحنى أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عرف عدة تطورات نوجزها فيما يلي:

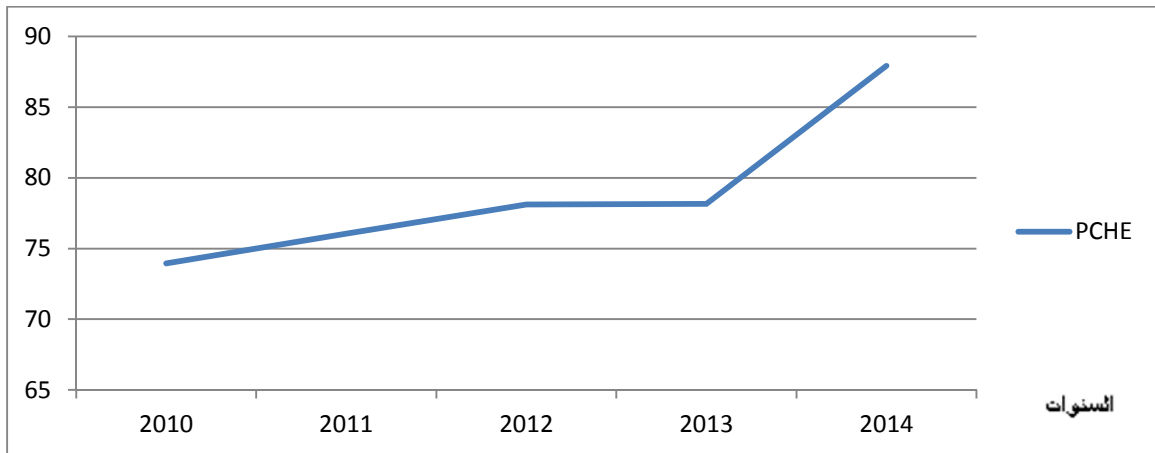
جدول رقم 17: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2010-2014) .

الوحدة: دج/\$

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
DA/\$	73.94	76.05	78.10	78.15	87,90

المصدر: معطيات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية 2014، 2009، <http://www.bank-of-algeria.dz>، تاريخ الاطلاع 09 أوت 2016

شكل رقم 14: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2010-2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 17

إتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار تخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث إستقر سعر صرف الدينار الجزائري حول هذه النسبة إلى غاية مارس من سنة 1994 أين تم تخفيض الدينار بنسبة 40.17%، ونظرا لارتفاع أسعار البترول وارتفاع إحتياجات الصرف الأجنبي الذي ساهم في

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر وتعزيز إستقرار سعر صرف الدينار ليسجل تحسنا معتبرا إلى غاية 2008 وعلى ضوء هذا أصبح سعر صرف الدينار هو 73.94 دج/\$ في سنة 2010، ثم شهد سعر صرف الدينار ارتفاع ليصل إلى 76.05 دج/\$ سنة 2011 واستمر في الارتفاع بصفة متقاربة من سنة لأخرى إلى غاية 2014، حيث سجل أكبر نسبة ارتفاع أين وصل سعر صرف الدينار إلى 87.90 دج/\$.

ثالثا: أسعار الفائدة.

إن أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية حررت في ماي 1990، ولكن أسعار الفائدة على الاقتراض من البنوك التجارية ظلت خاضعة لحد أقصى نسبته 20% سنويا، حيث الجدول التالي يبين لنا مدى تطور أسعار الفائدة في الجزائر.

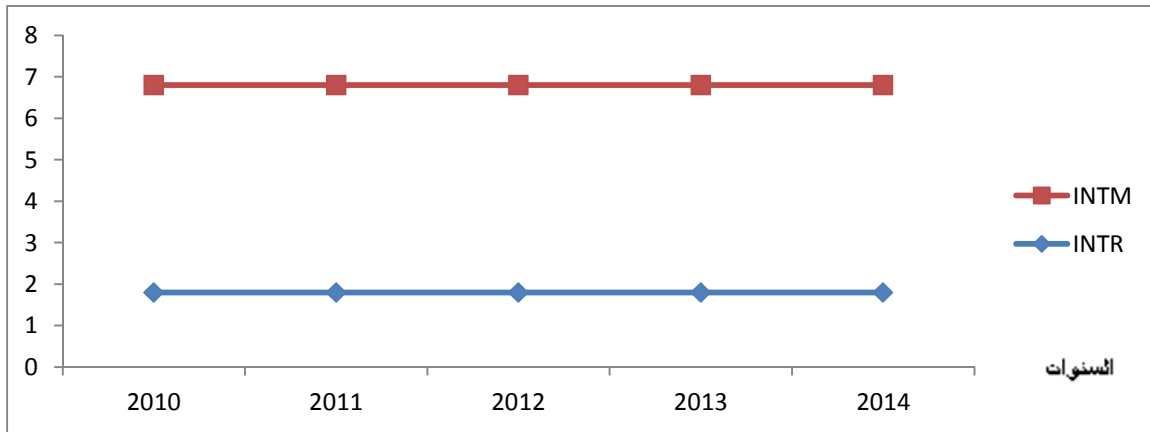
الجدول رقم 18: تطور أسعار الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

الوحدة: %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
اسمي	1,8	1,8	1,8	1,8	1,8
حقيقي	5	5	5	5	5

المصدر: معطيات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية 2009، 2014، <http://www.bank-of-algeria.dz>، تاريخ الاطلاع 09 أوت 2016

شكل رقم 15: تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2010-2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 19

من خلال الجدول يتضح أن معدلات الفائدة الاسمية ومعدلات الفائدة الحقيقية تسجل معدلات ثابتة من سنة 2010 إلى غاية 2014، حيث أن معدل الفائدة الاسمي يقدر بحوالي 1.8%، ومعدل الفائدة الحقيقي يقدر بحوالي 5% ويمكن إرجاع هذا الثبات في معدلات الفائدة إلى الإصلاحات الموسعة التي اعتمدها الجزائر قصد التخفيف من حدة المديونية الخارجية وتحقيق التوازنات الاقتصادية منذ سنة 2001 وإلى ارتفاع أسعار البترول والسياسات النقدية التي تنتهجها الدولة يهدف تحرير أسعار الفائدة.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

رابعاً: معدل التضخم.

سعت الجزائر في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، ومن خلال قانون النقد والقرض 90-10 إلى مراقبة التضخم والتحكم فيه عن طريق سياستها النقدية الرامية إلى استهداف معدلات التضخم، والجدول الموالي يبين لنا مدى تطور أسعار التضخم في الجزائر.

جدول رقم 19: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2014 الوحدة: %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	4.71	4.52	8.89	4.15	2.92

المصدر: معطيات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية 2014، 2009، <http://www.bank-of-algeria.dz>، تاريخ الاطلاع 09 أوت 2016

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات التضخم عرفت إرتفاعا ملحوظا بدءا من 2010 أين وصل معدل التضخم إلى 4.71% ثم انخفض سنة 2011 ليصل 4.52%، ثم ليعود في الارتفاع بوتيرة عالية حيث سجل سنة 2012 حوالي 8.89% ثم ليعود إلى الانخفاض مجددا حيث سجل سنة 2013 معدل 4.15% وفي سنة 2014 سجل معدل التضخم 2.92%؛

ومن زاوية محددات التضخم، فإنّ الاستقرار النسبي للعاملين الاثنين، من غير الكتلة النقدية ومعدل سعر الصرف الاسمي، واللذان يتمثلان في أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي والأسعار الخاصة بالإنتاج الصناعي لفرع الصناعة الغذائية، قد أدّى إلى ارتفاع مساهمة الكتلة النقدية.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

المطلب الثالث: مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2010-2014 .

سيتم التعرض إلى بعض مؤشرات الخاصة بالبنوك من حيث حجم الودائع، وكذا تطور مؤشرات مردودية البنوك التجارية، مع التحليل؛

1. هيكل الودائع البنكية خلال الفترة (2010-2014).

يمكن تحليلها من خلال الجدول رقم (20):

جدول رقم 20 : هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2014).

(بالملايير، دينار جزائري، نهاية المدة)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
الودائع الجارية	2763,7	3 495,8	3 356,4	3 537,5	4 434,7
البنوك العمومية	2462,5	3 095,8	2 823,3	2 942,2	3 712,1
البنوك الخاصة	301,2	400,0	533,1	595,3	722,7
الودائع للأجل	2524,3	2 787,5	3 333,6	3 691,7	4 083,8
البنوك العمومية	2333,5	2 552,3	3 053,6	3 380,4	3 793,6
البنوك الخاصة	190,8	235,2	280,0	311,3	290,1
تأمين الودائع	424,1	449,7	548,0	419,4	599,0
البنوك العمومية		351,7	426,2	419,4	494,4
البنوك الخاصة		98,0	121,8	138,8	104,6
مجموع الودائع	5288	6 733,0	7 238,0	7 787,4	9 117,5
حصة البنوك العمومية	%94,3	89,1%	87,1%	86,6%	87,7%
حصة البنوك الخاصة	%05,7	10,9%	12,9%	13,4%	12,3%

المصدر: تقرير بنك الجزائر سبتمبر 2013، ص 103، <http://www.bank-of-103>

algeria.dz/html/communicat13.htm، تاريخ الاطلاع: 17 جويلية 2016 (بتصرف)

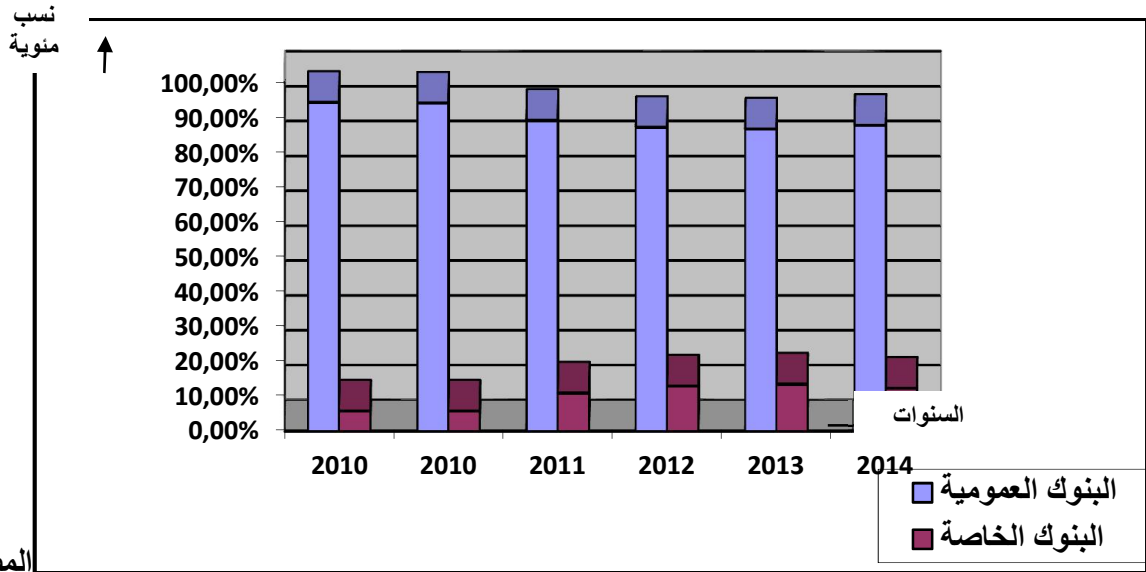
إرتفعت الودائع تحت الطلب ولأجل للبنوك ب 8,1 % في 2013 مقابل 6,5 % في 2012 و 16,5 % في 2011 بلغ نمو الودائع 7,6 % مقابل 7,5 % في 2012 ، أي استقرار جاء الارتفاع القوي لسنة

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

15,72011% رغم كونها في انخفاض تدريجي، تبقى حصة ودائع البنوك العمومية معتبرة مقارنة بحصة ودائع المصارف الخاصة.

بالفعل، يبقى ارتفاع الودائع لأجل من طرف البنوك العمومية معتبرا، حيث بلغت وتيرة ارتفاعه 10,7% مقابل 19,6% في سنة 2012، كما هو الحال بالنسبة للبنوك الخاصة 11,2% مقابل 19% في 2012، مما جعل حصة الودائع لأجل في إجمالي الودائع تحت الطلب ولأجل المجمعنة تنتقل من 44,4% في 2011 إلى 49,8% في 2012 وأخيرا إلى 51,1% في سنة 2013؛

شكل رقم 16 : حصة الودائع بالبنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2010 - 2014).



المصدر: تقرير

بنك الجزائر سبتمبر 2013، ص 108، <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat13.htm>، تاريخ الاطلاع: 17 جويلية 2016 (بتصرف)

2. هيكل القروض خلال الفترة (2005-2010):

يمكن تحليلها من خلال الجدول رقم (21):

جدول رقم 21 : هيكل القروض في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2014).

(بالملايير، دينار جزائري، نهاية المدة)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
القروض قصيرة اجل	1 311,0	1 363,0	1 361,6	1 423,4	1 608,7
البنوك العمومية	1 045,4	999,6	973,9	936,4	1 091,0
البنوك الخاصة	265,6	363,4	387,7	487,0	517,7
قروض متوسطة وطويلة أجل	1 955,7	2 361,7	2 924,0	3 731,1	4 894,2
البنوك العمومية	1 790,4	2 194,4	2 742,2	3 521,0	4 621,1
البنوك الخاصة	165,3	167,3	181,8	210,1	273,1
مجموع القروض	3 266,7	3 724,7	4 285,6	5 154,5	6 502,9
حصة قروض قصيرة اجل	% 40	36,6%	31,8%	27,6%	24,7%
حصة قروض طويلة اجل	% 59	63,4%	68,2%	72,4%	75,3%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقرير بنك الجزائر سبتمبر 2013، ص 108، <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat13.htm>، تاريخ الاطلاع: 17 جويلية 2016

نلاحظ من خلال الجدول انه في نهاية 2013 الاتجاه التصاعدي بالنسبة للقروض المتوسطة والطويلة الأجل والتي بلغت حصة نسبية قدرها 72,4% من قائم القروض الموزعة مقابل 27,6% بالنسبة للقروض قصيرة الأجل، وهو اتجاه ظهر منذ سنة 2006 ويعود، خصوصا، إلى الارتفاع في القروض طويلة الأجل حيث بلغت 63,4% في سنة 2011 مقابل 68,2% في 2012 الموزعة بالخصوص لتمويل الاستثمارات في قطاعي الطاقة والماء.

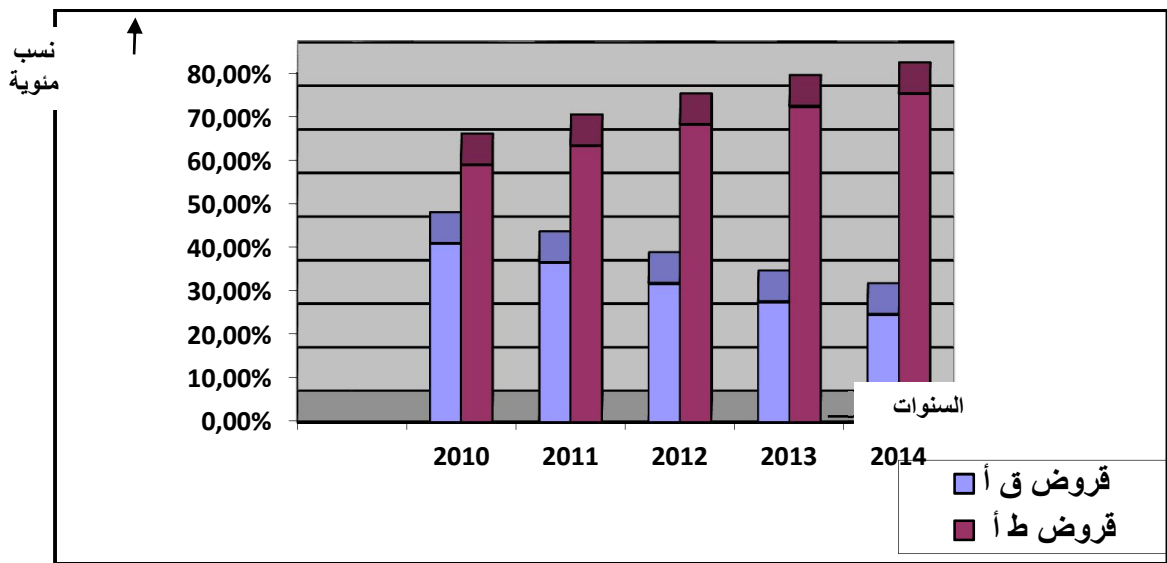
ساهم الارتفاع في القروض طويلة الأجل الموجهة لتمويل السكن لفائدة الأسر في الاتجاه التصاعدي للقروض متوسطة وطويلة الأجل، انتقل حجم القروض من 216,9 مليار دينار في نهاية 2011 إلى 259,1 مليار دينار في نهاية 2012 ليبلغ 307,4 مليار دينار في نهاية 2013، أي نمو قويا للسنة الثانية على التوالي 18,6% في 2013 و 19,4% في 2012 على وجه الخصوص، تشكل حصة القروض الرهنية للأسر الموزعة من طرف البنوك العمومية حصة معتبرة 95%، خاصة فيما يتعلق بمساهمة صندوق الادخار) وبالعكس، يبقى نشاط

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

المصارف الخاصة في توزيع القروض الرهنية للأسر إلا حديثا ولا يزال ضعيفا نسبيا، بالرغم من الودائع المعتبرة المعبأة لدى الأسر.

في نهاية 2013، مثّلت القروض متوسطة وطويلة الأجل الموزعة من طرف المصارف العمومية مطروحا منها إعادة شراء القروض نسبة 79,0 % من مجموع قروضها مقابل 73,8 % في نهاية 2012 . بالنسبة للمصارف الخاصة، فإنّ هذه الحصة من القروض متوسطة وطويلة الأجل، التي كانت قد بلغت مستوى معتبر في نهاية 2009 بلغت 52% تراجمت تدريجيا لتبلغ 30,1% في نهاية 2012 و 31,5% في 2011؛

شكل رقم 17 : حصة القروض بالبنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2010 - 2014).



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقرير بنك الجزائر سبتمبر 2013، ص 108، <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat13.htm>، تاريخ الاطلاع: 17 جويلية 2016

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

ثانيا: مؤشرات الصلابة المالية في القطاع البنكي الجزائري.

في نهاية 2009، شكلت البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير 89% من إجمالي أصول مجموع البنوك، و74,6% من الناتج المصرفي و81,4% من الشبكة البنكية الوطنية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 22 : مؤشرات مردودية البنوك خلال الفترة (2011 - 2014).

البيان	السنوات	2011	2012	2013	2014
القطاع البنكي : البنوك العمومية + البنوك الخاصة					
الملاءة الإجمالية		23,77%	23,62%	21,50%	16,2
مردودية رأس المال (قبل المؤونات)		24,58%	22,67%	18,97%	23,90
مردودية الأصول**		2,10%	1,93%	1,67%	2,01
الرافعة المالية***		50,16%	45,87%	40,46%	37,96
نسبة: المصاريف الكلية على الواتج الكلية (قبل الضريبة)		35,07%	35,64%	33,48%	28,46

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقرير بنك الجزائر سبتمبر 2013، ص 108، <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat13.htm>، تاريخ الاطلاع: 17 جويلية 2016

تحسنت وضعية القطاع المصرفي بوضوح خلال العشر سنوات الأخيرة كونه لم يتضرر 2008 انه وفضلا لإصلاحات بصفة مباشرة بآثار الأزمة المالية الدولية من 2007 مختلفة، تعزز تسيير المخاطر المصرفية، كما تعد مؤشرات صلابة النظام المصرفي معتبرة بل وتعزز البعض منها في الأربع سنوات الأخيرة.

بعد إقامة الإطار التنظيمي الجديد في 2008 المتضمن الرأس المال الأدنى للمصارف والمؤسسات المالية، قامت المصارف الخاصة بتعزيز أموالها الخاصة ابتداء من ديسمبر 2009؛ وكانت الدولة، صاحبة الملكية، قد عززت الرأسمال الأدنى للمصارف العمومية قبل 2009.

بلغت نسب ملاءة المصارف مستوى مرتفعا في نهاية سنة 2013 ، حيث تُقدر النسبة الأولى التي تخص الأموال الخاصة القاعدية (بأكثر من 15,1 ٪ وتقدر النسبة الثانية) التي تخص الأموال الخاصة القانونية (بأكثر من 21 ٪، أي بمعدلات أعلى بكثير من المعايير الموصى بها في إطار بازل تعد مردودية المصارف العمومية والخاصة مرضية: تقدر مردودية الأموال الخاصة العائد ب 19,0 ٪ في 2013 ومردود الأصول (return on

** مردودية الأصول: النتيجة/ متوسط إجمالي الأصول.

*** الرافعة المالية: متوسط إجمالي الأصول/ متوسط الأموال الخاصة.

(equity) على رأس المال % بنسبة 1,7 % وعرف هامش الربح ارتفاعا 68,2 % في 2013 مقابل 64 % في 2012، كما تحسنت نسب الأعباء خارج الفوائد قليلا منتقلة من 35,6 % في 2012 إلى 33,5 % في 2013 .
المبحث الثالث: الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في المملكة العربية السعودية.

تعد التجربة السعودية الحديثة في مجال الاقتصادي واحدة من التجارب العربية الناجحة في مجال تنمية الاستثمار بشقيه العام والخاص، ولقد كان لتأسيس الهيئات المنظمة لقطاعات الاستثمار أثرها الملموس على تنمية التخصص في القطاعات الإنتاجية، كما أن لتنظيم دخول رؤوس الأموال الأجنبية الأثر البالغ في نقل التقنية إلى أرض الواقع والرفع من جودة الأساليب الاستثمارية الحديثة.

المطلب الأول: تخطيط منهجية التنمية الاقتصادية في السعودية.

إعتمدت المملكة العربية السعودية على الخط الخماسية للتنمية، وحاولت جاهدة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل وهو البترول، كما سعت إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي غير مرتبطة بتغيرات أسعار النفط العالمية، وانتهجت في سبيل ذلك إجراءات مختلفة متوافقة مع التوجهات الاقتصادية العالمية المركزة على المزيد من الانفتاح الاقتصادي داخليا من خلال توسيع مبادرات القطاع الخاص وخارجيا من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير المبادلات التجارية وما يرتبط بها بالإضافة إلى إقامة الشراكة الاقتصادية بأشكالها المختلفة مع العديد من الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وفيما يلي نستعرض أهم التغيرات الاقتصادية الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990-2010.
أولا: خصوصيات الاقتصاد السعودي.

تدرج الاقتصاد السعودي في نموه في عدد من مراحل التطور الاقتصادي مثله مثل أي اقتصاد نام؛ ومن خلال التخطيط الجيد الذي بني على ثلاث ركيزات أساس تمكن الاقتصاد السعودي من النهوض والاستمرار في النمو والتقدم بالرغم من الظروف الاقتصادية القاسية التي مرت على العالم أجمع وعلى المنطقة الخليجية بشكل خاص وهذه الركيزات كالتالي¹:

✓ التوجهات الأساس للتنمية؛

✓ تغير محور الاهتمام لكل خطة تنمية خماسية؛

✓ الأخذ بمبدأ التخطيط بعيد المدى.

أما بالنسبة للمركز الأول فقد جعل المخطط السعودي أمامه عدداً من الحقائق والتي تمثل توجه المجتمع بأسره دولة وأفرادا ومن أهمها الحفاظ على القيم الدينية والدفاع عن الوطن وحماية أراضيه والحفاظ على مستوى مقبول للمعيشة والرفاهة للمواطن.

¹ عبد الله بن محمد الرزين، التجربة السعودية الحديثة في مجال تنمية الاستثمار، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، 2005، ص149.

وأما الثاني فحيث محدودية الموارد وتعدد الحاجات فلا يمكن لأي خطة اقتصادية أن تفي بالحد الأدنى من الرضا للحصول على معدل نمو لكل القطاعات ؛ ولكن من الممكن تحقيق معدل عال في نمو بعض القطاعات إذا تم تفضيل بعض القطاعات والتركيز عليها بالإتفاق وتأجيل البعض الآخر على أساس مبدأ القطاعات الأولى بالرعاية والمرتكز الثالث هو مرتكز أساس في بناء الخطط التنموية وهو مبدأ التخطيط بعيد المدى أو التنفيذ المرحلي للمشروعات سواء الإنتاجية أو الاجتماعية ؛ على أساس التنفيذ بقدر حاجة المجتمع الآتية مع الأخذ في الاعتبار إمكانية التوسع في المشروع نفسه عندما تظهر الحاجة مرة أخرى بحيث تكون المرحلة السابقة مرحلة أولى.

ثانيا: هيكل الاقتصاد السعودي.

يتكون الهيكل الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من ثلاثة قطاعات اقتصادية مهمة وهي: القطاع النفطي والقطاع الحكومي القطاع الخاص، وتشكل فيما بينها الإطار العام لهيكلية الاقتصاد السعودي، ويتمحور حولها إعداد الخطط التنموية ولقد كان للقطاع النفط دور القيادة في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال المراحل الأولى من التخطيط التنموي بما وفره من عوائد ضخمة انعكس أثرها في تدفق الإتفاق الحكومي نحو إنشاء البنية الأساسية، وتشجيع نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية، لكن هذا الأثر التنموي لدور القطاع النفطي قد أخذ في التضاؤل إثر اتجاه الحكومة بداية من خطة التنمية الرابعة 1985-1990 إلى التركيز على هدف توسيع قاعدة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل، الأمر الذي انعكس أثره في زيادة مشاركة القطاعين الحكومي والخاص في العملية التنموية.

ثالثا: خطة تنويع الموارد الاقتصادية.

تبنت الخطط التنموية الخماسية منذ الخطة الأولى إستراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية وعدم جعل الاقتصاد أحادي المصدر، وعليه فقد تنوعت مكونات هيكل الموارد الاقتصادية إلى ثلاثة عناصر¹:

- ✓ الموارد الطبيعية ومنها الأرض والمياه والثروة المعدنية والطاقة الشمسية ؛
- ✓ الموارد البشرية بجانبه الكمي والنوعي ؛
- ✓ الموارد المصنعة والتمثلة في رأس المال الإجتماعي ورأس المال الإنتاجي.

وتصنف القطاعات الإنتاجية في قسمين رئيسين القطاع النفطي والذي يعتمد بشكل رئيس على إنتاج وتصدير البترول الخام دون تصنيعه في منتجات نهائية ؛ والقسم الثاني القطاع غير النفطي والذي يتكون من قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات مثل التجارة الداخلية والخارجية والخدمات المالية (وقطاع الثروة المعدنية).

¹ عبد الله بن محمد الرزين، مرجع سابق، ص 150

المطلب الثاني: تطور مسار الإصلاحات في المملكة العربية السعودية.

شهد الاقتصاد السعودي خلال الثلاثة عقود الماضية 1970-2000 تحولاً كبيراً من مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وقد ساهم في ذلك بشكل أساسي حرص الدولة على تنفيذ خطط التنمية الخماسية، التي ساهمت بشكل كبير في تنمية الاقتصاد السعودي وتعديل معدلات نموه على مر السنوات.

أولاً: الخطط الخماسية للتنمية.

كان لخطط التنمية أثراً مهماً على مسيرة الاقتصاد السعودي وتطوره، ونوجز ما جاءت به هذه الخطط فيمايلي¹:

1. الخطة الخماسية الأولى: 1970-1975.

كان من ضمن أهداف خطة التنمية الأولى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.8% سنوياً، والتوجه نحو زيادة كبيرة في القطاعات غير النفطية، غير أن هذه الأرقام لم تكن دقيقة، فقد كان للزيادة الكبيرة في أسعار النفط أثر كبير على دخل الدولة وزيادة الإنفاق العام، آدا حققت المملكة نسبة نمو مرتفعة في القطاعات غير البترولية بلغت 11,6% كما ازدادت مصاريف الدولة لتبلغ 21 مليار دولار.

2. الخطة الخماسية الثانية: 1975-1980 .

فقد كانت تهدف إلى تحقيق كثير من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، فكانت بداية لتقديم الخدمات الصحية المجانية وإنشاء صناديق تنمية تهدف إلى زيادة النمو العمراني والصناعي والزراعي

وكان من ضمن أهداف هذه الخطة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% سنوياً، على أن تبلغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في القطاع البترولي 9.7% سنوياً، بينما تبلغ هذه النسبة 13.3% سنوياً في القطاع غير البترولي، أما المصروفات الحكومية المخطط لها خلال سنوات الخطة الخمس ، فقد بلغت 142 مليار دولار وجزء كبير من هذه المصروفات موجه لمشاريع البنية الأساسية، من تجهيز المطارات، موانئ، طرق، سدود وغيرها من مشاريع البنية الأساسية، كما تم توجيه 19% منها للتوسع في إقامة المشاريع الإنتاجية في قطاعات الزراعة والصناعة، أما قطاعا التعليم والدفاع فقد حظيا بنسبة 16% من المبالغ المصروفة؛

وقد كانت هذه المبالغ أقل بكثير من المبالغ المحصلة فعلياً من عائدات النفط، ولكن الحكومة لم تتعجل في صرف تلك المبالغ نظراً لعدم وجود البنية الأساسية، التي تستطيع الوفاء بالخدمات على الوجه المطلوب، إذا ما تم صرف تلك المبالغ جميعاً، لكن زيادة هذه المصروفات كان لها أثر كبير على معدل النمو في الناتج المحلي

¹ بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة 1970-2000 ، رسالة

ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1425، 2004، ص 54

الإجمالي، حيث تجاوز القطاع غير البترولي معدل النمو المخطط له ليبلغ 14.8% سنويا بدلا من 13.3% سنويا، أما معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي العام، فقد بلغ 9,2% اقل عما كان مخططا له.

3. الخطة الخماسية الثالثة: الفترة 1980 - 1985 .

ومن أهم أهدافها:¹

- توزيع الدخل بشكل أكثر اعتدالا ؛
- الحيلولة دون ارتفاع نسبة التضخم في الاقتصاد السعودي؛
- كبح المصاريف الحكومية الموجهة للمنشآت البنية الأساسية، والحث على توجيه إهتمام أكثر إلى صيانة هذه المنشآت.

وقد كان من الخطط صرف 213 مليار ريال سنويا، خلال السنوات الخمسة ونظرا للانخفاض غير المتوقع في أسعار النفط، خلال سنوات الخطة، فقد تناقص معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1,5% بدلا من الارتفاع المخطط له والمقدر بحوالي 1.3% سنويا، ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع النمو في القطاع النفطي بمعدل 14.2 سنويا في مقابل معدلات نمو متواضعة في القطاعات غير النفطية، فيما عدا القطاع الزراعي حيث حقق نسبة نمو مرتفعة بلغت 8,1% سنويا.

4. الخطة الخماسية الرابعة: 1985-1990

فقد كان من المخطط ضمنها صرف 1000 مليار ريال خلال سنوات الخطة الخمس، كما كان من المتوقع أن يبلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4% سنويا، ولكن الانهيار غير المتوقع في أسعار النفط سنة 1986 كان له اثر كبير على مصاريف الحكومة المخطط لها، كما كان له أثر على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجلت معدلات النمو انخفاضا عما كان مخططا له، إذ بلغت الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي 1.4% وقد كان للنمو الحاصل في قطاع الزراعة الأثر الكبير في تسجيل معدل نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث حقق نسبة نمو تبلغ 13.4% ، أما باقي القطاعات، حققت نسب نمو منخفضة جدا.

5. الخطة الخماسية الخامسة: 1990-1995

ركزت هذه الخطة على تنويع الاقتصاد من خلال تشجيع القطاع الخاص على الدخول بالمشاريع الإنتاجية، التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، فقد كان لتناقص الإيرادات النفطية الأثر الكبير على المصاريف الحكومية، التي لم تكن في مستوياتها، خلال خطط التنمية السابقة، مما دفع بوضعي الخطط الإنمائية إلى التركيز على تشجيع

¹ عادل خضر الزين، المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية ، مجلة المحامين العرب، العدد الأول، المملكة العربية السعودية،

القطاع الخاص في الدخل في مشاريع إنتاجية جديدة، وشراء بعض حصص الحكومة في بعض المشاريع الإنتاجية القائمة، حيث تم بيع 30% من أسهم الشركة السعودية للصناعات الأساسية سابقاً إلى القطاع الخاص، وإعادة النظر في ملكية بعض المشاريع النفطية، وقد كانت الخطة تهدف إلى تحقيق معدل نمو بمقدار 3.2% سنوياً.

6. الخطة الخماسية السادسة: 1995-2000

جاءت مستجيبة للمتغيرات السياسية والاقتصادية التي تمر بها المملكة، فمن ناحية قد أوجدت حرب الخليج ظروفًا سياسية وأمنية متميزة تؤثر تأثيراً واضحاً على كافة دول هذه المنطقة، ومن ناحية أخرى فإن تناقص عائدات النفط منذ منتصف الثمانينيات قد أوجد معطيات اقتصادية جديدة لها تأثيرها على دخل الدول الذي مازال يعتمد إلى حد كبير على هذا المورد الأساسي ولكن بانتهاء معظم مشروعات البنية التحتية، فإن الأهداف العامة لهذه الخطة قد تميزت للتركيز على رفع الكفاءة الاقتصادية والإدارية النوعية لمتخلف القطاعات الحكومية والأهلية عن طريق العمل على تحقيق مزيد من الاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة، بالإضافة إلى ذلك فإن الأهداف العامة تؤكد على أهمية البحث عن مصادر إيرادات مالية أخرى غير عائدات النفط لسد جزء من النقص المتوقع في الإيرادات البترولية¹.

7. الخطة الخماسية السابعة: 2000-2004

إنتهجت هذه الخطة النهج نفسه، لتحديد توجهات التنمية الوطنية، وقد تضمنت هذه التوجهات ثلاثة محاور رئيسية: محور دعم الخدمات ومحور تحسين الكفاءة الحكومية، محور التعاون في قضايا التطوير الوطني، ففي محور دعم الخدمات ركزت الخطة على خدمات الدفاع والأمن والتعليم والخدمات الاجتماعية والصحية، والخدمات العلمية والتقنية، بما في ذلك خدمات الاتصالات والمعلومات، وفي محور الكفاءة الحكومية اهتمت الخطة بتحسين أداء الخدمات الحكومية والترشيد وخفض النفقات، وتطوير كفاءة تشغيل التجهيزات وصيانتها، وتحسين الاستفادة منها وغير ذلك من الإجراءات، وفي محور التعاون رأت الخطة ضرورة التعاون في قضايا دعم دور القطاع الخاص في التنمية، والتوجه نحو سعودة الوظائف أي إحلال مواطن سعودي محل مقيم غير سعودي في وظيفة معينة على أن تتوافر في السعودي القدرات والمؤهلات والكفاءة التي يحتاجها العمل نفسه وإعادة تأهيل اليد العاملة بما يؤدي إلى تحسين كفاءتها وقد أوردت الخطة الوطنية السابعة ثلاثة أهداف للإعداد خطة وطنية معلوماتية ضمن محور الكفاءات البشرية، يؤكد أول من الأهداف على أهمية توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لدعم التنمية الاقتصادية، ودعم العلوم والتقنية، ويهتم الهدف الثاني بإعداد البنية الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات، بما فيها

¹ جوامع ليبية، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: دراسة مقارنة : الجزائر، مصر، السعودية 2000-2012، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، غير منشورة، 2015، جامعة الجزائر 3، ص

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

شبكات الاتصال والمحتوى المعلوماتي في حين يرتبط الهدف الثالث بنشر خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وجعلها متوفرة للجميع من جال تعميم الاستفادة منها.¹

8. الخطة الخماسية الثامنة: 2005-2009.

تمثل خطة التنمية الثامنة مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي الممتدة عبر أكثر من ثلاثة عقود خلت، وتعد الحلقة الأولى في منظومة مسار إستراتيجي للاقتصاد الوطني يمتد لعشرين عاما قادمة ويتضمن أربع خطط خماسية متتابعة، وهو ما يشكل في حد ذاته تطوير المنهجية التخطيط الاستراتيجي بالمملكة، حيث كان الرباط الاستراتيجي بين الخطط السابقة يتمثل في مجموعة الأهداف العامة بعيدة المدى التي حددت التوجهات التنموية للدولة، وكانت المنطلق لتحديد أولويات كل خطة ومجالات التركيز فيها، استنادا إلى معطيات المرحلة التنموية لكل خطة وظروفها الخاصة.²

9. الخطة الخماسية التاسعة 2010-2014 .

تهدف هذه الخطة في اتجاهاتها العامة إلى زيادة النمو الاقتصادي، ورفع المستوى المعيشي وتحسين نوعية الحياة للمواطنين، وتحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، وتنمية الموارد البشرية، وتنويع القاعدة الاقتصادية من حيث مصادر الإنتاج والدخل وعدم القطاع الخاص، وكانت نتائج تنفيذ برامج ومشاريع التنمية، وتطبيق السياسات الاقتصادية الكلية في زيادة معدلات النمو، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال سنوات خطة التنمية الثامنة، قد عزز أهداف وسياسات وبرامج ومشاريع خطة التنمية التاسعة وتعكس الأهداف العامة للخطة وتفصيلها القطاعية والتوجهات السامية بالإسراع في تنفيذ الاستثمارات والبرامج التنموية والمشاريع الاستراتيجية، والتكيف مع التطورات الاقتصادية العالمية.³

ومن السمات الرئيسية التي تتميز بها هذه الخطة اهتمامها بمعالجة موضوعات تلقى إهتماما عالميا واسعا لكونها وثيقة الصلة بترسيخ إستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتمثل في قضايا الثقافة، تعزيز التنافسية، تحول الاقتصاد إلى اقتصاد معرفي، وقضايا التنمية.

وتمثل خطة التنمية التاسعة الحلقة الثانية في إطار الإستراتيجية الراهنة بعيدة المدى للاقتصاد السعودي التي يمتد أفقها الزمني إلى خمسة عشر عاما قادمة ومن إهتمامات الخطة الرئيسية مواكبة التطورات التقنية والاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر، ولذلك من خلال إعطاء عناية خاصة للسياسات والبرامج

¹ محمد ساحل ومحمد طالبي، التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ديسمبر 2008، العدد الرابع، الجزائر، جامعة بسكرة، ص 154

² عادل خضر الزين، مرجع سابق، ص 4

³ وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، خطة التنمية التاسعة، 2010-2014، ص30، <http://www.mep.gov.sa>، تاريخ الاطلاع: 11 أوت 2016.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

والمشاريع المتعلقة بإدخال التقنيات الحديثة والابتكار ووسائل المعرفة الجديدة مستهدفه تحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج في القطاعات الصناعية والاقتصادية المختلفة، وتطوير وتنمية مهارات القوى العاملة الوطنية، وتوسيع آفاق الثقافة والمعرفة العامة بين المواطنين، خطة التنمية التاسعة تضمنت التأكيد على أهمية مواصلة التوسع في الاستثمار في مشاريع تطوير البنية الأساسية وصيانتها وتنمية الموارد البشرية، وتنمية الموارد الطبيعية، وبخاصة الموارد المائية، وفي مشاريع حماية البيئة وتطوير أنظمتها، والاستمرار في تعزيز جهود الإصلاح الاقتصادي والتطوير المؤسسي والإداري.¹

10. الخطة العاشر: برنامج رؤية المملكة العربية السعودية 2030

تبنّت المملكة رؤية المملكة العربية السعودية 2030 لتكون منهجاً وخارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي في المملكة، وقد رسمت الرؤية التوجهات والسياسات العامة للمملكة، والأهداف والالتزامات الخاصة بها، لتكون المملكة نموذجاً رائداً على كافة المستويات وانسجاماً البرنامج حيث تمت إعادة هيكلة بعض الوزارات والأجهزة والمؤسسات والهيئات العامة بما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة، ويحقق الكفاءة والفاعلية في ممارسة أجهزة الدولة لمهامها وإختصاصاتها على أكمل وجه، ويرتقي بمستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين وصولاً إلى مستقبل زاهر وتنمية مستدامة، وقد كلف مجلس الوزراء مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بوضع الآليات والترتيبات اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية ومتابعة ذلك.

10-1- المبادئ العامة:

أطلق برنامج التحول الوطني للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وإدراك التحديات التي تواجه الجهات الحكومية القائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية في سبيل تحقيقها، وحددت الجهات المشاركة في البرنامج أهداف إستراتيجية لتحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ومجابهة هذه التحديات إلى العام 2020 بناءً على مستهدفات محدّدة، ومن ثم تحديد المبادرات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بشكل سنوي، وبناء خطط تفصيلية لها، تعتمد على مؤشرات مرحلية لقياس الأداء ومتابعته، وإنطلق البرنامج في عامه الأول على مستوى 24 جهة حكومية على أن يتم إضافة جهات أخرى في الأعوام المقبلة.²

¹ خطة التنمية التاسعة، توجهات خطة التنمية التاسعة، الفصل الثاني، منشورات مركز العدالة لحقوق الإنسان، جمعية مدنية، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 27-28

² رؤية 2030 المملكة العربية السعودية، برنامج التحول الوطني، ص ص 9، 10، ، http://vision2030.gov.sa/sites/default/files/NTP_ar.pdf، تاريخ الاطلاع : 19 جويلية 2016

شكل رقم 18: استراتيجية تطبيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030



المصدر: رؤية 2030 المملكة العربية السعودية، برنامج التحول الوطني، ص ص 10، 9،

، http://vision2030.gov.sa/sites/default/files/NTP_ar.pdf، تاريخ الاطلاع: 19 جويلية 2016

يهدف البرنامج إلى تطوير العمل الحكومي وتأسيس البنية التحتية اللازمة لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، واستيعاب طموحاتها ومتطلباتها وتعتبر مبادرات البرنامج للعام 2016 هي الموجة الأولى لتحقيق ذلك، وسيتم مراجعتها وتقييمها والنظر في كفايتها وأدائها دورياً، والنظر في اعتماد مبادرات إضافية يتم دراستها وتطويرها وفق آلية عمل البرنامج.

والتزاماً بتوجه الرؤية لدعم المرونة في العمل الحكومي، ساهم برنامج التحول الوطني في رفع وتيرة التنسيق والعمل المشترك، عبر تحديد بعض الأهداف المشتركة للجهات العامة بناء على الأولويات الوطنية، والدفع نحو التخطيط المشترك ونقل الخبرات بين الجهات العامة، وإشراك القطاعين الخاص وغير الربحي في عملية تحديد التحديات وابتكار الحلول وأساليب التمويل والتنفيذ، والمساهمة في المتابعة وتقييم الأداء.

10-2- أهداف برنامج التحول:

تحقق آلية عمل ومخرجات برنامج التحول الوطني أثراً ملموساً على كفاءة وفعالية التخطيط وتكامل العمل الحكومي وتحقيقاً للالتزام رؤية المملكة العربية السعودية 2030 برفع كفاءة الإنفاق وتحقيق التوازن المالي عبر¹:

- تحديد أهداف إستراتيجية ومستهدفات للجهات المشاركة: إعتد برنامج التحول الوطني الأهداف الإستراتيجية الداعمة لتحقيق هذه الأهداف وإدراك التحديات التي تعيق تحقيقها، والابتكار في وضع مستهدفاتها للعام 2020.

- ترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى مبادرات تنفيذية خاصة بالجهات: تمت ترجمة الأهداف الاستراتيجية للجهات المشاركة إلى مبادرات تفصيلية لتحقيق تلك الأهداف، وتطوير خطط تنفيذ تفصيلية، ودراسة الجدوى الاقتصادية،

¹ المرجع نفسه، ص 11

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

مما يمتدّ وأثره على عملية التخطيط والتنفيذ ورفع كفاءة الإنفاق وتعظيم أثر هذه المبادرات في تحقيق الأولويات الوطنية. كما يحرص على تعزيز الشفافية عبر إعلان المستهدفات والنتائج؛

- **تعزيز العمل المشترك نحو تحقيق الأهداف الوطنية المشتركة** : حدّد برنامج التحوّل الوطني عدد من الأولويات الوطنية المشتركة ذات الأثر والنفع العام والمبنية على الأهداف الإستراتيجية للرؤية، حيث تم تحليل المبادرات في غرف دعم متخصصة وفق مُرشّحات قائمة على تعظيم مساهمة المبادرات في تحقيق الأهداف الوطنيّة المشتركة مثل: المساهمة في توليد الوظائف: تسهم مبادرات برنامج التحوّل الوطني على المساهمة في توليد أكثر من 450 ألف وظيفة في القطاعات غير الحكومية بحلول عام 2020 ، بما يسهم في تحقيق هدف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 بتنمية الفرص للجميع؛
- **المساهمة في تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص** : يساهم القطاع الخاص بشكل كبير في دعم وتمويل المبادرات، مما يوفر نحو % 40 من الإنفاق الحكومي على المبادرات، ويساهم في تحقيق أحد أهداف البرنامج في رفع مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي؛
- **المساهمة في تعظيم المحتوى المحلي** : تسهم عدد من مبادرات برنامج التحوّل الوطني في توطين أكثر من 270 مليار ريال في المحتوى المحلي، ما يعزز الارتقاء بالقيمة المضافة للمحتوى المحلي، والتقليل من الاعتماد على الواردات وخلق فرص العمل، تحقيقاً لهدف المملكة العربية السعودية في تعظيم المحتوى المحلي في قطاعات مختلفة؛
- **المساهمة في التحوّل الرقمي** : يحدد برنامج التحوّل الوطني 5 منصات رقمية مشتركة بين الجهات العامّة، و 29 مبادرة رقمية جوهرية متعلّقة بقطاعات حيوية، وعدد من الأصول الوطنية الرقمية يمكن استثمارها لدعم التحوّل الرقمي الحكومي، وذلك تماشياً مع التزام، بتنمية البنية التحتية الرقمية، وتنشيط القطاعات الاقتصادية، ودعم الصناعات ومنشآت القطاع الخاص، والدفع نحو تطوير نماذج الأعمال بين القطاعين الحكومي والخاص ولتحقيق استدامة العمل وتعظيم الأثر.

اعتمد البرنامج على إمكانات رئيسية تساهم في رفع درجة الاحترافية وانسيابية العمل ومنها¹:

- ✓ **الشفافية**: تحقيقاً لتعزيز الشفافية، ولضمان متابعة تقدم المبادرات وتحديد الفجوات بشكل سريع، تم تطوير لوحة قياس أداء موحدة تشمل جميع الأهداف والمؤشرات والمستهدفات لكل جهة، كما تقيس اللوحة أيضاً مدى التقدم في تنفيذ المبادرات، بما يسهم في رفع درجة الشفافية والمساءلة، وبما يعزّز مسؤولية الإنجاز لدى الجهات المعنية بالتنفيذ، ويرفع من كفاءة وسرعة اتخاذ القرار.

¹ المرجع نفسه، 12

✓ **المؤسساتية:** من أجل بناء منظومة قادرة على الإنجاز، يقوم مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ببناء منظومة حوكمة متكاملة للعمل الحكومي وفق ممارسات فعّالة عبر تأسيس مراكز داعمة لتخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم الأداء الحكومي مثل مركز الإنجاز والتدخل السريع والمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامّة، ويسعى برنامج التحول الوطني إلى تعزيز هذه المنظومة عبر دعم إنشاء مؤسسات جديدة مثل مكاتب تحوّل داخل الجهات المشاركة، لمتابعة تنفيذ مبادرات برنامج التحول الوطني؛ بما يمكن مؤسسة العمل ومواءمة المبادرات، والرفع بتقارير عنها إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بطريقة دورية.

✓ **الدعم التخصصي:** لتعزيز جودة مبادرات الجهات الحكومية، عمل برنامج التحوّل الوطني على رفع درجة المشاركة بين الجهات العامّة عبر مواءمة المبادرات ذات الأهداف المشتركة وتعزيز التنسيق فيما بينها ونقل المعرفة عبر تأسيس وحدات دعم متخصصة تعمل على مراجعة المبادرات وتقييمها ودراسة الجدوى الاقتصادية لكل مبادرة مع الخبراء والمعنيين¹.

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي في السعودية.

إن الإصلاحات التي انتهجتها المملكة العربية السعودية هدفها هو تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والخروج من التبعية الاقتصادية وعدم الاعتماد على الاقتصادي الريعي المعتمد على البترول.

1. تطور الناتج المحلي الداخلي:

وبناء على إعطاء القطاع النفطي الحصة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي فإن التقلبات الكبيرة التي قد تحدث في إنتاج النفط سوف تنعكس بشكل واضح وكبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما أنه على الرغم من تراجع حصة القطاع الخاص غير النفطي، إلا أنه لا زال هو القطاع الأكثر مساهمة في نمو الاقتصاد السعودي في عام 2014 ويوضح مسار النمو للناتج المحلي 2014 أن اتجاه النمو للناتج الإجمالي والقطاع النفطي والقطاع الخاص خلال الفترة 2001 المحلي الإجمالي، والذي يعتمد على نسبة المساهمة في إجمالي الناتج، يتبع مسار النمو في القطاع النفطي، حيث إن الارتفاع أو الانخفاض في معدل نمو القطاع النفطي يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع أو انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلا أن أكبر نسبة مساهمة في نمو الناتج الإجمالي (المساهمة في الزيادة) في أغلب السنوات كان من خلال مساهمة القطاع الخاص في النمو والذي يزيد بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في القطاع النفطي وقد إنخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 مقارنة بنسبة مساهمته في عام 2013، فقد بلغت % 2.16 في عام 2014 مقارنة بنسبة مساهمة تقدر بنحو % 2.60 في عام 2013 وفي المقابل زادت نسبة مساهمة القطاع النفطي في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 مقارنة بنسبة مساهمته في عام 2013، حيث بلغت % 0.64 في عام 2014 مقارنة بنسبة مساهمة بالسالب قدرها % 0.75 في عام 2013 وشكلت نسبة مساهمة القطاع النفطي

¹ المرجع نفسه، 13

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

في نمو الناتج المحلي الإجمالي النسبة الأكبر في عامي 2011 و 2012، إذ بلغت نسبة مساهمته في هذين العامين % 5.5 و % 2.3 على التوالي مقارنة بنسبة مساهمة القطاع الخاص والبالغة % 3 و % 2.1 على التوالي، ويرجع السبب في إرتفاع مساهمة القطاع النفطي في نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنوات إلى زيادة الإنتاج النفطي في عامي 2011 و 2012 بنسبة بلغت نحو % 14 و % 5.15 على التوالي.

جدول رقم 23: نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية خلال السنة 2013-2014

2014			2013			
%	معدل النمو	القيمة	%	معدل النمو	القيمة	
42.7%	1.49	1,037,615	43.5%	- 1.63	1,022,382	القطاع النفطي
56.5%	5.00	1,374,277	55.7%	6.38	1,308,810	القطاع غير النفطي
39.5%	5.58	959,585	38.7%	6.95	908,846	القطاع الخاص
17.1%	3.68	414,692	17.0%	5.09	399,964	القطاع الحكومي
0.8%	4.20	19,986	0.8%	- 1.84	19,181	رسوم الاستراد
100.0%	3.47	2,431,877	100.0%	2.67	2,350,373	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: صندوق النقد العربي السعودي، التقارير الاقتصادية والإحصائية، <http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx>، تاريخ الاطلاع: 04 أوت 2016

جدول رقم 24: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة 2013-2014

البنود	2012	2013	2014	2013 %	2014 %
الناتج المحلي الإجمالي	2,752,334	2,791,259	2,798,432	1.39%	0.26%
عدد السكان	29,195,895	29,994,272	30,770,375	2.66%	2.59%
متوسط نصيب الفرد	94,271	93,060	90,946	-1.30%	-2.27%

المصدر: صندوق النقد العربي السعودي، التقارير الاقتصادية والإحصائية، <http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx>، تاريخ الاطلاع: 04 أوت 2016

سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة انخفاضا نسبة % 2.27 في عام 2014 فقد بلغ بالأسعار الجارية 90,946 ريال (دولار أمريكي) منخفضا بقيمة حوالي عن مستواه في العام السابق والذي بلغ 93,060 ريالا (24,816 دولار أمريكي) وبذلك يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي شهريا نحو 7579 ريالا بنهاية عام 2014، مقابل 7755 ريال في العام السابق، ويرجع السبب في تراجع نصيب الفرد من الناتج في عام 2014 إلى نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية بوتيرة أقل من نمو السكان، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنحو % 0.26 ليبلغ 2798,4 مليار ريال في عام 2014 مقابل 2791,3 مليار في عام 2013، فيما ارتفع عدد السكان بنسبة % 2.6 في عام 2014 ليبلغ 30,8 مليون نسمة مقابل 30 مليون نسمة في العام السابق.

2. تطور التضخم:

عرفت معدلات التضخم إنخفاضا ملحوظا بعد سنة 2008، حيث بلغ معدل التضخم بنسبة 3,8 في عام 2010، ويعزى إرتفاع معدل التضخم بصفة رئيسية إلى إرتفاع الإيجارات بنسبة 17.5%، وأسعار المواد الغذائية بنسبة 14.1%، وقد إنخفض التضخم في عام 2011 بنسبة 3.7% بسبب تضخم الإيجارات بنسبة 14.1%

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

والمواد الغذائية بنسبة 2% والمواد المتنوعة بنسبة 4.3%. ثم انخفض معدل التضخم السنوي ليصل إلى 2.9% في أبريل 2012 وذلك راجع لعدة أسباب كتحرير الأسعار، تعديل معدلات الفائدة، الصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، تباطأت الضغوط التضخمية في المملكة مسجلة معدل تضخم نسبته 2.7% في عام 2014 مقارنة بنسبة ارتفاع بلغت 3.5% في عام 2013 ومن الجدير بالذكر أن هناك ظروف خارجية ومحلية ساهمت في تباطؤ التضخم في المملكة. فعلى الصعيد العالمي برزت قوة الدولار التي ترتب عليها ارتفاع قيمة الريال السعودي أمام معظم العملات الرئيسية في العالم خلال 2014، يضاف إلى ذلك تراجع تضخم أسعار الغذاء العالمية، وضعف النمو في الاقتصاد العالمي، أما على الصعيد المحلي، فقد تضافرت العوامل التالية في انخفاض معدل التضخم الكلي وهي: تباطؤ تضخم الأغذية والمشروبات، وانخفاض تضخم قطاعي النقل والاتصالات، بالإضافة إلى هدوء وتيرة نمو الاقتصاد غير النفطي.

جدول رقم 25: تطور معدل التضخم خلال الفترة (2010-2014)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	3,8	3,7	2,9	3,5	2,7

المصدر: صندوق النقد العربي السعودي، التقارير الاقتصادية والإحصائية، <http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx>، تاريخ الاطلاع: 09 اوت 2016

3. تطور معدل البطالة:

ساهمت البرامج المختلفة وجهود الإصلاحات في سوق العمل في زيادة معدل نمو التوظيف في القطاع الخاص في عام 2014 إلا أن زيادة عدد الأفراد السعوديين الداخلين في سوق العمل أدى إلى بقاء معدل البطالة في عام 2014 عند مستواه في عام 2013 البالغ 11.7%، فيما 29 سنة (من 28.4% في عام 2014، زاد معدل البطالة زيادة ضئيلة بين الشباب السعودي 2013 إلى 28.6% في عام 2014 وقد طرأ انخفاض طفيف في معدل البطالة بين الذكور والإناث كل على حدة من 6.1% في عام 2013 إلى 5.95% في عام 2014 م للذكور، ومن 33.2% في عام 2013 إلى 32.8% في عام 2014 للإناث، ويعود التراجع في معدل البطالة بين الإناث إلى زيادة توظيف السعوديات حيث إن معدل مشاركة النساء السعوديات يتزايد بوتيرة أسرع من معدل مشاركة الذكور، وقد زاد معدل البطالة لدى الحاصلين على الشهادة الجامعية ليصبح 17.5% في عام 2014 مقارنة بنسبة 16.6% في عام 2013، وتعدّ هذه الفئة هي الأكثر تعطلا حسب المستوى التعليمي، بينما تناقص معدل البطالة لدى الأفراد السعوديين الحاصلين على مستوى تعليمي أقل.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

جدول رقم 26: تطور معدل البطالة في الاقتصاد السعودي خلال 2013 - 2014

2014		2013		معدل البطالة
%	القيمة	%	القيمة	
11.7%	5.9%	11.7%	6%	معدل البطالة
28.6%	16.3%	28.4%	17.0%	معدل البطالة لفئة الشباب
4.3%	3.7%	4.4%	3.8	معدل البطالة دون الثانوية
10.8%	7.4%	12%	8%	معدل البطالة الثانوية ومايهاها
10.0%	7.7%	11%	9.0%	معدل البطالة ديبلوم
17.5%	5.0%	16.6%	4%	معدل البطالة بعد التعليم الجامعي

المصدر: صندوق النقد العربي السعودي، التقارير الاقتصادية والإحصائية، <http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx>، تاريخ الاطلاع: 09 أوت 2016

المطلب الرابع: أثر الإصلاحات البنكية والنقدية على المؤشرات النقدية في الاقتصاد السعودي.

تهدف السلطات النقدية في المملكة العربية السعودية إلى تحقيق توازن النقدي وإستهداف التضخم، واتخاذ إجراءات احترازية بهدف تحقيق الاستقرار المالي. أولاً: تطور مكونات الكتلة النقدية ومسار السياسة النقدية في الاقتصاد السعودي.

من خلال الجدول نلاحظ أن عرض النقود M1 M2 M3 شهدت نمو ملحوظا حيث حقق معدل نمو حيث حقق M1 ارتفاعا من سنة 2010 سجلت حوالي 625591,832 مليار ريال إلى 1142950,803 ريال في سنة 2014 ، أما بالنسبة ل M2 فان متوسط نمو بلغ 8,15% خلال الفترة 2010 - 2014 حيث في سنة 2010 كانت تقدر ب 923874,378 ريال لترتفع الى 1541694,084 ريال في سنة 2014، أما عرض النقود M3 فقد شهد نمو خلال الفترة 2010 - 2014 حيث حقق متوسط نمو بلغ 9,7%، حيث في سنة 2010 كانت تقدر ب 1080369,549 ريال لترتفع إلى 1729355,579 ريال في سنة 2014، لم تكن هذه التطورات النقدية مفاجئة ولم تختلف عن إتجاهاتها التاريخية، إذ تظهر البيانات التاريخية أن الكتلة النقدية تتأثر عادة بالإنفاق الحكومي وقد توقع صانعو السياسات والمشاركون في السوق، ممن هم على دراية بخصائص الاقتصاد الكلي والروابط المالية الكلية في النظام المالي السعودي، تأثير تطورات المالية العامة على هذه كتلة، مما سمح لهم بالتأهب ورفع قدرتهم على استيعاب أي صدمات محتملة تنتج عن مثل هذه التطورات.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

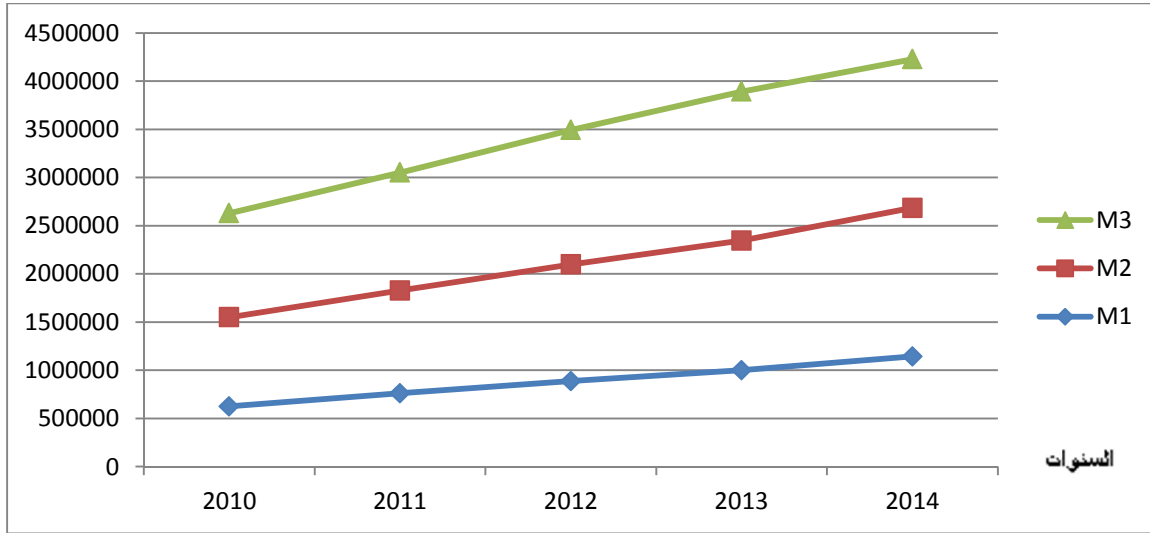
جدول رقم 27: تطور مكونات الكتلة النقدية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010 – 2014

الوحدة: مليار ريال

السنوات	M1	M2	M3
2010	625591,832	923874,378	1080369,549
2011	760985,265	1066426,516	1223562,526
2012	887115,488	1211543,195	1393753,916
2013	1000449,3	1345484,675	1545149,127
2014	1142950,803	1541694,084	1729355,579

المصدر: صندوق النقد العربي السعودي، التقارير الاقتصادية والإحصائية، <http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx>، تاريخ الاطلاع: 17 أوت 2016

شكل رقم 19: تطور المؤشرات الكتلة النقدية في السعودية خلال الفترة 2010 – 2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 27
ثانياً: تطور أسعار الفائدة.

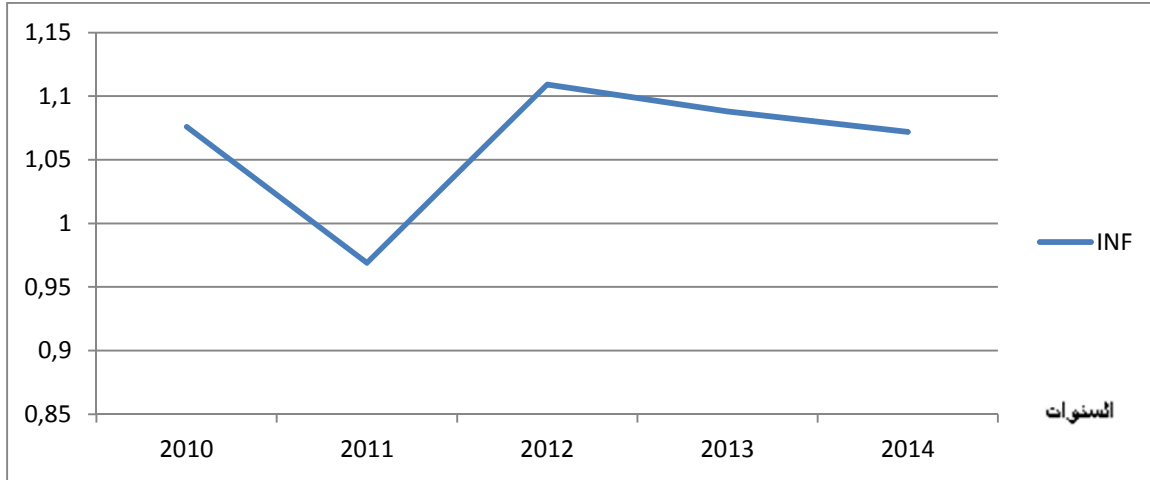
ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف السعودية في عام 2010 من 1,076% واستمر ذلك الارتفاع في عام 2014 حيث وصل إلى 1,072% ويعود سبب هذا الارتفاع إلى خطوة الحكومة لتمويل العجز عبر الاقتراض من السوق المحلية، بالإضافة إلى الانخفاض في الإنفاق الحكومي.
الجدول رقم 28: تطور أسعار الفائدة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010 – 2014؛

الوحدة: نسب مئوية

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
سعر الفائدة	1,076	0,969	1,109	1,088	1,072

المصدر: صندوق النقد العربي السعودي، التقارير الاقتصادية والإحصائية، <http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx>، تاريخ الاطلاع: 17 أوت 2016

شكل رقم 20: تطور أسعار الفائدة في السعودية خلال الفترة 2010 - 2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 28

ثالثاً: تطور الودائع البنكية ومؤشرات الوساطة البنكية في الاقتصاد السعودي.

من خلال الجدول، نلاحظ أن الودائع تحت الطلب شهدت نمو ملحوظاً حيث حقق معدل نمو حيث حققت ارتفاعاً من سنة 2010 سجلت حوالي 530072,227 ريال إلى 989174,012 ريال في سنة 2014 ، أي بمتوسط ب أما بالنسبة ل الودائع الادخارية فان متوسط نمو بلغ 8,15% خلال الفترة 2010 - 2014 حيث في سنة 2010 كانت تقدر ب 298282,546 ريال لترتفع إلى 398743,281 ريال في سنة 2014 ، أما الودائع الأخرى فقد شهد نمو خلال الفترة 2010 - 2014 حيث حقق متوسط نمو بلغ 9,7%، حيث في سنة 2010 كانت تقدر ب 156495,171 ريال لترتفع إلى 187661,495 ريال في سنة 2014.

جدول رقم 29: تطور الودائع البنكية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010 - 2014

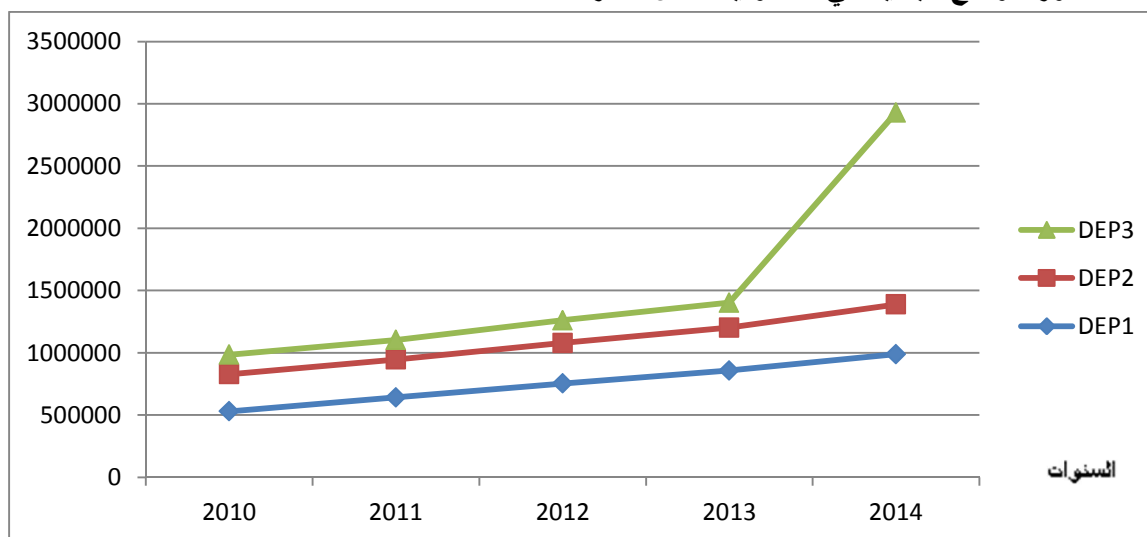
الوحدة: ريال سعودي

السنوات	الودائع تحت الطلب	الودائع الادخارية	الودائع الأخرى
2010	530072,227	298282,546	156495,171
2011	641056,349	305441,251	157136,01
2012	753969,94	324427,707	182210,721
2013	857280,378	345035,375	199664,452
2014	989174,012	398743,281	187661,495

المصدر: صندوق النقد العربي السعودي، التقارير الاقتصادية والإحصائية، -<http://www.sama.gov.sa/ar>

sa/Pages/default.aspx، تاريخ الاطلاع: 18 أوت 2016

شكل رقم 21: تطور الودائع البنكية في السعودية خلال الفترة 2010 - 2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 29

رابعاً: تطور القروض البنكية.

من خلال الجدول نلاحظ أن القروض قصيرة الأجل شهدت نمو ملحوظاً، حيث حقق معدل نمو حيث حققت ارتفاعاً من سنة 2010 سجلت حوالي 456160,174 ريال إلى 621308,404 ريال في سنة 2014 أما بالنسبة ل القروض متوسطة الأجل فإن متوسط نمو بلغ 8,15% خلال الفترة 2010-2014، حيث في سنة 2010 كانت تقدر بـ 126832,936 ريال لترتفع إلى 237744,099 ريال في سنة 2014، أما القروض طويلة الأجل فقد شهد نمو خلال الفترة 2010 - 2014 حيث حقق متوسط نمو بلغ 9,7%، حيث في سنة 2010 كانت تقدر بـ 192348,512 ريال لترتفع إلى 391593,644 ريال في سنة 2014.

جدول رقم 30: تطور القروض البنكية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010 - 2014

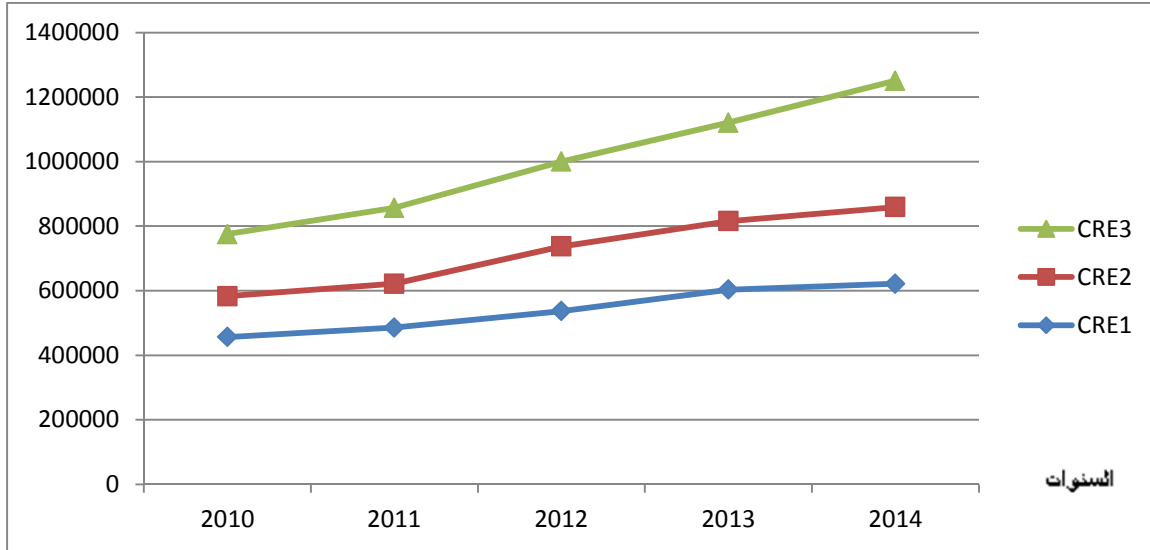
الوحدة: ريال سعودي

السنوات	قصير الأجل	متوسط الأجل	طويل الأجل
2010	456160,174	126832,936	192348,512
2011	485685,17	136069,533	234871,515
2012	536775,746	200270,61	263010,675
2013	603312,626	211958,019	305248,975
2014	621308,404	237744,099	391593,644

المصدر: صندوق النقد العربي السعودي، التقارير الاقتصادية والإحصائية، <http://www.sama.gov.sa/ar->

تاريخ الاطلاع: 18 أوت 2016، [sa/Pages/default.aspx](http://www.sama.gov.sa/Pages/default.aspx)

شكل رقم 22: تطور القروض البنكية في السعودية خلال الفترة 2010 - 2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 30
خامساً: هيكل القطاع المصرفي (عدد البنوك المرخصة وتطور عدد فروعها).

1. عدد البنوك في المملكة السعودية:

كان نتائج سياسة إنفتاح القطاع المصرفي على الخارج، زيادة البنوك العاملة في العربية السعودية، حيث إرتفع عدد البنوك المرخصة العاملة في العربية السعودية من 11 بنك سنة 2000 إلى 23 بنك في نهاية سنة 2010، وهو ما يوضح الجدول الموالي، وقد نجم عن هذا الارتفاع في عدد البنوك زيادة البنوك الأجنبية العاملة في العربية السعودية، وهو ما يدل أن هذه السياسات وفرت المناخ المناسب لعمل البنوك، مما أدى إلى زيادة أصول البنوك وتوسع القطاع المصرفي في الأنشطة المصرفية بما فيها لذلك التمويلات المختلفة، مما انعكس على جانب الاستثمارات الخاصة من خلال التوسع في شبكة الفروع وشبكة الصرف الآلي ونقاط البيع، ونلاحظ ذلك من خلال الجدول الموالي الذي يبين زيادة عدد الفروع البنكية في مختلف أنحاء المملكة في إطار التنافس بين البنوك للحصول على أكبر قدر من الزبائن، وهو ما إنعكس على زيادة الكثافة المصرفية في العربية السعودية وإرتفاع عدد نقاط البيع 18537 نقطة سنة 2000 إلى 80506 سنة 2010 سنة نمو تقدر ب 33434 ، كما ارتفعت أجهزة الصرف الآلي من 2234 إلى 10885 جهاز بنسبة نمو خلال الفترة 2007 و 24 وهو مؤشر يدل على تطور ونمو كبير للجهاز المصرفي السعودي خلال هذه الفترة.

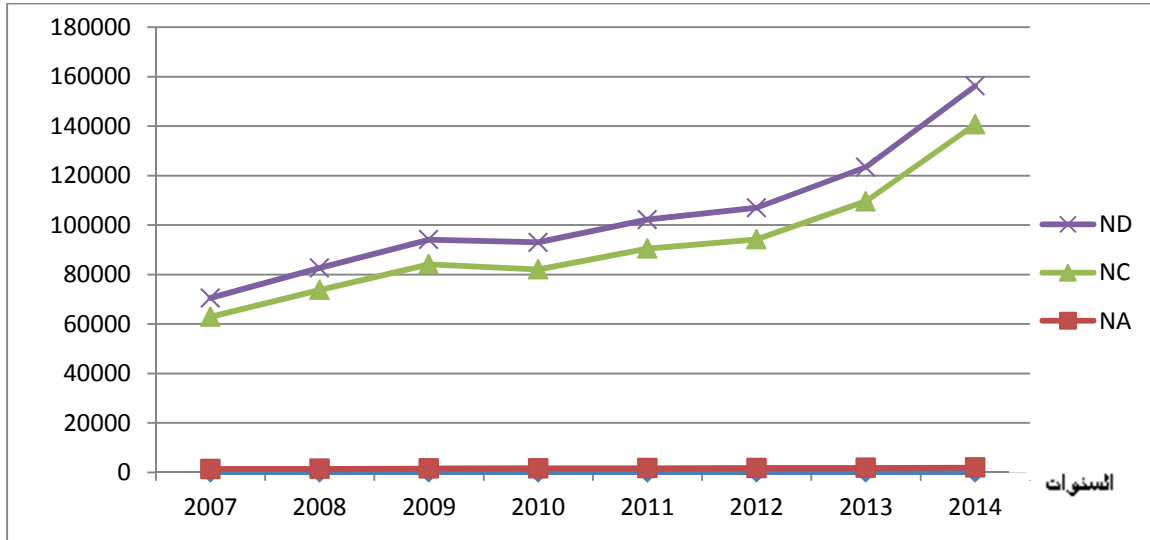
الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

جدول رقم 31: تطور عدد البنوك المرخصة وتطور عدد فروعها في السعودية خلال الفترة 2007-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
23	23	23	23	23	23	22	22	عدد البنوك
1912	1768	1696	1646	1569	1519	1410	1353	عدد الفروع
138779	107763	92538	88793	80505	82620	72351	61557	نقاط البيع
15516	13883	12712	11766	10885	9950	8893	7543	أجهزة الصرف الآلي

المصدر: صندوق النقد العربي السعودي، التقارير الاقتصادية والإحصائية، <http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx>، تاريخ الاطلاع: 19 أوت 2016

شكل رقم 23: تطور المؤشرات البنكية في السعودية خلال الفترة 2010 - 2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 31

2. نسبة كفاية رأس المال:

بالرغم من التقلبات التي شهدتها هذه النسبة خلال الفترة 2010-2014 إلا أنها حافظت على هامش مريح من الحد الأدنى المقرر من لجنة بازل والبالغ 8% كما يوضح الشكل الموالي، وقد وصلت هذه النسبة إلى أدنى لها في نهاية عام 2010 حيث بلغ معدل هذه النسبة للإجمالي البنوك 17,6% في حين وصلت إلى أعلى مستوياتها في نهاية عام 2012 حيث بلغت 18,2% وقد نتج هذا الارتفاع الملحوظ بشكل رئيسي عن قيام معظم البنوك بزيادة رؤوس أموالها خاصة خلال الفترة 2010-2012 مستفيدة من زيادة الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال الفترة وتحقيقها للأرباح مرتفعة مما انعكس بشكل ايجابي على نسبة كفاية رأس المال لديها، أما في نهاية عام 2013 فقد بلغت النسبة 17,9% والتي تعتبر مساوية للنسبة في السنة الحالية 2014 والتي بلغت 17,9%.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان محل الدراسة

إن محافظة البنوك السعودية على هامش مريح من نسبة رأس المال خلال الفترة 2010-2014 فوق الحد الأدنى من لحنة بازل ، يدل على أن البنوك وعلى الرغم من التوسع الكبير في نشاطاتها لا تزال تحتفظ برأس مال كاف لمواجهة المخاطر وهذا يعزز من استقرار الجهاز المصرفي بشكل خاص والاستقرار المالي بشكل عام .

3. معيار العائد على الأصول:

بالنسبة لكفاءة النظام المصرفي كمعيار العائد على الأصول، والذي يقاس من خلال علاقة الدخل إلى التكاليف فقد وصلت إلى 2 سنة 2010 نتيجة لتوسع أنشطة البنوك وارتفاع التكاليف التشغيلية من مستوى 2,1 سنة 2012 غير أنها تحسنت قليلا إذ انخفضت إلى 2 في سنة 2014 وكان وهذا بعد استبعدت المخصصات حيث اتجهت معظم البنوك إلى خفض التكاليف التشغيلية في أعقاب تأثير الأزمة المالية عليها.

3. نسبة القروض المتعثرة:

وهي الديون التي عجز أصحابها عن تسديدها للبنوك أي المشكوك في تحصيلها وشهدت نسبة القروض المتعثرة ارتفاعا سنة 2009 إلى 3,5% من إجمالي محفظة القروض حيث وصل إجمالي القروض المتعثرة إلى نحو 26 مليار ريال بنهاية 2009 وهذه النسبة تعتبر عالية إذ ما قورنت بالسنوات الماضية حيث كانت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض حوالي 14% في عام 2008؛

ويعود سبب ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى نهاية سنة 2008 إذ كانت هذه المحفظة تحمل بعض الأدوات الاستثمارية كالتزامات ضمان الدين وبعض صناديق التحوط المنكشفة على السوق الأمريكي ، وبالتالي كمخصصات لتعويض هذا الانخفاض في قيمة الأصول من أجل حماية مراكزها المالية حيث بلغت نحو خمسة مليارات ريال في نهاية عام 2008 وبدا التأثير يحدث في محفظة الائتمان مع بداية سنة 2009 وحتى 2010 إذ تركز في ثلاثة قطاعات حيث كان القطاع الأكبر تأثيرا بتدهور محفظة القروض هو قطاع التجارة بقرابة 44% من إجمالي القروض المتعثرة يليه قطاع الصناعة بنحو 14% ثم قطاع الإنشاء 11% من إجمالي القروض المتعثرة.

خلاصة الفصل الثالث:

بهدف تحفيز ودعم النمو الاقتصادي والمالي في ظل محددات الاستقرار الاقتصادي والمالي وتأثير الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية المحتملة، قامت مختلف دول العالم وخاصة النامية منها بتكييف سياساتها الاقتصادية وفق هذه المتطلبات الجديدة للاستقرار المالي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

1. تعتبر كل من الجزائر والسعودية من الدول العربية ذات المكانة السياسية والاقتصادية والتاريخية ؛
2. سعت كل من الجزائر والسعودية إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي عبر مختلف مراحل تطور كل دولة،
3. تعتبر الجزائر والمملكة العربية السعودية من الدول الريعية التي تعتمد على النفط في تمويل الاقتصاد؛
4. هناك العديد من أوجه الشبه الاختلاف بين الجزائر والمملكة العربية السعودية سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية فأن كل دولة لها رصيد من النجاحات والإخفاقات في مسيرة تحقيق التنمية بصفة عامة مختلف السياسات الاقتصادية؛
5. انتهجت كل دولة في مسيرة تحقيقها للنمو الاقتصادي مبرزين الهيكل الاقتصادي لكل دولة أيضا بهدف معرفة خلفية السياسات الاقتصادية والمواطن الايجابية الدافعة للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي والنقدي.
6. اعتمدت الجزائر والمملكة العربية السعودية على مجموعة من البرامج الاقتصادية بهدف دعم النمو الاقتصادي؛
7. أثرت الأزمة النفطية 2014 على الجزائر والسعودية على مختلف التوازنات الاقتصادية؛
8. قامت الدول محل الدراسة على تهيئة بيئة المناخ الأعمال لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدعم الإنتاجية؛
9. قامت الجزائر والمملكة العربية السعودية بتحقيق عدة توازنات اقتصادية كلية وذلك راجع إلي الوفرة المالية خلال ارتفاع أسعار النفط؛
10. القيام بالإصلاحات السياسية من أجل ضمان تحقيق البيئة السياسية الملائمة عن طريق إرساء مبادئ الديمقراطية ومحاربة الفساد.

الفصل الرابع :
صدّات محدّات
الاستقرار المالي
وأثرها على مؤشرات
الأزمات المالية

تمهيد

إن هذا الفصل بمثابة الجزء التطبيقي لهذه الدراسة حيث نحاول من خلاله إعطاء صورة قياسية للعلاقة بين الاستقرار المالي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر البترول، معامل السيولة، معدل التضخم) في الجزائر والمملكة العربية السعودية، بناء على الأدوات والأساليب الإحصائية والقياسية، أي باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي "VAR"، هذه الصورة يمكن لها أن ترسم لنا مستقبل الظاهرة المدروسة على ضوء البيانات الإحصائية في الاقتصاد الجزائري والسعودي التي تطورت في السنوات الأخيرة.

حيث نقوم بتقييم المعلمات من حيث المدلولية الإحصائية من الناحية القياسية، وما اذا كانت هذه القيم مقبولة من الناحية الاقتصادية؛

المبحث الأول: عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة لمؤشر الاستقرار المالي الدولي في الجزائر؛

المبحث الثاني : عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة لمؤشر الاستقرار المالي المحلي في الجزائر؛

المبحث الثالث: عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة لمؤشر الاستقرار المالي الدولي في السعودية؛

المبحث الرابع : عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة لمؤشر الاستقرار المالي المحلي في السعودية؛

الفصل الرابع: صدمات محددات الاستقرار المالي وأثرها على مؤشرات الازمات المالية

المبحث الأول: عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة لمؤشر الاستقرار المالي الدولي في الجزائر.

إن الهدف الرئيسي لاستخدام تحليل السلاسل الزمنية هو معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة المدروسة في الفترات الزمنية من أجل استخراج القيم المتوقعة لهذه الظاهرة، وفق الأساليب النظرية المستعملة في ذلك، لتحليل التغيرات السنوية للسلاسل محل الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة *2015؛

المطلب الأول: دراسة السلاسل الزمنية المطبقة في الجزائر.

يتم دراسة السلاسل الزمنية في الاستقرار المالي في الجزائر على أساس: الاستقرار المالي الدولي والاستقرار المالي المحلي؛

أولاً: تحليل المتغيرات الاستقرار المالي في الجزائر

إن أهم العوامل التي تأثر في دالة الاستقرار المالي كما هو في الجدول التالي:

جدول رقم 32: العلاقة بين متغيرات النموذج دالة الاستقرار المالي في الجزائر

المتغير	الرمز	خصائص المتغير
الاحتياطات	ER	مؤشرات الأزمات المصرفية
الائتمان المحلي	PRVT	الدولي+المحلي
معدل السيولة	RL	الصدمات الاقتصادية الكلية
سعر البترول	PP	
معدل التضخم	INF	

المصدر: من إعداد الطالب

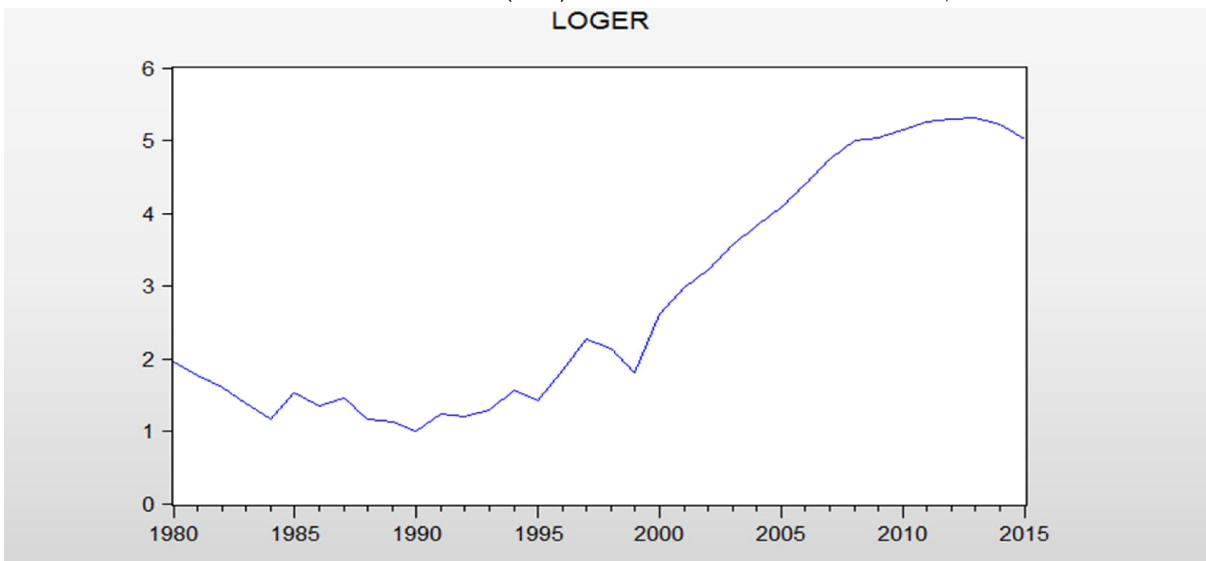
ثانيا: دراسة وصفية لبيانات السلاسل الزمنية.

يتم دراسة وتحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كمايلي:

1. دراسة وصفية لبيانات السلسلة: الاحتياطات الأجنبية (ER)

تتكون السلسلة (ER) من 36 مشاهدة ممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2015 ، نقوم بإدخال لوغاريتم، وذلك لفرض تصحيح "اللاتجانس"، فأصبحت السلسلة $\log(ER)$ ، ويمكن تمثيل بيانات السلسلة $\log(ER)$ كمايلي:

شكل رقم 24: تطور الاحتياطات الاجنبية $\log(ER)$ للفترة 1980 - 2015

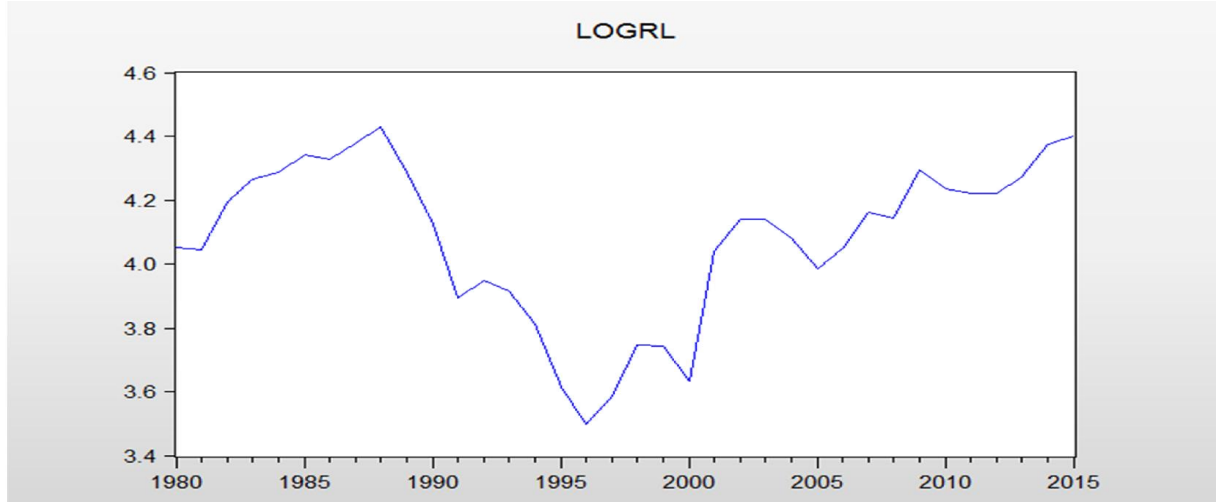


المصدر: من اعداد الطالب بناءا مخرجات ببرنامج (EViews.9)

2. دراسة وصفية لبيانات السلسلة : معامل السيولة (RL)

تتكون السلسلة (RL) من 36 مشاهدة، ممتدة من 1980 إلى سنة 2015 ، ويمكن تمثيل بيانات السلسلة ؛ وإدخال اللوغاريتم على المتغير (RL) لتثبيت التباين تصبح السلسلة $\log(RL)$ ، ويمكن تمثيل بيانات السلسلة $\log(RL)$ كمايلي:

شكل رقم 25: تطور معامل السيولة $\log(RL)$ للفترة 1980 - 2015

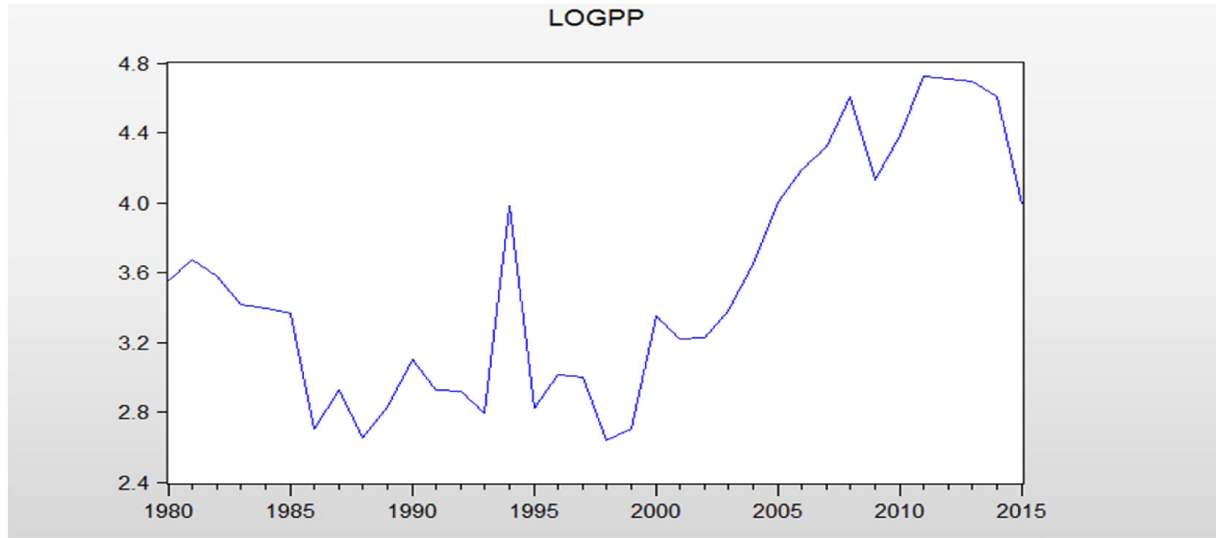


المصدر: من اعداد الطالب بناء مخرجات ببرنامج (EViews.9)

3. دراسة وصفية لبيانات السلسلة: سعر البترول $\log(PP)$

تتكون السلسلة (PP) من 36 مشاهدة، ممتدة من 1980 إلى سنة 2015، وبإدخال اللوغاريتم على المتغيرة (PP) لتثبيت التباين تصبح السلسلة، $\log(PP)$ يمكن تمثيل بيانات السلسلة $\log(PP)$ كمايلي:

شكل رقم 26: تطور سعر البترول $\log(PP)$ للفترة 1980 - 2015

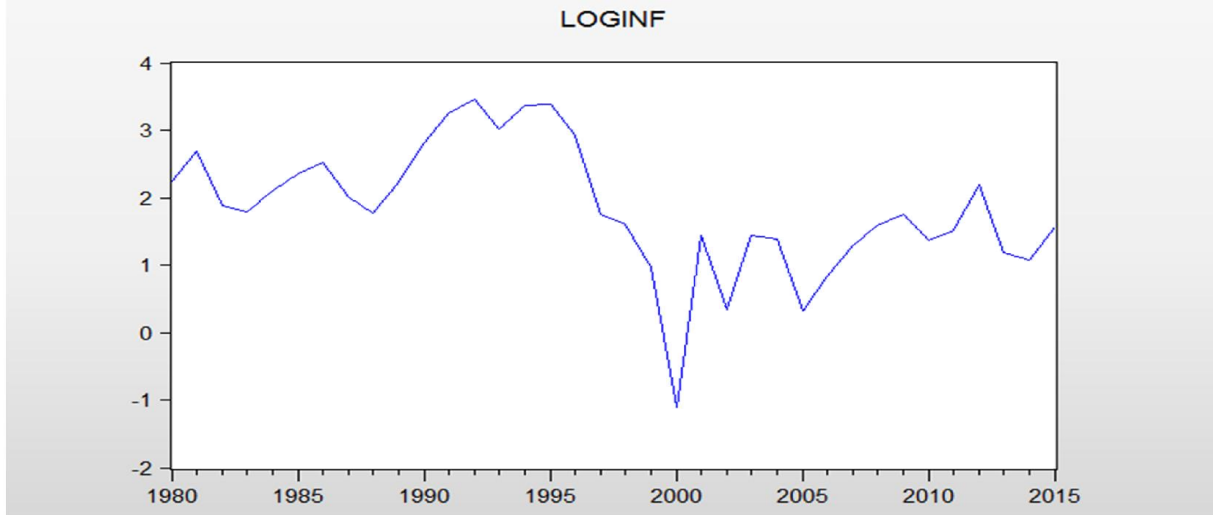


المصدر: من اعداد الطالب بناء مخرجات ببرنامج (EViews.9)

4. دراسة وصفية لبيانات السلسلة: معدل التضخم (INF).

تتكون السلسلة (INF) من 36 مشاهدة، ممتدة على نفس الفترة من سنة 1980 إلى سنة 2015، نقوم بإدخال اللوغاريتم على متغير سعر الفائدة (INF)، ويمكن تمثيل بيانات السلسلة $\log(INF)$.

شكل رقم 27: تطور معدل التضخم $\log(INF)$ للفترة 1980-2015

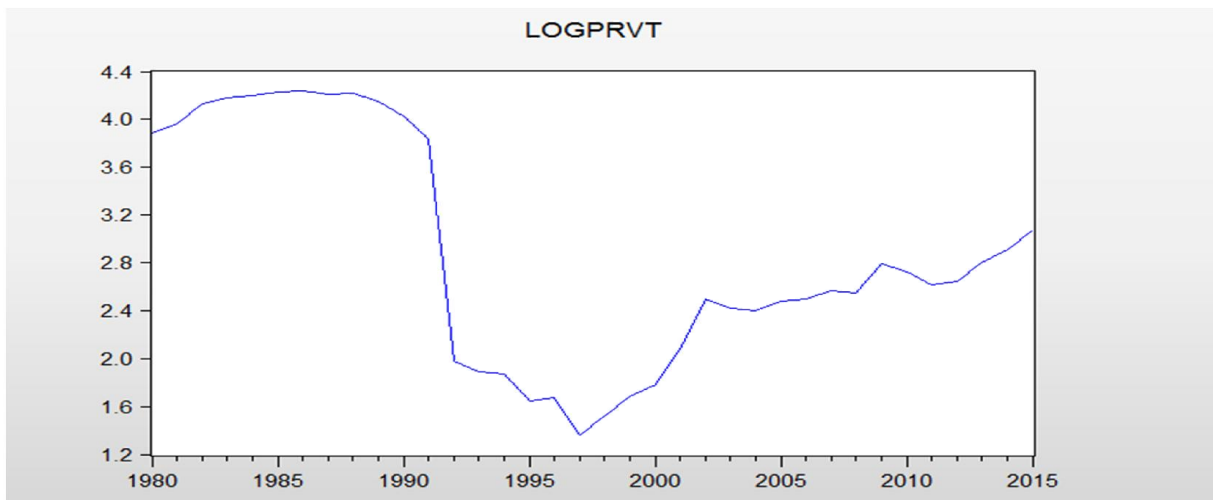


المصدر: من اعداد الطالب بناءا مخرجات ببرنامج (EViews.9)

5. دراسة وصفية لبيانات السلسلة: الائتمان المحلي للقطاع الخاص (PRVT).

تتكون السلسلة (PRVT) من 36 مشاهدة، ممتدة من 1980 إلى سنة 2015، ويمكن تمثيل بيانات السلسلة؛ وإدخال اللوغاريتم على المتغيرة (PRVT) لتثبيت التباين، ويمكن تمثيل بيانات السلسلة $\log(PRVT)$ كمايلي:

شكل رقم 28: تطور الائتمان المحلي $\log(PRVT)$ للفترة 1980 - 2015



المصدر: من اعداد الطالب بناءا مخرجات ببرنامج (EViews.9)

المطلب الثاني : اختبار الاستقرارية السلاسل الزمنية

قبل التعرض لدراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة في المدى القصير أو في المدى الطويل، فإنه من الضروري دراسة مدى إستقرارية هذه المتغيرات، حيث تتم وفق المنهجية التالية:

أولاً: دراسة الارتباط الذاتي بين البواقي لمتغيرات الدراسة.

يتم تحليل المتغيرات على النحو التالي:

1. إختبار معنوية دالة الارتباط الذاتي للسلسلة: الاحتياطات الأجنبية $\log(ER)$

تكون السلسلة $\log(ER)$ مستقرة، إذا كانت معاملات دالة ارتباطها P_k معنوية لا تختلف عن الصفر من أجل كل $K > 0$ ، والشكل التالي يبين دالة الارتباط الذاتي للسلسلة محل الدراسة.

شكل رقم 29: دالة الارتباط الذاتي للسلسلة: الاحتياطات الاجنبية $\log(ER)$

Date: 03/25/17 Time: 21:13
Sample: 1980 2015
Included observations: 36

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.955	0.955	35.624	0.000	0.000
2	0.895	-0.183	67.867	0.000	0.000
3	0.826	-0.124	96.126	0.000	0.000
4	0.745	-0.145	119.83	0.000	0.000
5	0.652	-0.153	138.57	0.000	0.000
6	0.559	-0.005	152.82	0.000	0.000
7	0.457	-0.160	162.67	0.000	0.000
8	0.350	-0.091	168.66	0.000	0.000
9	0.246	-0.022	171.73	0.000	0.000
10	0.145	-0.049	172.84	0.000	0.000
11	0.049	-0.017	172.97	0.000	0.000
12	-0.043	-0.065	173.08	0.000	0.000
13	-0.128	-0.031	174.05	0.000	0.000
14	-0.201	0.024	176.57	0.000	0.000
15	-0.262	0.016	181.04	0.000	0.000
16	-0.316	-0.058	187.86	0.000	0.000

المصدر: من اعداد الطالب بناء مخرجات ببرنامج (EViews.9)

نلاحظ ان قيمة احتمال الخطأ (Prob) أقل من 5% فإننا نرفض فرضية العدم التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي ومنه نقبل الفرضية أن هناك ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ.

2. إختبار معنوية دالة الارتباط الذاتي للسلسلة: معامل السيولة $\log(RL)$

تكون السلسلة $\log(RL)$ مستقرة، إذا كانت معاملات دالة ارتباطها P_k معنوية لا تختلف عن الصفر من أجل كل $K > 0$ ، والشكل التالي يبين دالة الارتباط الذاتي للسلسلة محل الدراسة.

شكل رقم 30: دالة الارتباط الذاتي للسلسلة: معامل السيولة $\log(RL)$

Date: 03/25/17 Time: 21:15
Sample: 1980 2015
Included observations: 36

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.865	0.865	29.238	0.000
		2	0.688	-0.237	48.308	0.000
		3	0.544	0.051	60.566	0.000
		4	0.416	-0.068	67.953	0.000
		5	0.264	-0.189	71.037	0.000
		6	0.060	-0.311	71.201	0.000
		7	-0.139	-0.135	72.117	0.000
		8	-0.248	0.139	75.117	0.000
		9	-0.334	-0.163	80.765	0.000
		10	-0.397	0.044	89.057	0.000
		11	-0.433	0.019	99.325	0.000
		12	-0.451	-0.099	110.92	0.000
		13	-0.433	-0.061	122.05	0.000
		14	-0.408	-0.126	132.39	0.000
		15	-0.383	-0.051	141.93	0.000
		16	-0.318	0.035	148.85	0.000

المصدر: من اعداد الطالب بناء مخرجات ببرنامج (EViews.9)

نلاحظ ان قيمة احتمال الخطأ (Prob) أقل من 5% فإننا نرفض فرضية العدم التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي ومنه نقبل الفرضية أن هناك ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ.

3. إختبار معنوية دالة الارتباط الذاتي للسلسلة: سعر البترول $\log(PP)$

تكون السلسلة $\log(PP)$ مستقرة، إذا كانت معاملات دالة ارتباطها P_k معنوية لا تختلف عن الصفر من أجل كل $K > 0$ ، والشكل التالي يبين دالة الارتباط الذاتي للسلسلة محل الدراسة.

شكل رقم 31: دالة الارتباط الذاتي للسلسلة: سعر البترول $\log(PP)$

Date: 03/27/17 Time: 15:48
Sample: 1980 2015
Included observations: 36

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.828	0.828	26.813	0.000
		2	0.757	0.225	49.841	0.000
		3	0.668	-0.014	68.327	0.000
		4	0.545	-0.173	81.003	0.000
		5	0.429	-0.120	89.123	0.000
		6	0.361	0.082	95.067	0.000
		7	0.247	-0.110	97.947	0.000
		8	0.101	-0.269	98.449	0.000
		9	0.036	0.051	98.513	0.000
		10	-0.032	0.093	98.566	0.000
		11	-0.086	0.050	98.967	0.000
		12	-0.144	-0.156	100.15	0.000
		13	-0.195	-0.135	102.40	0.000
		14	-0.237	0.058	105.88	0.000
		15	-0.304	-0.116	111.91	0.000
		16	-0.311	-0.016	118.52	0.000

المصدر: من اعداد الطالب بناء مخرجات ببرنامج (EViews.9)

نلاحظ ان قيمة احتمال الخطأ (Prob) أقل من 5% فإننا نرفض فرضية العدم التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي ومنه نقبل الفرضية أن هناك ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ.

الفصل الرابع: صدمات محددات الاستقرار المالي وأثرها على مؤشرات الازمات المالية

4. إختبار معنوية دالة الارتباط الذاتي للسلسلة: معدل التضخم $\log(\text{INF})$:

تكون السلسلة $\log(\text{INF})$ مستقرة، إذا كانت معاملات دالة ارتباطها P_k معنوية لا تختلف عن الصفر من أجل كل $K > 0$ ، والشكل التالي يبين دالة الارتباط الذاتي للسلسلة محل الدراسة.

شكل رقم 32: دالة الارتباط الذاتي للسلسلة: معدل التضخم $\log(\text{INF})$

Date: 03/26/17 Time: 09:33
Sample: 1980 2015
Included observations: 36

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.666	0.666	17.336	0.000
		2	0.565	0.219	30.194	0.000
		3	0.434	-0.012	37.992	0.000
		4	0.253	-0.176	40.730	0.000
		5	0.220	0.089	42.872	0.000
		6	0.060	-0.160	43.036	0.000
		7	-0.064	-0.153	43.229	0.000
		8	-0.105	0.007	43.763	0.000
		9	-0.130	0.085	44.620	0.000
		10	-0.157	-0.069	45.912	0.000
		11	-0.117	0.058	46.661	0.000
		12	-0.146	-0.047	47.869	0.000
		13	-0.109	0.019	48.574	0.000
		14	-0.113	-0.099	49.363	0.000
		15	-0.141	-0.067	50.651	0.000
		16	-0.150	-0.081	52.184	0.000

المصدر: من اعداد الطالب بناء مخرجات ببرنامج (EViews.9)

نلاحظ ان قيمة احتمال الخطأ (Prob) أقل من 5% فإننا نرفض فرضية العدم التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي ومنه نقبل الفرضية أن هناك ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ.

5. إختبار معنوية دالة الارتباط الذاتي للسلسلة $\log(\text{PRVT})$:

تكون السلسلة $\log(\text{PRVT})$ مستقرة، إذا كانت معاملات دالة ارتباطها P_k معنوية لا تختلف عن الصفر من أجل كل $K > 0$ ، والشكل التالي يبين دالة الارتباط الذاتي للسلسلة محل الدراسة.

شكل رقم 33: دالة الارتباط الذاتي للسلسلة: الائتمان المحلي $\log(\text{PRVT})$

Date: 03/26/17 Time: 09:36
Sample: 1980 2015
Included observations: 36

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.920	0.920	33.111	0.000
		2	0.818	-0.193	60.009	0.000
		3	0.698	-0.153	80.185	0.000
		4	0.558	-0.183	93.487	0.000
		5	0.418	-0.058	101.20	0.000
		6	0.261	-0.211	104.31	0.000
		7	0.111	-0.053	104.89	0.000
		8	-0.027	-0.047	104.92	0.000
		9	-0.157	-0.091	106.17	0.000
		10	-0.260	0.012	109.74	0.000
		11	-0.323	0.131	115.45	0.000
		12	-0.377	-0.132	123.57	0.000
		13	-0.372	0.272	131.82	0.000
		14	-0.363	-0.172	140.00	0.000
		15	-0.350	-0.083	147.98	0.000
		16	-0.325	-0.098	155.21	0.000

المصدر: من اعداد الطالب بناء مخرجات ببرنامج (EViews.9)

نلاحظ ان قيمة احتمال الخطأ (Prob) أقل من 5% فإننا نرفض فرضية العدم التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي ومنه نقبل الفرضية أن هناك ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ.

الفصل الرابع: صدمات محددات الاستقرار المالي وأثرها على مؤشرات الازمات المالية

ثانيا: دراسة اختيارات الاستقرار في النموذج:

يتم دراسة استقراره النموذج وفق المنهجية التالية:

1. درجة التأخير للمتغيرات:

يتم بتحديد درجة التأخير، وحسب برنامج الاحصائي EViews.9 يكون تلقائيا؛

2. اختبار ADF:

إن اختبار ADF من أهم اختبارات الإستقرارية، بالإضافة إلى ذلك فهو يمكن أن يدلنا على أبسط طريق لجعل السلسلة تستقر، حيث تحصلنا على النتائج التالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:
جدول رقم 33: نتائج اختبار ADF لمتغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5%

Level المستوى: دالة الاستقرار المالي الدولي						المتغيرات/الاختبار
بدون قاطع واتجاه العام		القاطع واتجاه العام		اتجاه العام		ADF
الجدولية τ	محسوبة τ	الجدولية τ	محسوبة τ	الجدولية τ	محسوبة τ	
1,950-	2,045	3.544-	-2,562	2,948-	0,412	Log(ER)
1,950-	0,250	3.544-	-2,671	2,948-	-1,658	Log(PP)
1,950-	0,458	3.544-	-1,101	2,948-	-1,108	Log(RL)
1,950-	0,594-	3.544-	-2,944	2,948-	-2,571	Log(INF)
1st Difference المستوى						الاختبار
بدون قاطع واتجاه العام		القاطع واتجاه العام		اتجاه العام		ADF
الجدولية τ	محسوبة τ	الجدولية τ	محسوبة τ	الجدولية τ	محسوبة τ	
1,951-	-7,438	3,574-	-7,314	2,957-	-7,314	dLog(ER)
1,951-	-6,163	3,574-	-6,055	2,957-	-6,055	dLog(PP)
1,951-	-5,305	3,574-	-5,203	2,957-	-5,203	dLog(RL)
1,951-	-8,665	3,574-	-8,516	2,957-	-8,516	dLog(INF)
Level المستوى: دالة الاستقرار المحلي في الجزائر						المتغيرات/الاختبار
بدون قاطع واتجاه العام		القاطع واتجاه العام		اتجاه العام		ADF
الجدولية τ	محسوبة τ	الجدولية τ	محسوبة τ	الجدولية τ	محسوبة τ	
1,950-	-0,544	3.544-	-0,848	2,948-	-1,300	Log(PRVT)
1,950-	-0,594	3.544-	-2,944	2,948-	-2,571	Log(INF)
1,950-	0,250	3.544-	-2,671	2,948-	-1,658	Log(PP)
1st Difference المستوى						الاختبار
بدون قاطع واتجاه العام		القاطع واتجاه العام		اتجاه العام		ADF
الجدولية τ	محسوبة τ	الجدولية τ	محسوبة τ	الجدولية τ	محسوبة τ	
1,951-	-6,832	3,574-	-6,642	2,957-	-6,516	dLog(PRVT)
1,951-	-8,665	3,574-	-8,516	2,957-	-8,516	dLog(INF)
1,951-	-6,163	3,574-	-6,055	2,957-	-6,055	dLog(PP)

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات ببرنامج (EViews.9)

1- تقدير النماذج الآتية:

$$\Delta y_t = p \cdot y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta y_t = p \cdot y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta y_t = p \cdot y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

مع العلم أن: $\varepsilon_t \rightarrow N(0, \delta_\varepsilon^2)$, $p = \phi_1 - 1$

2- لدينا الفرضية المراد اختبارها $H_1: |\phi_1| < 1$

نقوم بحساب τ ونقارنها مع τ المجدولة في جداول (ADF) ففي حالة ما إذا كانت τ المحسوبة أكبر من τ المجدولة فإننا نقبل فرضية العدم أي أن السلسلة الزمنية y_t غير مستقر، والعكس صحيح ، فإذا كانت τ المحسوبة أقل من τ المجدولة فإننا نقبل الفرضية البديلة أي H_1 ، ومنه فإن السلسلة الزمنية y_t مستقرة. بقي لنا أن نشير إلى أن تحديد درجة التأخير P

كخلاصة لاختبار الاستقرارية نجد:

$\log(ER) \rightarrow I(1)$ مستقرة، $\log(ER)$ متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن: $\log(ER) \rightarrow I(1)$.

$\log(PP) \rightarrow I(1)$ مستقرة، $\log(PP)$ متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن: $\log(PP) \rightarrow I(1)$.

$\log(RL) \rightarrow I(1)$ مستقرة، $\log(RL)$ متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن: $\log(RL) \rightarrow I(1)$.

$\log(PRVT) \rightarrow I(1)$ مستقرة، $\log(PRVT)$ متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن: $\log(PRVT) \rightarrow I(1)$.

$\log(INF) \rightarrow I(1)$ مستقرة، $\log(INF)$ متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن: $\log(INF) \rightarrow I(1)$.

المطلب الثالث: اختبار علاقة التكامل المتزامن.

حسب النتائج التي حصلنا عليها مسبقا وجدنا أن السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى ، كما أن هذه المتغيرات تخضع لمركبة الاتجاه العام ذات نمط عشوائي، بينما الحد الثابت موجود في بعضها، هذا ما يؤدي إلى اختلاف وتعدد اختبارات Johansen، وفي ظل المعطيات والنتائج السابقة سنركز على الفرضيتين التاليتين:

✓ الفرضية الأولى: اختبار الأثر؛

✓ الفرضية الثانية: اختبار القيمة الذاتية العظمى*.

أولاً: درجة تأخير مسار (1) VAR:

قبل القيام بعملية الاختبار والتقدير يجب تحديد درجة تأخير المسار VAR، وهذا بالاعتماد على المعيار AIC وبلاستعانة ببرنامج Eviews كانت قيم هاذين المعيارين كما يلي:

جدول رقم 34 : تحديد درجة تأخير المسار VAR

AIC	درجة التأخير
7,175	P=1
2,028	P=2
2,367	P=3
2,939	P=4

المصدر: من اعداد الطالب بناء مخرجات ببرنامج (EViews.9)

بالاعتماد على المعيار Akaikez وجدنا أن درجة التأخير هي (P= 1).

ثانياً: اختبار جوهنسون (Johansen):

من خلال برنامج EViews.9 تحسنا ان درجة التأخير المقبول للمسار VAR هو P=1، و منه سنجري الاختبار على نموذج للمسار (1) VAR، و ذلك بالاعتماد على الفرضيتين السابقتين.

الفرضية الأولى: اختبار الأثر؛

من خلال برنامج EViews.9 حصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم 35: اختبار الأثر وفق نموذج جوهانسن

دالة الاستقرار الدولي في الجزائر		
johansen	T statistic	Valule 5%
r=0	59,71	47,85
r=1	29,50	29,79
r=2	12,24	14,5
r=3	0,29	3,84
دالة الاستقرار المحلي في الجزائر		
r=0	22,70	29,79
r=1	8,34	15,49
r=2	1,99	3,84

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9)

حسب الجدول أعلاه إن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية هي:

$$i / H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$$

$$ii / H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$$

$$iii / H_0 : r = 2 / H_1 : r > 2$$

$$iiii / H_0 : r = 3 / H_1 : r > 3$$

- دالة الاستقرار المالي الدولي في الجزائر:

في الفرضية (i) نقبل الفرضية H_1 ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أكبر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيمة 59.71، أما القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي 47.85. حيث: توجد علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة؛

في الفرضيات (ii)، (iii) و (iiii) نقبل الفرضية H_0 ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أصغر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيم التالية: 29.50، 12.24 و 0.300، أما القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% فهي على التوالي: 29.79، 14.5، 0.583

ومنه لدينا $\text{rang}n = 1$. أي أن عدد علاقات التكامل المتزامن هو 1.

- دالة الاستقرار المالي المحلي في الجزائر:

في الفرضية (i) نقبل الفرضية H_1 ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أقل من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيمة 22.70، أما القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي 29.79. حيث: لا توجد على علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الدراسة؛

الفصل الرابع: صدمات محددات الاستقرار المالي وأثرها على مؤشرات الازمات المالية

في الفرضيات (ii)، (iii) نقبل الفرضية H_0 ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أصغر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيم التالية: 8.34، 1.99 أما القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% فهي على التوالي: 15.49، 3.84

ومنه لا توجد أي عدد علاقات التكامل المتزامن

الفرضية الثانية: اختبار القيمة الذاتية العظمى.

جدول رقم 36: اختبار القيمة الذاتية العظمى وفق نموذج جوهانسن

دالة الاستقرار الدولي في الجزائر		
johansen	T statistic	Valule 5%
r=0	30,21	27,58
r=1	17,25	21,13
r=2	11,94	14,26
r=3	0,300	3,84
دالة الاستقرار المحلي في الجزائر		
r=0	14,36	21,13
r=1	6,35	14,26
r=2	1,99	3,84

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات ببرنامج (EViews.9)

حسب الجدول أعلاه إن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية هي:

$$i / H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$$

$$ii / H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$$

$$iii / H_0 : r = 2 / H_1 : r > 2$$

$$iiii / H_0 : r = 3 / H_1 : r > 3$$

- دالة الاستقرار المالي الدولي في الجزائر:

في الفرضية (i) نقبل الفرضية H_1 ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أكبر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيمة 30.21، أما القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي 27.58. حيث: توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الدراسة؛

في الفرضيات (ii)، (iii) و (iiii) نقبل الفرضية H_0 ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية، لأن إحصائية Johansen أصغر من القيمة الحرجة لها، عند مستوى معنوية 5%

ومنه لدينا $\text{rang}\eta = 1$. أي أن عدد علاقات التكامل المتزامن هو 1.